

## المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2026

World Food Programme  
Programme Alimentaire Mondial  
Programa Mundial de Alimentos  
برنامج الأغذية العالمي



البند 4 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2026/4-A

التقارير السنوية

لاتخاذ قرار

التوزيع: عام

التاريخ: 29 مايو/أيار 2026

اللغة الأصلية: الإنكليزية

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

## تقرير الأداء السنوي لعام 2025

### مشروع القرار\*

يوافق المجلس على تقرير الأداء السنوي لعام 2025 (WFP/EB.A/2026/4-A)، مع ملاحظة أنه يتضمن سجلا شاملا لأداء برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) خلال فترة الإبلاغ والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2022-2025 وإطار النتائج المؤسسية.

يُثني المجلس على موظفي البرنامج لعملهم في ظل ظروف متزايدة الصعوبة لمساعدة أكثر من 120 مليون شخص يواجهون الجوع الشديد. وقد شملت تلك الظروف قيودا تمويلية كبيرة، وتفاقم انعدام الأمن، ومحدودية الوصول، وهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني، وفي حين يقرّ المجلس بأن البرنامج أعطى الأولوية على النحو المناسب للمساعدات المنقذة للأرواح في سياقات الطوارئ، فإنه يعرب عن قلقه من أن القيود المفروضة على الموارد قد أثرت سلبا على حجم المساعدة المقدمة ومدتها وكفايتها من الناحية التغذوية.

\* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة رانيا دقش - كمارا

مساعدة المديرية التنفيذية

إدارة الشراكات والابتكار

بريد إلكتروني: [rania.dagash@wfp.org](mailto:rania.dagash@wfp.org)

السيد R. Pittock

مدير

دائرة التخطيط والميزنة والإبلاغ المؤسسية

شعبة رئيس الشؤون المالية

بريد إلكتروني: [ryan.pittock@wfp.org](mailto:ryan.pittock@wfp.org)

السيد C. Skau

المدير التنفيذي بالإنابة

بريد إلكتروني: [carl.skau@wfp.org](mailto:carl.skau@wfp.org)

السيد M. Hollingworth

مساعد المديرية التنفيذية

إدارة العمليات البرامجية

بريد إلكتروني: [matthew.hollingworth@wfp.org](mailto:matthew.hollingworth@wfp.org)

السيد A.-Raza Qureshi

مدير شعبة المالية بالإنابة

بريد إلكتروني: [ally-raza.qureshi@wfp.org](mailto:ally-raza.qureshi@wfp.org)

ويطلب المجلس، وفقا للمادة السادسة-3 من النظام الأساسي للبرنامج، وعملا بقراريه 2000/EB.A/2 و2004/EB.A/11، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة E/RES/2013/5، وقرار مجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة) في دورته الثامنة والأربعين بعد المائة في عام 2013، إحالة تقرير الأداء السنوي لعام 2025 إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى مجلس منظمة الأغذية والزراعة، مشفوعا بهذا القرار وبقراراته وتوصياته لعام 2025.

## جدول المحتويات

1	مشروع القرار*
4	الملاحق
5	تصدير المديرية التنفيذية
9	موجز تنفيذي
14	<b>الجزء الأول: مقدمة</b>
14	1-1 السياق العالمي في عام 2025
17	<b>الجزء الثاني: التمويل والنفقات</b>
17	1-2 لمحة عامة عن تمويل البرنامج، واحتياجاته المالية وآليات التمويل الخاصة به
24	2-2 التخطيط التشغيلي والنفقات
30	3-2 تحليل النفقات لكل مستفيد
32	<b>الجزء الثالث: أداء البرامج</b>
32	1-3 مدى وصول البرنامج: المستفيدين والتحويلات
35	2-3 الأداء بحسب الحصيلة الاستراتيجية
42	3-3 الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها في البرنامج
44	4-3 أبرز الجوانب في المجالات البرامجية الرئيسية
52	5-3 الأولويات الشاملة
54	6-3 التقدم المحرز في نهج محور العمل الإنساني والتنمية والسلام
54	7-3 سلاسل الإمداد الإنسانية وخدمات التنفيذ
56	<b>الجزء الرابع: أداء الإدارة</b>
56	1-4 الإنجازات والنفقات بحسب نتائج الإدارة
71	2-4 ميزانية دعم البرامج والإدارة
72	3-4 استخدام الجزء غير المخصص من الصندوق العام
74	4-4 المبادرات المؤسسية الحاسمة ومشروع الضمان العالمي
75	5-4 مكاسب الكفاءة
75	6-4 أبرز نقاط الحوكمة لعام 2025

## الملاحق

اتجاهات الأرقام الرئيسية للأعوام 2020-2025	الملحق الأول:
المساهمات المؤكدة بحسب الجهة المانحة للفترة 2024-2025	الملحق الثاني - ألف:
النفقات المباشرة بحسب البلد، ومجال التركيز وفئة الوضع الخاص 2023-2025	الملحق الثاني - باء:
النفقات بحسب الناتج المعياري، 2025	الملحق الثاني - جيم:
تحليل النفقات لكل مستفيد	الملحق الثاني - دال:
منهجية حساب عدد المستفيدين والإبلاغ عنه	الملحق الثالث - ألف:
منهجيات تقييم الأداء مقابل النواتج والحصائل والأولويات الشاملة	الملحق الثالث - باء:
النتائج مقابل النواتج والحصائل والأولويات الشاملة	الملحق الثالث - جيم:
تحليل مؤشرات الأداء الرئيسية المؤسسية بحسب نتائج الإدارة	الملحق الرابع - ألف:
الإبلاغ عن المبادرات المؤسسية الحاسمة	الملحق الرابع - باء:
تقارير تكميلية عن مكاسب الكفاءة في عام 2025 - مع تسليط الضوء على المبادرات العشر الأولى	الملحق الرابع - جيم:
مؤشر المساواة بين الجنسين والعمر	الملحق الخامس:
تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	الملحق السادس:
موظفو البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2025	الملحق السابع:

## تصدير المديرية التنفيذية

في عام 2025، كان الجوع مدفوعاً في المقام الأول بالنزاعات العنيفة والقيود الشديدة المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، مما حد من توافر الغذاء لمن هم في أمس الحاجة إليه. وبالإضافة إلى آثار النزاعات العنيفة، زادت الكوارث الطبيعية والاضطرابات الاقتصادية من تفاقم الجوع.

وعاش أكثر من 1.4 مليون شخص في ظروف شبيهة بالمجاعة في ست عمليات للبرنامج – هايتي، ومالي، ودولة فلسطين (غزة)، وجنوب السودان، والسودان واليمن. وهذا الرقم أكبر بخمس عشرة مرة من الرقم المسجل قبل جائحة كوفيد-19، عندما واجه 90 ألف شخص ظروفًا مماثلة. وشكلت غزة والسودان – حيث تأكدت المجاعة – معا حوالي 90 في المائة من هذه الحالات. وبالإضافة إلى هذه السياقات، عانى ملايين آخرون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 16 بلداً من البلدان ذات البؤر الساخنة.

وفي عام 2025، ومع تزايد الاحتياجات، واجه البرنامج انخفاضاً في التمويل بنسبة 40 في المائة تقريباً – وهو أكبر تخفيض في عام واحد تتحمله المنظمة على الإطلاق. وتمكن البرنامج من جمع 6.5 مليار دولار أمريكي مقابل توقعات منقحة بلغت 6.4 مليار دولار أمريكي، ولكن هذا المبلغ يقل بمقدار 1.5 مليار دولار أمريكي عن المبلغ المخطط له في الأصل وقدره 8 مليارات دولار أمريكي. وقد أدى ذلك إلى حرمان ملايين العائلات من المساعدات المنقذة للأرواح التي كانت تعتمد عليها. وكنتيجة مباشرة لذلك، قدر البرنامج أن ما يصل إلى 13.7 مليون شخص إضافي قد ينتقلون من انعدام الأمن الغذائي الذي يبلغ حد الأزمة (المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي) إلى ظروف مرحلة الطوارئ (المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي).

هذا هو الواقع الكامن وراء تقرير الأداء السنوي لعام 2025. فقد كان عملاً فيه البرنامج وهو يبرز تحت ضغوط استثنائية، حيث تعرضت منظومة العمل الإنساني العالمية ككل لإرهاق هائل. ولم يكن العمل الإنساني في أي وقت مضى بهذه الدرجة من التعقيد والصعوبة والخطورة.

وشكل وصول المساعدات الإنسانية في عام 2025 أحد أبرز التحديات التشغيلية التي واجهها البرنامج. وأدى النزاع، وانعدام الأمن، والعوائق الإدارية، والقيود المفروضة على الحركة والهجمات على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني إلى تقييد قدرة البرنامج بشكل كبير على الوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً.

واستمر حيز العمل الإنساني في التقلص مع تصاعد العنف ضد المدنيين – والعاملين في المجال الإنساني الذين سعوا لمساعدتهم. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، قُتل أكثر من 1 000 عامل في المجال الإنساني، منهم 334 في عام 2025 وحده. وتعرض عدد أكبر بكثير لإصابات. وكما هي الحال دائماً، دفع الشركاء والزعماء الوطنيون أعلى ثمن. ونحن حزينون لفقدان جميع الذين أزهقت أرواحهم في الخطوط الأمامية ونواصل الدعوة إلى حماية العاملين في المجال الإنساني.

كما أصبح الاعتقال والاحتجاز التعسفيان سمة متزايدة الخطورة في البيئة التشغيلية. وفي اليمن وأماكن أخرى، واجه العاملون في المجال الإنساني الاحتجاز، والمضايقات والقيود التي زادت من محدودية قدرة المنظمات الإنسانية على التنفيذ بأمان واستقلالية.

وفي ظل الاحتياجات المتزايدة، وتخفيضات التمويل والبيئات التشغيلية المتزايدة التعقيد والخطورة، لم يتمكن البرنامج من تلبية جميع الاحتياجات. وقد اضطررنا إلى اتخاذ خيارات مستحيلة، ويقدم هذا التقرير سرداً صادقاً لتلك الخيارات. وكان المبدأ واضحاً: إعطاء الأولوية القصوى لتقديم المساعدة المنقذة للأرواح إلى الأشخاص الذين يواجهون أشد حالات انعدام الأمن الغذائي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التقدم المحرز في بناء القدرة على الصمود حيثما أمكن ذلك.

وكان الإفراط في تحديد الأولويات يعني اتخاذ قرارات بشرية حقيقية بشأن من يحصل على المساعدة أولاً ومن لا يمكن الوصول إليه على الإطلاق. وفي بعض السياقات، تم تخفيض الحصص الغذائية للأسر المؤهلة؛ وفي سياقات أخرى، كانت مقاطعات بكاملها خارج نطاق تغطية العمليات. وأدى تراجع الحضور الإنساني إلى فرض ضغوط إضافية على النظم الوطنية والمحلية. وباتت المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في سبل كسب العيش، والقدرة على الصمود، والتغذية المدرسية واستعادة الموارد الطبيعية مهددة؛ وإذا ضاعت هذه المكاسب، فستكون العواقب دائمة على التعافي.

وعلى الرغم هذه التحديات، نجح البرنامج في تحقيق نتائج منقذة للأرواح في أشد أزمات الجوع حدة. ففي السودان، ساهم التوسيع السريع لنطاق العمليات في عكس ظروف المجاعة في المناطق التي تمكّن البرنامج من الوصول إليها. وفي غزة، سلّم البرنامج الأسر الضعيفة حصصاً غذائية كاملة بعد انقطاع طويل الأمد، وكان ذلك ممكناً بفضل التواجد المستمر، والمشاركة الملتزمة بالمبادئ والخدمات اللوجستية المعقدة في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

ولا تمثل هذه اللحظة أزمة فحسب؛ بل تعدّ أيضاً فرصة، وتتطلب الانضباط والإصلاح. ولم تكن مهمة البرنامج يوماً أكثر أهمية مما هي عليه اليوم. ويجب استخدام كل دولار بأقصى قدر من الكفاءة والأثر، مع تسخير التكنولوجيا والابتكار لتوسيع نطاق الحلول التي تعالج الجوع من جذوره. ويعمل البرنامج على إطلاق أدوات ونهج جديدة وجريئة في جميع عملياته العالمية للتصدي للجوع. وينبغي أن يسترشد كل قرار بالأدلة، والانضباط والمبادئ الإنسانية.

وقد ركّز البرنامج بشكل أكبر على ولايته الأساسية المتمثلة في إنقاذ الأرواح، وعزز المساءلة وإدارة الأداء، وطبق تحديداً صارماً للأولويات لضمان توجيه الموارد الشحيحة إلى حيث الحاجة إليها هي الأهم. وتتواءم هذه الجهود مع إصلاحات الأمم المتحدة 80 الأوسع نطاقاً الرامية إلى تحسين الكفاءة، والحد من الازدواجية وتعزيز الأثر الجماعي عبر منظومة الأمم المتحدة.

ويسلط العام قيد الاستعراض الضوء على حجم التحديات الإنسانية الحالية والخيارات الصعبة في المستقبل. وفي ظل استمرار تزايد الاحتياجات ومحدودية الموارد، يبقى البرنامج ملتزماً كما كان دائماً بالوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليه. وفيما تتطلع المنظمة إلى المستقبل، فإن خطتها الاستراتيجية للفترة 2026-2029 توفر إطاراً واضحاً لتوجيه القرارات والحفاظ على الأثر في مشهد عالمي متزايد التعقيد.

وتمتد مهمة البرنامج إلى ما هو أبعد من أي لحظة أو ولاية محددة. وهي تتحقق كل يوم بفضل شجاعة وتفاني الأفرقة الرائعة في جميع أنحاء العالم، والالتزام المشترك للشركاء والجهات المانحة المتعاضدين مع الأشخاص الذين يواجهون الجوع.

ولم يكن اختبار عام 2025 يتمثل في قدرة البرنامج على القيام بكل شيء؛ بل في مدى قدرتنا على اتخاذ أصعب الخيارات بانضباط، وإنسانية وعزم.

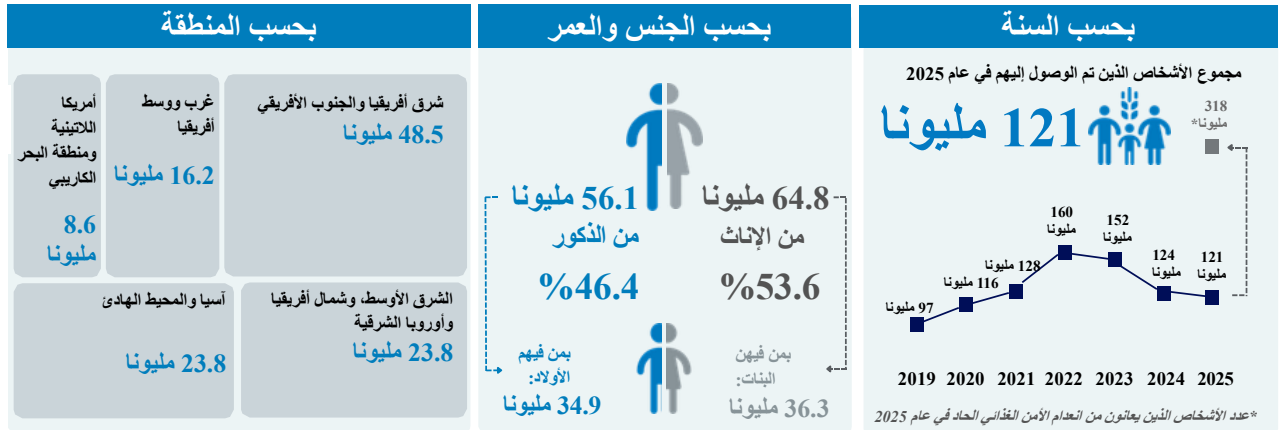
ويمثّل تقرير الأداء السنوي هذا سرداً لذلك.



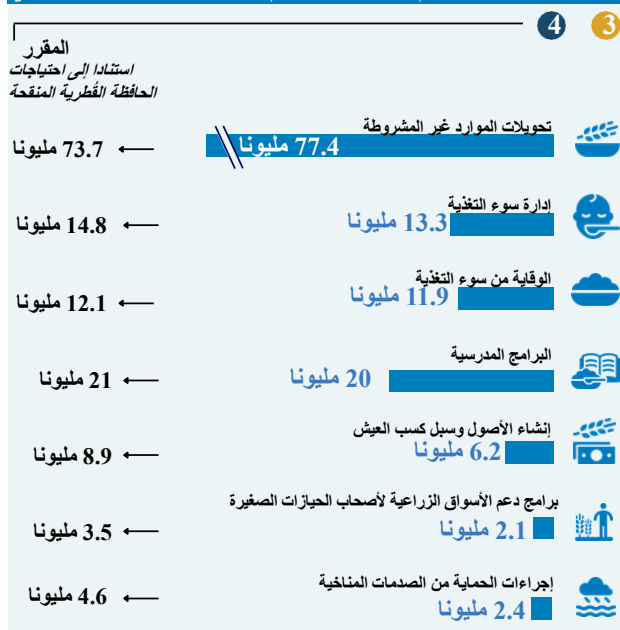
## تقرير الأداء السنوي لعام 2025 لمحة عامة عن البرنامج - الجزء 1



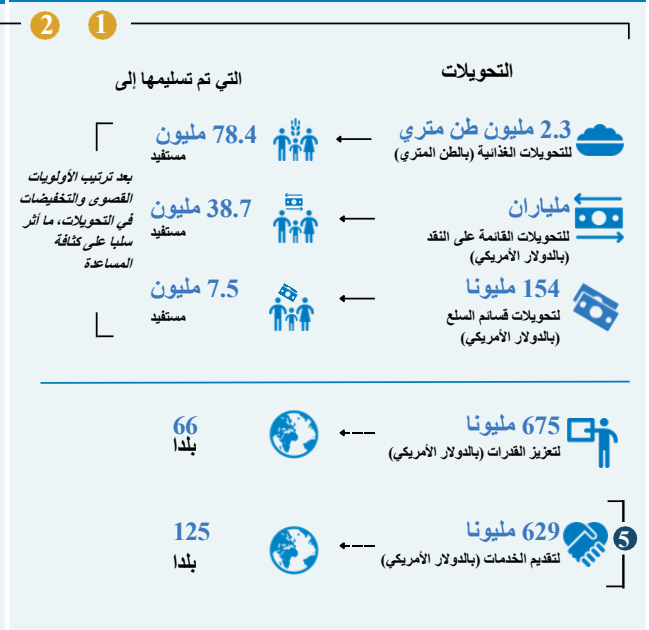
### المستفيدون المباشرين الذين تم الوصول إليهم



### المستفيدون الذين تم الوصول إليهم، بحسب المجال البرامجي



### بحسب طريقة التحويل



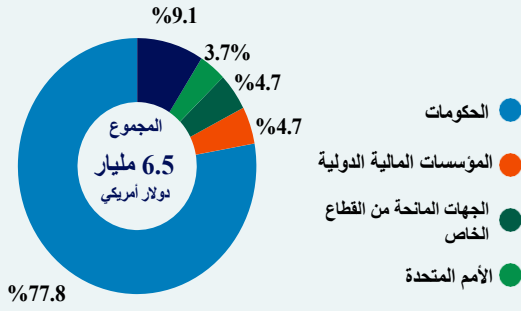


## تقرير الأداء السنوي لعام 2025

### لمحة عامة عن البرنامج - الجزء 2

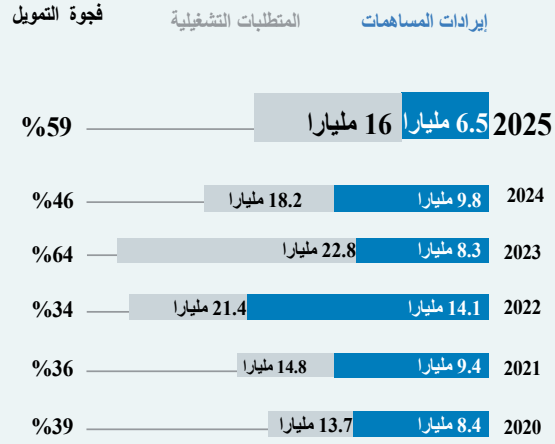


#### المساهمات مقابل الاحتياجات (بالدولار الأمريكي)



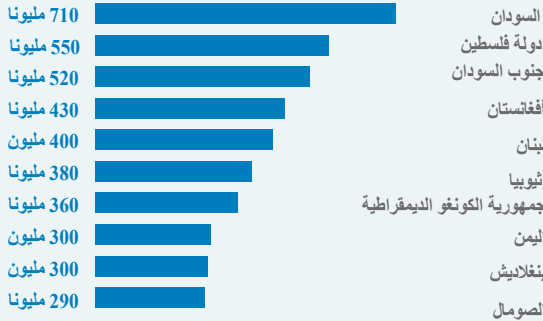
1. شكّل التمويل المرن 850 مليون دولار أمريكي من إجمالي التمويل قبل التسويات المحاسبية في نهاية العام، ولا يشمل ذلك تقديم الخدمات ومصادر الإيرادات الأخرى.

#### المساهمات بحسب المصدر



التفقات والمساهمات

#### التفقات المباشرة بحسب البلد (بالدولار الأمريكي)

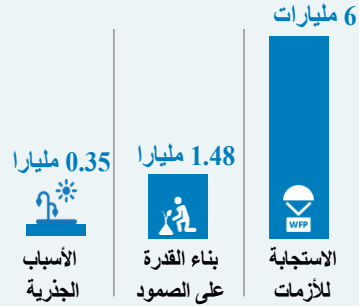


تستثني النفقات المباشرة تكاليف الدعم غير المباشرة

#### التفقات المباشرة بحسب المستفيد



#### التفقات المباشرة بحسب مجالات التركيز (بالدولار الأمريكي)



تستثني النفقات المباشرة تكاليف الدعم غير المباشرة

#### أداء الإدارة

##### مؤشرات الأداء الرئيسية

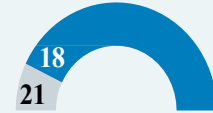
استوفت 47 من أصل 71 قيمة من مؤشرات الأداء الرئيسية أهدافها أو تجاوزتها

47 / 71

235.6 مليون دولار أمريكي

تم تحقيقها من خلال حافظة تضم 52 مشروع كفاءة، بما يتجاوز الهدف المحدد في مؤشر الأداء الرئيسي البالغ 169.9 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى 8.2 مليون دولار أمريكي من مكاسب كفاءة إضافية على مستوى المنظومة مكنها البرنامج

##### نتائج الإدارة



أنجزت 18 من أصل 21 ناتجا من نواتج نتائج الإدارة

تعرف على المزيد عن البرنامج هنا

اضغط هنا للاطلاع على إطار النتائج المؤسسية للفترة 2022 - 2025



للحصول على الدعم تواصلوا مع دائرة التخطيط والميزنة والإبلاغ على المستوى المؤسسي:

## موجز تنفيذي

### مقدمة

ظلت مستويات انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي عند مستويات حرجة في عام 2025، حيث واجه حوالي 318 مليون شخص الجوع الحاد، ووصل أكثر من 41 مليون شخص إلى مستويات "الطوارئ"<sup>1</sup> أو "الكارثة". ولأول مرة في هذا القرن، تأكد حدوث مجاعتين بشكل متزامن، في قطاع غزة والسودان.

وكانت النزاعات العامل الرئيسي المسبب للجوع، حيث يعيش 70 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في سياقات متأثرة بالنزاعات. وأسهمت الصدمات المرتبطة بالمناخ في تفاقم هذه الأزمات، حيث أدت موجات الجفاف، والفيضانات والأعاصير الشديدة على غير العادة إلى تعطيل سبل كسب العيش، ونزوح الملايين من الأشخاص، وتفاقم من الجوع في مختلف المناطق.

وأدت الضغوط الاقتصادية وتراجع التمويل الإنساني إلى تفاقم الأوضاع. وبلاقتان مع انعدام الأمن المتزايد، والقيود المفروضة على الوصول، والهجمات التي تعرض لها العاملون في المجال الإنساني، حرمت هذه الضغوط ملايين الأشخاص من الدعم المنقذ للأرواح. وأد برز ذلك الحاجة إلى عمل إنساني أكثر كفاءة وفعالية، مع ترتيب الأولويات بإحكام، في بيئة تشغيلية متسمة بتزايد القيود، حيث أصبحت المفاضلات الصعبة أمرا لا مفر منه عند السعي إلى حماية الأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر.

وفي عام 2025، نفذ البرنامج برامج على نطاق واسع في ظل أصعب ظروف التمويل والوصول شهدها منذ سنوات. وأعطت المنظمة الأولوية لتقديم المساعدة المنقذة للأرواح إلى الأشخاص الذين يواجهون أشد مستويات الجوع حدة، ولكن الموارد المحدودة أدت إلى تقليص نطاق التغطية، وحجم الحصص الغذائية، ومدة المساعدات المقدمة وكفائتها التغذوية. وفي الوقت نفسه، حقق البرنامج أداء قويا في المجالات المواضيعية التي كانت أنشطتها أقل اعتمادا على أحجام التحويلات الكبيرة، بما في ذلك تعزيز النظم الوطنية، وعمليات الوجبات المدرسية بالتعاون مع الحكومات، وتمويل المخاطر المناخية، ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتوفير الخدمات الإنسانية المشتركة. كما كان أداء الإدارة قويا، ولكنه كان يبرز تحت ضغوط متزايدة.

### التمويل والنفقات

جمع البرنامج 6.5 مليار دولار أمريكي في عام 2025،<sup>2</sup> متجاوزا توقعاته المنقحة البالغة 6.4 مليار دولار أمريكي، ولكنه مبلغ أقل – بمقدار 1.5 مليار دولار أمريكي – من المبلغ المخطط له في الأصل والبالغ 8.0 مليار دولار أمريكي. وتم تنقيح الاحتياجات التشغيلية بخفض المبلغ إلى 16.0 مليار دولار أمريكي، وانخفضت خطة التنفيذ إلى 9.4 مليار دولار أمريكي.

وبلغ إجمالي النفقات المباشرة 7.8 مليار دولار أمريكي. وظلت الاستجابة للأزمات تهيمن على عمل البرنامج، حيث شكلت 76 في المائة من النفقات المباشرة.

وأظهرت تركيبة المساعدات تحديدا صارما للأولويات: فقد شكلت أنشطة الاستجابة غير المشروطة لحالات الطوارئ أكثر من 82 في المائة من الأغذية الموزعة وقيمة التحويلات القائمة على النقد وقسائم السلع التي تم تسليمها.

وظل التمويل المرن ضروريا لسرعة استجابة البرنامج، ولكنه انخفض بنسبة 23 في المائة، ليصل إلى 850 مليون دولار أمريكي، في عام 2025. ومكنت هذه الموارد البرنامج من توجيه المساعدة إلى أشد الأزمات حدة، ومواصلة عمليات الطوارئ، وإدارة العجز عندما كان التمويل المخصص غير كاف.

<sup>1</sup> تتوافق مستويات الطوارئ والكارثة/المجاعة مع المرحلتين 4 و 5، على التوالي، من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

<sup>2</sup> لا يعبر هذا المبلغ عن التسويات المحاسبية في نهاية العام.

ويوجه عام، يُظهر نمط التمويل والإنفاق منظمة قادرة على التكيف مع بيئة موارد مقيدة بشدة مع السعي في الوقت نفسه إلى ضمان تقديم المساعدة المنقذة للأرواح، والحفاظ على الانضباط المالي، وتوجيه الموارد المحدودة نحو الاحتياجات ذات الأولوية القصوى.

## أداء البرامج

وصل البرنامج إلى 121 مليون شخص في عام 2025، وشكلت النساء والأطفال غالبية المستفيدين. وعلى الرغم من تراجع مدى انتشاره العالمي الإجمالي تراجعاً طفيفاً مقارنة بعام 2024، فقد قام البرنامج بتوسيع نطاق مساعداته بشكل كبير استجابة للآزمات الكبرى، مثل الآزمات التي شهدها قطاع غزة، والسودان والجمهورية العربية السورية، وواصل دعم الحكومات في تعزيز برامج الحماية الاجتماعية، مما عاد بالفائدة بشكل غير مباشر على مئات الملايين من الأشخاص.

وقدم البرنامج مساعدات منقذة للأرواح في إطار الحصيلة الاستراتيجية 1 في بيئة عالمية تنطوي على تحديات استثنائية، حيث عانى ما يصل إلى 1.4 مليون شخص في ستة بلدان من ظروف كارثية أو شبيهة بالمجاعة. وعلى الرغم من النقص الحاد في التمويل والقيود المفروضة على الوصول، أعطى البرنامج الأولوية للأشخاص والمجتمعات المحلية الذين يواجهون المرحلتين 4 و5 في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. واقتصر نطاق التغطية على 25 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلدان المستهدفة، مما يبين محدودية الموارد وصعوبة المفاضلات التي ينطوي عليها الترتيب الصارم للأولويات، بما في ذلك تقليص حجم الحصص الغذائية ونطاق التغطية في عدد من العمليات الرئيسية.

ومكّنت الاستثمارات في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ البرنامج من الاستجابة السريعة للصدمات، حيث قدم الجولة الأولى من المساعدات في غضون 48 ساعة في المتوسط من بداية حالة الطوارئ. وقدم البرنامج خدمات الوقاية من سوء التغذية وعلاجه إلى حوالي 23 مليون امرأة وطفل، ولكن انخفاض مستويات المساعدة ساهم في تدهور الأمن الغذائي، مما زاد من مخاطر سوء التغذية واعتماد استراتيجيات تكيف سلبية.

وكانت كفاية الحصص الغذائية العينية منخفضة للغاية، حيث لم تستوف سوى 13 في المائة منها معايير الكفاية، مما يسلط الضوء على أثر فجوات التمويل، ومحدودية توافر السلع المقواة، والتخطيط الأكثر تقييداً المتوائماً مع الموارد المؤكدة. وتبين هذه الفجوة الصارخة مفاضلات كبيرة بين التغطية والكفاية التغذوية لبرامج المساعدة، حيث يتلقى الكثير من المستفيدين أسعاراً حرارية أقل، أو تحويلات قائمة على النقد أقل قيمة، أو فترات مساعدة أقصر من اللازم لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية والتغذوية.

وفي إطار الحصيلة الاستراتيجية 2، دعم البرنامج 36.7 مليون طفل من خلال تحسين خدمات التغذية والصحة والتعليم، محققاً 80 في المائة من الهدف المؤسسي. ووصلت الخدمات المقدمة إلى الحوامل والمرضعات من النساء والبنات، والأطفال في الأيام الـ 1 000 الأولى من عمرهم، إلى 17.4 مليون شخص، مما ساهم في استدامة التدخلات التغذوية الأساسية على الرغم من تقلب التمويل وتعطل سلسلة الإمداد.

وظلت عمليات الوجبات المدرسية مجالاً أساسياً لتحقيق الأثر. ومن خلال البرامج التي تقودها الحكومات وبدعمها البرنامج، تلقى 119 مليون طفل وجبات مدرسية في 78 بلداً، وهو ما يتجاوز الأهداف المؤسسية ويبين تزايد الملكية الوطنية والتمويل المحلي لبرامج الوجبات المدرسية. وقدم البرنامج المساعدة المباشرة إلى 19.3 مليون تلميذ في السياقات الهشة وسياقات حالات الطوارئ من خلال الأغذية والتحويلات القائمة على النقد وأنشطة تعزيز القدرات. وفي حين توسع نطاق التغطية، لم يقدم سوى 46 في المائة من برامج الوجبات المدرسية الوطنية حزمة شاملة من خدمات الصحة والتغذية، مما يؤكد الحاجة إلى الاستثمار المستمر في تعزيز النظم وتكامل الخدمات.

ودعم البرنامج 18.7 مليون شخص في تعزيز سبل كسب العيش والقدرة على الصمود في إطار الحصيلة الاستراتيجية 3، محققاً نسبة 82 في المائة من الهدف المؤسسي في ظل انخفاض التمويل والقيود المفروضة على الوصول. وتباين الأداء بين المجالات البرمائية. ووصلت مبادرات بناء القدرة على الصمود، مثل أنشطة المساعدة الغذائية مقابل الأصول، إلى 6.2 مليون شخص، وهو ما يقل بكثير

عن الأهداف، حيث أعيد توجيه الموارد بشكل متزايد إلى المساعدة المنقذة للأرواح، كما حد انعدام الأمن من التنفيذ في عدد من السياقات الهشة.

وفي مقابل ذلك، تجاوز البرنامج الأهداف في مجالات مثل دعم وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق، حيث وصل إلى 2.1 مليون مزارع، وكذلك إدارة المخاطر المناخية، التي دعمت 10.3 مليون شخص من خلال العمل الاستباقي والتأمين المناخي.

وتجاوز البرنامج الأهداف المؤسسية في إطار الحصيلة الاستراتيجية 4، حيث دعم 77 بلدا في تعزيز النظم الوطنية. وظل الطلب على المساعدة التقنية التي يقدمها البرنامج مرتفعا، ولا سيما في مجالات الاستعداد لحالات الطوارئ، والحماية الاجتماعية، والنظم الغذائية القادرة على الصمود، وعمليات الوجبات المدرسية. ودعم البرنامج الإصلاحات السياسية والتشريعية، وحسن تصميم البرامج وتنفيذها، وساعد على تعبئة الاستثمارات الوطنية.

وتم تعزيز قدرات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها في 78 بلدا، مما مكّن الحكومات من توقع الصدمات والاستجابة لها بشكل أكثر فعالية. وتم تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في 69 بلدا، مما ساهم في توفير الحماية الاجتماعية لحوالي 869 مليون شخص. كما دعم البرنامج 58 بلدا في تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود، وأحرز تقدما كبيرا في توسيع نطاق الملكية الوطنية لعمليات الوجبات المدرسية، إذ أدرجت 107 بلدان برامج الوجبات المدرسية في سياساتها الوطنية، وزاد 45 بلدا المخصصات من الميزانية المحلية.

وفي إطار الحصيلة الاستراتيجية 5، قدم البرنامج الخدمات المكلف بها والخدمات المقدمة عند الطلب في 125 بلدا، متجاوزا الأهداف المؤسسية ومحاظا على مستوى عال من رضا المستخدمين بلغ 93 في المائة. واستمر الطلب على الدعم اللوجستي، والخدمات الجوية الإنسانية، والاتصالات في حالات الطوارئ، وخدمات سلسلة الإمداد والتنسيق في الازدياد في ظل النزاعات، والقيود المفروضة على الوصول ومحدودية القدرات الوطنية.

واستجاب البرنامج بنسبة 100 في المائة لطلبات الأفرقة القطرية للأمم المتحدة للحصول على الخدمات المكلف بها، مما أتاح تنقل الموظفين والإمدادات، ودعم عمليات الإجلاء الطبي، وضمان استمرارية العمليات في بعض من أكثر السياقات الإنسانية تعقيدا. وبالإضافة إلى الخدمات المكلف بها، دعمت الحلول التي يقدمها البرنامج على الطلب الحكومات والشركاء في مجالات المشتريات، والنظم الرقمية، وتقديم المساعدات النقدية، والهندسة وتحليل البيانات، وتعزيز القدرات الوطنية وتحسين الكفاءة. وبشكل عام، عزز البرنامج دوره كعامل تمكين بالغ الأهمية للعمل الفعال والمناسب التوقيت والمنسق جيدا في المجالين الإنساني والإنمائي، في بيئة تشغيلية تتزايد فيها القيود.

وحافظ البرنامج في جميع برامجها على أولوياته الشاملة أو عززها – أي الحماية، والمساءلة، والمساواة بين الجنسين، وإدماج التغذية، والضمانات البيئية – مع التركيز على الاستعداد، والكفاءة والملكية الوطنية للعمليات في بيئة إنسانية تتزايد فيها التعقيدات وتقل فيها الموارد.

## أداء الإدارة

ظل أداء الإدارة قويا، ولكنه رزح تحت ضغوط كبيرة بسبب البيئة التشغيلية والتمويلية. وفي ظل هذه الظروف، تم إنجاز أو تجاوز جميع نتائج الإدارة السبع، كما تم إنجاز أو تجاوز التوقعات في 18 من أصل 21 ناتجا من نواتج نتائج الإدارة. ويظهر هذا الأداء العام أن البرنامج حافظ على قدراته الأساسية وعزز الأسس اللازمة لتنفيذ برنامج عمله، حتى مع اشتداد الضغوط على التمويل، والتوظيف والنظم على نطاق المنظمة.

وتم تحقيق نتيجة الإدارة 1، المتعلقة بالفعالية في حالات الطوارئ، مما يؤكد استمرار قوة البرنامج في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ والقدرة الاحتياطية لتلبية الاحتياجات المفاجئة والاستجابة في الوقت المناسب. وتمت تلبية جميع الطلبات تقريبا للحصول على الدعم الاحتياطي لتلبية الاحتياجات المفاجئة، وتجاوزت عمليات تفعيل العمل الاستباقي الأهداف، وحافظت خدمات اللوجستيات، والطيران،

والهندسة وسلسلة الإمداد على استمرارية العمليات في الأزمات الكبرى. وفي حين أن الإبلاغ من خلال نظام الإنذار المؤسسي لم يلب الأهداف السنوية بالكامل بسبب إعادة تشكيل النظام، فإن آليات الحوكمة والتصعيد البديلة في حالات الطوارئ ضمنت استمرار تحديد الأولويات والرقابة في العمليات العالية المخاطر.

وتم تحقيق نتيجة الإدارة 2، المتعلقة بإدارة شؤون العاملين، مما يبرز قدرة البرنامج على الحفاظ على إدارة القوة العاملة، وواجب الرعاية تجاه العاملين، وتقديم خدمات الموارد البشرية خلال فترة إعادة موازنة القوة العاملة وتقييد التوظيف. وفي حين أن بعض المؤشرات المتعلقة بالامتثال، وإكمال التدريب والتوازن بين الجنسين لم تحقق أهدافها، فإن أوجه القصور هذه كانت مدفوعة في المقام الأول بانتقال النظم، وانخفاض فرص التوظيف، وليس بضعف المعايير أو الالتزام. وبشكل عام، حافظ البرنامج على بيئة عمل توفر الأمان والرعاية والدعم.

وتجاوزت نتيجة الإدارة 3، المتعلقة بالدخول في شراكات فعالة، الأهداف المحددة، مما يدل على قدرة البرنامج المستمرة على حشد الشراكات واستدامتها من أجل تنفيذ العمل الجماعي على نطاق واسع. وسُجل أداء قوي في ما يتعلق بالعمل مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والشراكات مع القطاع الخاص، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتجاوزت كل من قيمة وعدد الاتفاقات التمويلية والتقنية الموقعة الأهداف، وكان الأداء في مجال إضفاء الطابع المحلي قويا، وتوسع نطاق ترتيبات التعاون في ما بين بلدان الجنوب بما يتجاوز التوقعات بكثير. وفي حين أن النتائج المتعلقة ببعض مؤشرات الشراكة تأثرت بالتعطيل في السياق التشغيلي والقيود المفروضة على التمويل، تؤكد النتائج الإجمالية أن الشراكات تشكل نقطة قوة مؤسسية أساسية.

وتم تحقيق نتيجة الإدارة 4، المتعلقة بالتمويل الفعال من أجل القضاء التام على الجوع، مما يبرز قدرة البرنامج على التكيف في مجالات التمويل والتخطيط والتخصيص في ظل انكماش تاريخي في التمويل. وتجاوز مجموع المساهمات التوقعات المنقحة، وجرى تنويع مصادر التمويل، والحفاظ على الاستقرار المالي من خلال الإدارة الحكيمة للخزينة والموارد. وتم تعديل عمليات التخطيط والتخصيص لإعطاء الأولوية للأنشطة المنقذة للأرواح، وإدارة الزيادة في تخصيص المساهمات من قبل الجهات المانحة، ومواءمة العمليات مع الموارد المتاحة. وفي الوقت نفسه، أدت تدابير احتواء التكاليف إلى خفض نفقات دعم البرامج والنفقات الإدارية بنحو 10 في المائة، مما حافظ على الوظائف الأساسية مع الاستجابة لتقلص الحيز المالي وتغيير أولويات الجهات المانحة.

وتم تحقيق نتيجة الإدارة رقم 5، المتعلقة بالأدلة والتعلم، بشكل عام، مما يدل على التعزيز المستمر لنظم التقييم والرقابة وتبادل المعرفة التي تدعم المساءلة واتخاذ القرارات المستنيرة بالأدلة. وتحسّن التقدم المحرز في ما يتعلق بنواتج الخطط الاستراتيجية القطرية تحسنا ملحوظا، في حين ظلت النتائج على مستوى الحصائل دون المستويات المستهدفة بسبب قيود التمويل، وتحديات الوصول، والصدمات الخارجية المتفاقمة في البيئات العالية المخاطر. وظلت وظائف التقييم والمراجعة نشطة، وتوسع نطاق تبادل المعرفة بشكل كبير، وتحسّن تصنيف البيانات وتغطية الرصد، مما عزز التعلم المؤسسي.

وتم تحقيق نتيجة الإدارة 6، المتعلقة بالاستفادة من التكنولوجيا، مما يبرز التقدم المحرز في تعزيز النظم الرقمية التي تدعم العمليات وإدارة المستفيدين. وأحرز تقدم كبير في مجال الضمان الرقمي، ومطابقة المستفيدين، وهيكل البيانات وقنوات البيانات الأمانة، وتجاوز تنفيذ التحويلات القائمة على النقد عبر نظم رقمية موثوقة الأهداف المحددة. ويُعد الانتقال بين النظم، والمواءمة غير الكاملة مع معايير البيانات على نطاق الأمم المتحدة، من المجالات التي تتطلب إحراز تقدم مستمر.

وتم تجاوز نتيجة الإدارة 7، المتعلقة بالاستفادة من الابتكار، مما يؤكد نضج حافظة الابتكار في البرنامج وأثرها. وولدت خدمات الابتكار طلبا خارجيا قويا، وتجاوزت مكاسب الكفاءة أهدافها النقدية بشكل كبير. وعلى الرغم من إطلاق عدد أقل من مبادرات الكفاءة الجديدة مقارنة بما كان مخططا له، بسبب القيود المفروضة على القدرات، كانت المكاسب المحققة كبيرة، وواصل الابتكار تعزيز جودة البرامج، والكفاءة التشغيلية والأداء التنظيمي.

ويوجه عام، يبيّن تقرير الأداء السنوي لعام 2025 حجم التحديات الإنساني الراهنة فضلا عن الخيارات الصعبة التي تفرضها بيئة تشغيلية متزايدة القيود. وفي مواجهة عجز تاريخي في التمويل، وقيود شديدة على الوصول، ومخاطر أمنية متزايدة، لم يتمكن البرنامج من تلبية الاحتياجات كلها. ولذلك، طبقت المنظمة سياسة "الأولوية القصوى" من أجل مواصلة تقديم المساعدة المنقذة للأرواح إلى الأشخاص الأكثر احتياجا، مع تعزيز القدرة على الصمود والنظم الوطنية حيثما سمحت الظروف بذلك. ويقدم هذا التقرير سردا شفافا للنتائج المحققة على الرغم من القيود غير المسبوقة؛ والخيارات التي تم اتخاذها؛ والعواقب المترتبة عليها.

## 1- الجزء الأول: مقدمة

### 1-1 السياق العالمي في عام 2025

- 1- ظل انعدام الأمن الغذائي العالمي في مستويات مقلقة للغاية في عام 2025، بسبب النزاعات، والظواهر المناخية المتطرفة وعدم الاستقرار الاقتصادي. ويُقدَّر أن 318 مليون شخص عانوا من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 68 بلداً،<sup>3</sup> مع وجود 41.1 مليون شخص عند مستوى "حالة طوارئ" أو مستويات أسوأ، وهو انخفاض طفيف مقارنة بعام 2024 يعزى إلى تراجع تغطية البيانات لا إلى حدوث تحسن فعلي.<sup>4</sup> وفي عام 2025، أدت التأثيرات المدمرة للنزاعات إلى تأكيد حدوث مجاعة – المرحلة 5 في مراحل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – في قطاع غزة وأجزاء من السودان، وهي المرة الأولى التي تحدث فيها مجاعتان متزامنتان في هذا القرن. وعانى ما يصل إلى 1.4 مليون شخص في ستة بلدان ومناطق – قطاع غزة، وهايتي، ومالي، وجنوب السودان، والسودان واليمن – من جوع كارثي في عام 2025.<sup>5</sup>
- 2- ومع وجود ما يصل إلى 720 مليون شخص يعانون من الجوع المزمن، فإن العالم بعيد عن مسار تحقيق هدف القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030. واستمر الجوع في الارتفاع في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا وفي غرب آسيا. وحافظ انتشار انعدام الأمن الغذائي المزمن على معدلاته المرتفعة بين النساء أكثر منه بين الرجال، في جميع المناطق.<sup>6</sup> وفي البلدان المنخفضة الدخل، لم يتمكن 72 في المائة من السكان من تحمل تكاليف نمط غذائي صحي، وثمة حاجة إلى تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف العالمية لعام 2030 للمؤشرات الرئيسية لسوء التغذية لدى الأطفال، حيث لا يزال 43 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من الهزال، و150 مليون طفل يعانون من التقزم.<sup>7</sup>
- 3- وكان النزاع المسلح والعنف المحركين الرئيسيين لانعدام الأمن الغذائي في عام 2025،<sup>8</sup> حيث يعيش 70 في المئة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في سياقات هشة أو متأثرة بالنزاعات تشمل جميع البلدان التي تواجه ظروفًا كارثية لانعدام الأمن الغذائي أو المعرضة لمواجهتها.<sup>9</sup> وفي عام 2025، كان هناك 59 نزاعاً نشطاً على مستوى الدول، وهو أعلى رقم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأكثر بثلاثة نزاعات مقارنة بعام 2024.<sup>10</sup> وبحلول نهاية العام، كان عدد أحداث النزاعات قد تضاعف تقريباً مقارنة بعام 2021، مما عرّض شخصاً من كل ستة أشخاص في جميع أنحاء العالم للعنف المسلح.<sup>11</sup> وأدى تزايد انتشار النزاعات وشدتها وطول مدتها إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية، حيث إن العنف المسلح يؤدي إلى النزوح الداخلي والخارجي – وهو عامل مضاعف للجوع – ويترك الأشخاص النازحين قسراً معرضين بشكل مستمر لانعدام الأمن الغذائي الحاد.<sup>12</sup>

<sup>3</sup> هذه هي 68 من البلدان حيث كان للبرنامج حضور تشغيلي وبيانات متاحة.

<sup>4</sup> البرنامج. 2025. التوقعات العالمية للبرنامج لعام 2026 – الجوع والأمل: حلول مبتكرة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي.

<sup>5</sup> منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبرنامج والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2026. التقرير العالمي حول أزمات الغذاء لعام 2026 – تحليل مشترك لاتخاذ قرارات أفضل.

<sup>6</sup> استناداً إلى تقييم مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

<sup>7</sup> منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبرنامج ومنظمة الصحة العالمية. 2025. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2025 – معالجة التضخم المرتفع في أسعار الأغذية من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

<sup>8</sup> البرنامج. 2025. التوقعات العالمية للبرنامج لعام 2026 – الجوع والأمل: حلول مبتكرة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي.

<sup>9</sup> منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج. 2025. يؤر الجوع الساخنة - الإنذارات المبكرة لمنظمة الأغذية والزراعة والبرنامج بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد: التوقعات من نوفمبر/تشرين الثاني 2025 إلى مايو/أيار 2026.

<sup>10</sup> معهد الاقتصاد والسلام. 2025. مؤشر السلام العالمي لعام 2025: تحديد وقياس العوامل التي تقود السلام.

<sup>11</sup> بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة. 2025. مؤشر النزاعات: ديسمبر/كانون الأول 2025.

<sup>12</sup> لجنة الإنقاذ الدولية. 2025. قائمة مراقبة حالات الطوارئ في عام 2026 - اضطراب العالم الجديد.

4- وفي عام 2025، عمقت الصدمات المتعلقة بالمناخ من نقاط الضعف القائمة، مما ساهم في النزوح الداخلي الواسع النطاق – مع تسجيل 29.9 مليون حركة نزوح،<sup>13</sup> وأدى إلى تدهور سبل كسب العيش وإضعاف الأمن الغذائي في الكثير من المناطق. وإلى حد كبير أثرت ظاهرة النينيا على الطقس خلال العام، مسببة أحوالا جوية متطرفة في عدد من المناطق. وشهد القرن الأفريقي جفافا شديدا خلف آثارا كبيرة على الأمن الغذائي؛ كما أثرت الظروف الجافة على الشرق الأوسط وأفغانستان؛ في ما ضربت فيضانات شديدة الجنوب الأفريقي وجنوب السودان، مما أدى إلى نزوح الآلاف من الأشخاص. وفي كينيا والصومال، واجه أكثر من 7.3 مليون شخص مستويات عالية من الجوع، المرحلة 3 أو أعلى في مراحل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، وذلك بشكل رئيسي بسبب شح الأمطار أو الفيضانات. كما اتسم العام بنشاط شديد وغير عادي للأعاصير المدارية، بما في ذلك العاصفة المدارية ميليسا التي سجلت أرقاما قياسية في منطقة البحر الكاريبي وعدد من الأحداث الهامة في جنوب شرق آسيا، مما تسبب في أضرار جسيمة ونزوح واسع النطاق.

5- واستمرت الصدمات الاقتصادية في التأثير سلبا على الأشخاص والمجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي أثبت قدرته على الصمود في ظل ارتفاع حالة عدم اليقين السياسي وتصادم الحواجز التجارية، فقد حدّ ضعف النمو وتزايد الديون وتقلص الحيز المالي من قدرة البلدان على تخفيف الصدمات.<sup>14، 15</sup> وظل تضخم أسعار الأغذية، رغم استقراره النسبي، أعلى من مستوياته ما قبل الجائحة، حيث انخفض من 7.9 في المائة في عام 2024 إلى 5.2 في المائة في عام 2025 في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.<sup>16</sup> واستمر ارتفاع التضخم المحلي في بعض البلدان مثل جنوب السودان والسودان في الحد من القدرة على تحمل تكاليف الغذاء لدى الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وظل الشحن العالمي متقلبا في عام 2025، مع استمرار تحويل المسار بعيد عن البحر الأحمر مما أدى إلى ارتفاع أوقات العبور وتكاليف الشحن، ما أثر بشكل غير متناسب على الاقتصادات الضعيفة.

6- وعلى الرغم من أن الاحتياجات العالمية ظلت مرتفعة بشكل مثير للقلق، مع تقدير حاجة 305 ملايين شخص إلى مساعدة إنسانية،<sup>17</sup> فقد قيّدت التحولات في المشهد السياسي العمل الإنساني على مستويات متعددة في عام 2025. وانخفض التمويل الإنساني العالمي من 37 مليار دولار أمريكي في عام 2024 إلى 20.5 مليار دولار أمريكي في عام 2025، وهو أدنى من المستويات التي شوهدت آخر مرة في عام 2016، مما أدى إلى انكماش حاد في الاستجابة للحالات الإنسانية.<sup>18</sup> واضطر البرنامج إلى خفض الحصص الغذائية وأعداد المستفيدين المتلقين للمساعدة في العمليات المتضررة، مما ترك ملايين الأشخاص عرضة لمخاطر فقدان المساعدة المنقذة للأرواح، كما قوّض الأمن الغذائي والتغذية بشدة.<sup>19</sup> وتفاقم ضعف العمليات الإنسانية بسبب القيود السياسية والبيروقراطية المفروضة على الوصول، وتصادم مخاطر الحماية، وتزايد انتهاكات المعايير والمبادئ الإنسانية والطعن فيها، إلى جانب تسجيل عدد قياسي من الهجمات المميتة على عمال الإغاثة؛ حيث قُتل 334 عامل إغاثة في عام 2025، وهو عدد يفوق بكثير متوسط العشر سنوات، وكان معظم الضحايا من الموظفين الوطنيين.<sup>20</sup> وأدت القيود الشديدة المفروضة على الوصول وتقلص الحيز الإنساني إلى ترك مجموعات سكانية بأكملها من دون مساعدة منقذة للأرواح، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي.

<sup>13</sup> خلال عام 2025، سجل مركز رصد النزوح الداخلي أكثر من 62.2 مليون حركة نزوح في 146 بلدا وإقليما. وارتفع عدد حالات النزوح الناجمة عن النزاعات والعنف بنسبة تقارب 60 في المائة ليصل إلى رقم قياسي بلغ 32.3 مليون حالة، في حين انخفضت حالات النزوح المرتبطة بالكوارث بنسبة 35 في المائة لتصل إلى 29.9 مليون حالة، بعد المستويات الاستثنائية التي سُجلت في عام 2024.

<sup>14</sup> منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2025. *التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المجلد 2025 العدد 2: النمو القادر على الصمود ولكن مع تزايد مواطن الضعف*.

<sup>15</sup> أشار البنك الدولي إلى أنه اعتبارا من منتصف عام 2025، كان حوالي 70 في المائة من الاقتصادات الهشة والمتأثرة بالنزاعات تعاني حالة مديونية حرجة أو معرضة لمخاطر المديونية الحرجة، وأن حوالي 200 مليون شخص في تلك الاقتصادات يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحد.

<sup>16</sup> صندوق النقد الدولي. 2026. *تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: الاقتصاد العالمي: مستقر وسط قوى متباينة*.

<sup>17</sup> مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية). 2024. *لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي 2025*.

<sup>18</sup> مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2025. *لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي 2026*.

<sup>19</sup> البرنامج. 2025. *شريان حياة في خطر: المساعدة الغذائية على وشك الانهيار*.

<sup>20</sup> مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2025. *لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي 2026*.

- 7 وقد حدث كل ذلك في ظل ضعف التعاون المتعدد الأطراف والتجزئة الجيوسياسية المتزايدة، في حين سعت مبادرة الأمم المتحدة 80 وعمليات إعادة ضبط العمل الإنساني إلى جعل المنظومة أكثر كفاءة وفعالية وتركيزاً. كما اشتدت الضغوط الناتجة عن وقف التمويل المتعدد الأطراف، مع انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية أيضاً بأكثر من 23 في المائة – وهو أكبر انكماش سنوي تم تسجيله على الإطلاق.<sup>21</sup> وزاد ذلك من التعقيد ومن صعوبة الحفاظ على الاهتمام بالجوع والاحتياجات الإنسانية الأخرى في الخطط السياسية. وبوجه عام، أسهمت هذه البيئة السياسية في تفاقم الصدمات المتعلقة بالنزاعات والمناخ والاقتصاد، مما زاد من أوجه الضعف في الكثير من البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.<sup>22</sup>
- 8 وفي هذه البيئة المتسمة بتصاعد الاحتياجات ومحدودية الموارد وتزايد المخاطر التشغيلية، أصبحت الكيفية التي يتم بها تحقيق النتائج الإنسانية لا تقل أهمية عن حجم المساعدة المقدمة. وأصبحت الإدارة المنضبطة للأداء وإحراز مكاسب الكفاءة المستدامة الآن أساسية في ضمان استخدام الموارد المحدودة بفعالية، واحتفاظ البرنامج بقدرته على تقديم المساعدة المنقذة للأرواح في بيئات متزايدة التعقيد.

<sup>21</sup> منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2026. انخفاض تاريخي في المساعدات الخارجية: بيانات أولية عن المساعدة الإنمائية الرسمية لعام 2025.

<sup>22</sup> U. Salma Bava. 2022. التعددية المتنازع عليها وأزمة التعاون. مؤسسة الدراسات التقدمية الأوروبية.

## 2- الجزء الثاني: التمويل والنفقات

### أبرز النقاط في هذا القسم

- ◀ انخفضت مساهمات البرنامج المؤكدة بنسبة 38 في المائة في عام 2025، من 9.8 مليار دولار أمريكي في عام 2024 إلى 6.1 مليار دولار أمريكي،<sup>23</sup> وهو ما يمثل 38 في المائة من الاحتياجات التشغيلية.
- ◀ حافظ البرنامج على تركيز قوي على تنفيذ البرامج. وشكل إجمالي تكاليف التحويلات 85 في المائة من النفقات المباشرة للبرنامج والبالغة 7.8 مليار دولار أمريكي. وشكلت التحويلات الغذائية أعلى حصة من التكاليف، تليها التحويلات القائمة على النقد.
- ◀ استأثرت أنشطة الاستجابة للأزمات بنسبة 76 في المائة من النفقات المباشرة، بما يتسق مع عام 2024.
- ◀ وُزِع البرنامج ما مجموعه 15.8 مليار حصة غذائية يومية بمتوسط تكلفة بلغت 50 دولارا أمريكيا لكل مستفيد سنويا، أو 0.43 دولار أمريكي لكل مستفيد يوميا. وحُصصت نسبة 81 في المائة من هذه الموارد مباشرة إلى المستفيدين الذين يتلقون المساعدة من البرنامج.

### 1-2 لمحة عامة عن تمويل البرنامج، واحتياجاته المالية وآليات التمويل الخاصة به

- 9- على المستوى العالمي، حصل تحول هيكلي في تمويل الأنشطة الإنسانية. فبعد عدة سنوات من التوسع، حتى عام 2022، يتقلص تمويل الأنشطة الإنسانية العالمي فيما تستمر الاحتياجات في التزايد. وبالنظر إلى وضع التمويل هذا، واجه البرنامج في عام 2025 واحدة من أشد أزمات التمويل حدة منذ أكثر من عقد، حيث انخفض إجمالي المساهمات بنحو 38 في المائة، من 9.8 مليار دولار أمريكي في عام 2024 إلى 6.1 مليار دولار أمريكي في عام 2025؛ وجاءت هذه المساهمات من 113 مصدر تمويل،<sup>24</sup> بما في ذلك الجهات المانحة الحكومية، والقطاع الخاص، والأمم المتحدة،<sup>25</sup> والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات. ونتيجة لذلك، كانت الفجوة بين الاحتياجات والتمويل واسعة، حيث شكل مستوى المساهمات 38 في المائة من المتطلبات التشغيلية التي بلغت 16 مليار دولار أمريكي.<sup>26</sup>
- 10- وعلى الرغم من هذه الضغوط، وبهدف توسيع نطاق قاعدة تمويله وتنويعها، واصل البرنامج المشاركة بشكل استباقي واستراتيجي مع الجهات المانحة من خلال الأحداث العالمية الكبرى، والبعثات الرفيعة المستوى والتواصل السياسي مع النظراء الحكوميين والبرلمانيين.<sup>27</sup>
- 11- وأعطى البرنامج الأولوية لحماية شراكاته الطويلة الأمد مع الجهات المانحة من خلال المشاركة الاستراتيجية المستدامة والاتصالات الموجهة، بما في ذلك المقابلات الإعلامية، وحملات سفراء النوايا الحسنة، والتوعية الرقمية في أسواق رأس المال ذات الأولوية. وتم تجديد أو تمديد عدد من اتفاقات الشراكات الاستراتيجية، مما يساعد على الحفاظ على الثقة بالبرنامج، واستمرارية الدعم الذي يقدمه. ونتيجة لذلك، حافظ البرنامج على التزامه بتوسيع نطاق التمويل المرن والمتعدد الأطراف على الرغم من بيئة التمويل العالمية المقيدة، مع استمرار الكثير من الجهات المانحة الأساسية بتقديم مساهماتها – أو حتى زيادتها – في عام 2025. وتشمل الجهات المانحة التي زادت مساهماتها الصين، بنسبة 81 في المائة؛ ومجموعة البلدان المستفيدة من البرامج التي توفر مواردها من خلال المؤسسات المالية الدولية، بنسبة 43 في المائة؛ وكندا، بنسبة 41 في المائة؛ وأيرلندا،

<sup>23</sup> يشتمل هذا الرقم على المساهمات النقدية والعينية، لكن يستثني الإيرادات الأخرى الناتجة عن تقديم الخدمات المكلف بها والخدمات المقدمة عند الطلب، وفروق أسعار صرف العملات، وغيرها من العوائد على الاستثمارات. ويبين الرقم التعديلات المحاسبية في نهاية العام.

<sup>24</sup> لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الملحق الثاني-ألف.

<sup>25</sup> يتم تسجيل المساهمات الواردة من خلال صناديق التمويل الجماعي التي تديرها الأمم المتحدة أو البرامج المشتركة على أنها مساهمات من الأمم المتحدة.

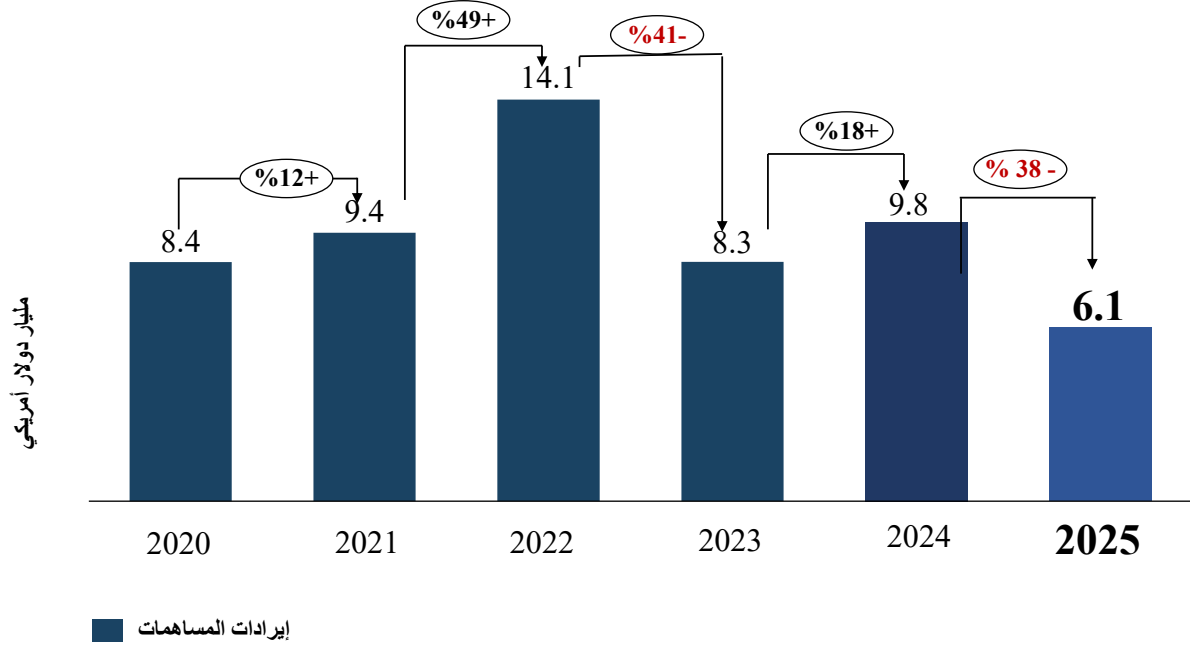
<sup>26</sup> البرنامج. 2025. توقع تحديث خطة البرنامج للإدارة (2025-2027)، الذي وافق عليه المجلس في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2025، متطلبات تشغيلية بقيمة 19.1 مليار دولار أمريكي. وتم تخفيض هذا الرقم بحلول نهاية العام، مما أبرز التخفيضات في خطة التنفيذ العالمية المؤقتة والموارد المتوقعة لتلبية الاحتياجات.

<sup>27</sup> اجتمع البرنامج مع قادة من جميع أنحاء العالم وحضر فعاليات عالمية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤتمر طوكيو الدولي التاسع المعني بالتنمية الأفريقية في اليابان، واجتماع مجموعة العشرين في جنوب أفريقيا، وذلك لزيادة الاهتمام العالمي بالأزمات الغذائية والوضع الإنساني.

بنسبة 38 في المائة؛ وإسبانيا، بنسبة 27 في المائة؛ وجمهورية كوريا، بنسبة 15 في المائة. كما أكدت فرادى الجهات المانحة دعمها للبرنامج، حيث تجاوزت مساهماتها مستويات عام 2024.

### الشكل ثانيا-1: مجموع المساهمات الخاصة بالبرنامج والنسبة المئوية

للتغير السنوي، 2025-2020 (بمليارات الدولارات الأمريكية)



12- وتتألف قاعدة تمويل البرنامج من الشراكات مع الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والكيانات الاقتصادية الإقليمية، والأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وبشكل عام، يعتمد البرنامج على عدد صغير من الجهات المانحة<sup>28</sup> للحصول على معظم موارده، وهذا يشير إلى قاعدة دعم محدودة ولكن قوية وموثوقة، على الرغم من بيئة التمويل المحفوفة بالتحديات. وفي عام 2025، بلغت حصة إجمالي المساهمات المقدمة من الجهات المانحة العشر الأولى نسبة 80 في المائة.

13- وبالإضافة إلى مصادر التمويل الأكثر رسوخا من مساهمات الجهات المانحة، حقق البرنامج إيراداته من خلال ترتيبات تقديم الخدمات، بما في ذلك تلك الممولة من المؤسسات المالية الدولية والموارد العامة المحلية في البلدان المستفيدة من البرامج. وتضع اتفاقات تقديم الخدمات هذه البرنامج في وضع الشريك المنفذ للبرامج التي تقاد على المستوى الوطني، مستفيدة من بنيته التحتية التشغيلية، وقدرات سلاسل إمداده وخبرته التقنية. ومن خلال هذه الترتيبات، دعم البرنامج تنفيذ عمليات شراء الأغذية والخدمات اللوجستية على نطاق واسع، وتنفيذ التحويلات القائمة على النقد، واستجابات الحماية الاجتماعية، وبرامج النظم الغذائية والقدرة على الصمود، مما ساهم في التنفيذ الفعال للاستثمارات الممولة من الشركاء مع دعم أهدافه التشغيلية الأوسع نطاقا.

14- ووقع البرنامج 125 اتفاقا مع 61 بلدا مستفيدا من البرامج<sup>29</sup> - بما في ذلك لمساهمات الموارد وترتيبات تقديم الخدمات الممولة من المؤسسات المالية الدولية - بقيمة إجمالية تبلغ 512 مليون دولار أمريكي لدعم أولويات التنمية الوطنية. كما تلقت المنظمة مساهمات مباشرة بلغت قيمتها 331 مليون دولار أمريكي من المؤسسات المالية الدولية لتمويل البرامج المملوكة وطنيا في البلدان التي لا توجد فيها حكومات معترف بها دوليا أو مؤهلة. وبشكل عام، بلغت الإيرادات من البلدان المستفيدة من البرامج، بما في ذلك تلك التي تمولها المؤسسات المالية الدولية، 843 مليون دولار أمريكي.

15- ونجح البرنامج في تعبئة 310 ملايين دولار أمريكي من القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الخاصة والجمعيات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية والداعمين من الأفراد، والكثير منها من خلال المساهمات الخيرية. ومن الجدير

<sup>28</sup> كانت الولايات المتحدة الأمريكية، والمفوضية الأوروبية وألمانيا أكبر ثلاثة شركاء من القطاع العام في عام 2025.

<sup>29</sup> البلد المستفيد من البرامج هو البلد حيث يكون لدى البرنامج حضور تشغيلي.

بالذكر أن 36 مليون دولار أمريكي، أو 12 في المائة من هذا المجموع، تم تلقيها كأموال مرنة، وتم توجيه 134 مليون دولار أمريكي للاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك أكثر من 55 مليون دولار أمريكي للعمليات في قطاع غزة. وتؤكد هذه النتائج على الدور الحاسم الذي يضطلع به الشركاء من القطاع الخاص في تمكين العمليات المنقذة للأرواح، والأهمية المتزايدة لمساهماتهم في رسالة البرنامج.

#### تسليط الضوء على تمويل القطاع الخاص في عام 2025

في عام 2025، استمرت مشاركة البرنامج مع القطاع الخاص في تحقيق شراكات قيمة وطويلة الأجل. ووفرت الشركات والمؤسسات التجارية وصولاً متزايداً إلى مواردها، وتكنولوجياها وخبراتها وتواصلها، حيث جمعت 73 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك ما يقرب من 10 ملايين دولار أمريكي من مؤسسة Novo Nordisk.

وإلى جانب هؤلاء الشركاء التجاريين، ساهم الكثير من المؤسسات الخاصة، والمؤسسات الخيرية والمنظمات الدينية بمبلغ إجمالي قدره 95 مليون دولار أمريكي في عام 2025. ويشمل ذلك 25 مليون دولار أمريكي من كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة، و26 مليون دولار أمريكي من مؤسسة Rockefeller، و15 مليون دولار أمريكي من مؤسسة Gates.

وأسفرت حملات مناشدة الأفراد لجمع الأموال، وإدارة الفعاليات الخيرية عن جمع مبلغ إجمالي قدره 142 مليون دولار أمريكي لمجموعة من الاستجابات لحالات الطوارئ، وبرامج محددة للبرنامج، والتمويل غير المقيد. وتآلف هذا المجموع من 127 مليون دولار أمريكي من مزيج من العطاءات الفردية عبر موقع wfp.org، ومنصة ShareTheMeal ومنظمات الأصدقاء، و15 مليون دولار أمريكي من المساهمات الخيرية.

ونظراً إلى أن القطاع الإنساني يواجه احتياجات متزايدة في عام 2026، يوفر القطاع الخاص مصدراً حاسماً وفعالاً لتمويل البرنامج.

16- تغيرت حافظة تمويل الأمم المتحدة بشكل ملحوظ في عام 2025، حيث تراجعت المساهمات من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ من 133 مليون دولار أمريكي في عام 2024 إلى 77 مليون دولار أمريكي، مما يبين انكماش التمويل الأوسع على نطاق المنظومة الإنسانية، مما أثر أيضاً على صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ.

17- ومع ذلك، ولأول مرة، تجاوزت المساهمات المقدمة من صناديق الأمم المتحدة الأخرى والمصادر المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك اتفاقات الأمم المتحدة بين الوكالات والبرامج المشتركة، المساهمات المقدمة من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، مما يبين تنوعاً في تدفقات التمويل وموامة أكبر مع البرمجة المتكاملة للأمم المتحدة. وأدى البرنامج دوراً محورياً في تشكيل وتنفيذ البرامج المشتركة في عام 2025، التي شهدت نمواً ملحوظاً بشكل خاص في المجالات المتعلقة بالعمل المناخي، والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، وبناء القدرة على الصمود، مع التركيز المتزايد على النهج المتعددة القطاعات على مستوى النظم عبر ركائز العمل في حالات الطوارئ والتنمية وبناء السلام. وبلغ إجمالي المساهمات المقدمة من حافظة الأمم المتحدة إلى إيرادات البرنامج ما يقرب من 252 مليون دولار أمريكي في عام 2025، بانخفاض عن 270 مليون دولار أمريكي في عام 2024.

18- وحشد البرنامج أكثر من 200 مليون دولار أمريكي من الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، وصناديق المناخ المتعددة الأطراف والقطاع الخاص للبرامج المناخية وبرامج تعزيز القدرة على الصمود. وقد تسنى ذلك من خلال الدعوة التي تركز على السياسات، وتعزيز الموامة مع استراتيجيات الجهات المانحة، ووضع مقترحات عالية الجودة تتماشى مع أولويات الجهات المانحة. والجدير بالذكر أن البرنامج دعم حكومة جنوب السودان في تأمين منحة بقيمة 45 مليون دولار أمريكي من الصندوق الأخضر للمناخ في غضون فترة قياسية بلغت ثمانية أشهر – وهي فترة زمنية قصيرة بشكل غير مسبوق لكل من الصندوق والبرنامج. وفي الصومال، أتم التعاون بين البرنامج ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع منحة قدرها 9.4 مليون دولار أمريكي من نافذة العمل المناخي لمصرف التنمية الأفريقي. والشركاء الثنائيون ضروريون لحافظة التمويل المناخي في البرنامج. ووافقت حكومة أيرلندا على مواصلة تقديم التمويل المناخي المرن من خلال اتفاق شراكتها للفترة 2025-2027 مع البرنامج.

19- وحشد البرنامج 850 مليون دولار أمريكي من مساهمات التمويل المرن من الشركاء. ويمثل ذلك 13 في المائة من إجمالي المساهمات الواردة وزيادة قدرها نقطتان منويتان مقارنة بعام 2024. وبالقيمة المطلقة، انخفض التمويل المرن من 1.09 مليار دولار أمريكي في عام 2024 إلى 850 مليون دولار أمريكي في عام 2025، بتراجع قدره 23 في المائة.

20- وقدم الشركاء مساهمات مرنة من خلال ثلاث فئات تمويلية، مع تجاوز المساهمات غير المخصصة بالكامل المساهمات المخصصة بشروط ميسرة لأول مرة منذ عام 2022:<sup>30</sup>

◀ 445 مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات متعددة الأطراف غير مخصصة؛

◀ 54 مليون دولار أمريكي لتجديد حساب الاستجابة العاجلة؛

◀ و 351 مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات مخصصة بشروط ميسرة.

21- ومن إجمالي التمويل المرن الذي تم تلقيه في عام 2025، جاءت نسبة 97 في المائة من 34 شريكا من القطاع العام،<sup>31</sup> بما في ذلك خمس جهات مانحة جديدة أو عائدة للمساهمات المرنة.<sup>32</sup> وجاءت نسبة الـ 3 في المائة المتبقية من الشركاء من القطاع الخاص.

22- وفي عام 2025، زاد ستة من الشركاء المرنين العشرة الأول مساهماتهم من التمويل المرن بمتوسط 21 في المائة. وشمل المساهمون العشرة الأول للأموال المرنة ألمانيا بمبلغ 287 مليون دولار أمريكي؛ والسويد بمبلغ 81 مليون دولار أمريكي؛ وهولندا بمبلغ 77 مليون دولار أمريكي؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمبلغ 52 مليون دولار أمريكي؛ والنرويج بمبلغ 42 مليون دولار أمريكي؛ والجهات المانحة من القطاع الخاص بمبلغ 41 مليون دولار أمريكي؛ وسويسرا بمبلغ 41 مليون دولار أمريكي؛ وأيرلندا بمبلغ 37 مليون دولار أمريكي؛ والدانمرك بمبلغ 32 مليون دولار أمريكي؛ وكندا بمبلغ 29 مليون دولار أمريكي. كما زاد أربعة شركاء آخرين مساهماتهم المرنة: بلجيكا بنسبة 26 في المائة، وفنلندا بنسبة 13 في المائة، وأيسلندا بنسبة 56 في المائة، والبرتغال بنسبة 12 في المائة.

23- وتُظهر هذه الاتجاهات الثقة القوية والمستدامة للشركاء بولاية البرنامج، وثقتهم بقدرة المنظمة على استخدام الموارد المرنة بشكل استراتيجي وفعال لمساعدة الأشخاص الأكثر ضعفا على نطاق واسع.

### الجدول ثانيا-1: مساهمات التمويل المرن الواردة في عام 2025 بحسب الفئة، ومقارنة بعامي 2023 و2024 (بملايين الدولارات الأمريكية)

2025	2024	2023	الأموال المرنة
850	1 089	1 179	المجموع
445	471	487	مساهمات غير مخصصة
54	74	108	حساب الاستجابة العاجلة
351	544	584	مساهمات مخصصة بشروط ميسرة
23-	8-	10-	النسبة المئوية لنمو الصناديق المرنة
13	11	14	الصناديق المرنة كنسبة مئوية من إجمالي المساهمات
35	38	38	عدد الجهات المانحة المرنة

24- وظلت الموارد المرنة عاملا حيويا للحفاظ على استمرارية البرنامج وسرعة حركته التشغيليتين. وفي عام 2025، خصص البرنامج مبلغ 469 مليون دولار أمريكي من التمويل المرن غير المخصص لـ 86 عملية قطرية. وتم تحديد المخصصات

<sup>30</sup> تتألف المساهمات المرنة للبرنامج من ثلاثة أنواع من التمويل: المساهمات المتعددة الأطراف غير المخصصة، والمساهمات المخصصة للأنشطة المنقذة للأرواح التي تقدم من خلال حساب الاستجابة العاجلة، والمساهمات المخصصة بشروط ميسرة التي يجري تخصيصها على المستوى الإقليمي أو المواضيعي وليس على المستوى القطري. واستحدث البرنامج فئة التمويل "المخصص بشروط ميسرة" في عام 2022 لتتوافق مع تعريف الصفحة الكبرى للتمويل المرن.

<sup>31</sup> ساهم عشرة شركاء بغالبية الأموال – 85 في المائة. وتلاه هؤلاء الشركاء عشرة شركاء آخرين، قدموا مجتمعين 14 في المائة، بينما ساهم جميع الشركاء الآخرين مجتمعين بنسبة 1 في المائة المتبقية من التمويل المرن للبرنامج.

<sup>32</sup> انضمت كرواتيا إلى مجموعة شركاء التمويل المرن للبرنامج في عام 2025، في حين شملت قائمة الشركاء المرنين العائدين من قبل عام 2024 كل من اليونان، ومالطا، وموناكو، وإسبانيا.

استنادا إلى معايير معززة لتحديد الأولويات وآليات رقابة محسنة، مما ضمن توجيه الموارد إلى العمليات التي تواجه تدهورا حادا، أو نزوحا واسع النطاق، أو تصعيدا للنزاع، أو صدمات مرتبطة بالمناخ.

25- وفي جميع المخصصات غير المخصصة، دعمت نسبة 69 في المائة، أو 323 مليون دولار أمريكي، الاستجابة للأزمات، مستهدفة الأشخاص الذين يواجهون أعلى مستويات الضعف؛ وُخصت نسبة 12 في المائة، أو 56 مليون دولار أمريكي، لمبادرات بناء القدرة على الصمود والجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للجوع، دعما لبرنامج البرنامج الرامية إلى تغيير الحياة؛ وُخصت النسبة المتبقية البالغة 19 في المائة على مستوى الخطط الاستراتيجية القطرية، مما مكن المكاتب القطرية من التكيف مع الواقع التشغيلي السريع التغير. ودعمت أكبر المخصصات العمليات في البلدان التي تواجه أقسى الظروف الإنسانية في العالم: فقد تلقى جنوب السودان 88.6 مليون دولار أمريكي؛ وأفغانستان 46.6 مليون دولار أمريكي؛ والسودان 23 مليون دولار أمريكي؛ وإثيوبيا 21.7 مليون دولار أمريكي؛ واليمن 18.9 مليون دولار أمريكي؛ والجمهورية العربية السورية 17 مليون دولار أمريكي. وتبرز هذه المخصصات التزام البرنامج بإعطاء الأولوية للتدخلات المنقذة للأرواح خلال حالات الطوارئ.

#### أثر التمويل المرن في عام 2025

كان أثر التمويل المرن واضحا في جميع العمليات. وفي ما يلي أمثلة على النتائج التي تحققت من خلال استخدام الموارد المرنة:

##### السودان

مع تأكيد حدوث مجاعة في أجزاء من دارفور وكردفان، مكنت الأموال المرنة البرنامج من تقديم المساعدة الغذائية المنقذة للأرواح والتحويلات النقدية إلى ما يزيد عن 730 000 شخص يواجهون مستويات كارثية من الجوع، المرحلة 5 في مراحل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وضمن هذا الدعم استمرارية العمليات في واحدة من أكثر البيئات تقييدا في العالم من حيث الوصول والتمويل.

##### إثيوبيا

أدى الضخ الحاسم للموارد المرنة إلى تجنب انقطاع كبير في خطوط إمدادات الأغذية المتخصصة. وفي وقت تداخلت فيه النزاعات والنزوح والصدمات المناخية، وصل البرنامج إلى 46 388 امرأة وبنات من الحوامل والمرضعات، وقام بشراء الحبوب لـ 833 333 لاجئا، ودعم علاج سوء التغذية الحاد بين الأطفال الصغار.

##### أفغانستان

في مواجهة الارتفاع الكبير في انعدام الأمن الغذائي الحاد، سمحت الأموال المرنة للبرنامج بتقديم المساعدة الغذائية لـ 1 041 750 شخصا، والدعم التغذوي لـ 115 516 امرأة وبنات من الحوامل والمرضعات، وأنشطة تعزيز القدرة على الصمود والوجبات المدرسية التي استفاد منها أكثر من 63 000 تلميذ.

##### هايتي

مكّن التمويل المرن البرنامج من تقديم الدعم الفوري لـ 225 000 شخص متضرر من إعصار ميليسا، من خلال حصص غذائية مع مساعدات نقدية لاحقة عند إعادة فتح الأسواق، مما أظهر السرعة والانتشار والقدرة على التكيف التي توفرها الموارد المرنة.

26- وظلت أنماط تخصيص<sup>33</sup> المساهمات متنسقة مع السنوات السابقة. ومن إجمالي المساهمات، تم تخصيص 16.1 في المائة على مستوى الخطط الاستراتيجية القطرية و9.1 في المائة على مستوى الحصائل الاستراتيجية. وظلت غالبية المساهمات – 73.7 في المائة – مخصصة على مستوى الأنشطة.

27- ولتعزيز إبراز التمويل المرن، نفذ البرنامج استراتيجية جديدة لإبراز صورته والتفاعل شملت تزويد الجهات المانحة باتصالات منهجية بشأن القرارات المتعلقة بالتمويل المتعدد الأطراف ومخصصات حساب الاستجابة العاجلة، وتوسيع نطاق الاعتراف باستخدام التمويل المرن على المستوى الميداني، وتعزيز إبراز البرنامج على وسائل التواصل الاجتماعي، وتكثيف التواصل مع السفارات والبرلمانات، ولا سيما بالنسبة إلى الشركاء الذين ينظرون في زيادة مساهماتهم المرنة.

28- وكانت الموارد التي يمكن التنبؤ بها، ولا سيما من خلال المساهمات المتعددة السنوات أو تأكيد المساهمات في وقت مبكر من العام، ضرورية لتمكين البرنامج من تخطيط العمليات والتعاقد عليها وتوسيع نطاقها بكفاءة، بما في ذلك عن طريق التخزين

<sup>33</sup> الأموال المخصصة هي مساهمات تخصصها الجهات المانحة التي تقدمها لخطط استراتيجية قطرية محددة، أو أهداف استراتيجية أو أنشطة محددة.

- المسبق للإمدادات. وتلقى البرنامج في عام 2025 مبلغاً قدره 1.2 مليار دولار أمريكي من المساهمات المتعددة السنوات، وهو ما يمثل 19.5 في المائة من إجمالي التمويل الجديد المؤكد وزيادة بنسبة 6.5 في المائة عن عام 2024.
- 29- وبفضل الموارد المرنة والقابلة للتنبؤ بها، تمكن البرنامج ليس فقط من الاستجابة للاحتياجات السريعة التغير، بل أيضاً من الحفاظ على استمرارية البرامج الحيوية وتعزيز قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على الصمود في بعض من أكثر البيئات هشاشة في العالم.
- 30- واستمرت آليات التمويل بالسلف في تلبية دور حاسم في ضمان قدرة البرنامج على الاستجابة بسرعة وفعالية للاحتياجات الإنسانية المتزايدة. ومكّن حساب الاستجابة العاجلة وتسهيلات الإقراض الداخلي للمشاريع البرنامج من اتخاذ إجراءات استباقية مثل شراء الأغذية وتوزيع التحويلات القائمة على النقد قبل استلام المساهمات المؤكدة.
- 31- وفي عام 2025، حشد البرنامج مبلغ 245 مليون دولار أمريكي<sup>34</sup> لصالح حساب الاستجابة العاجلة – وهو ما يمثل 61 في المائة من الهدف المحدد للحساب والبالغ 400 مليون دولار أمريكي – وتم تقديم مبلغ إجمالي قدره 297 مليون دولار أمريكي سلفاً من موارد حساب الاستجابة العاجلة لدعم 26 عملية.
- 32- وشملت المخصصات الهامة مبلغ 68 مليون دولار أمريكي لتحسين الكفاءة التشغيلية في جنوب السودان من خلال التخزين المسبق للأغذية وتجنب العمليات الجوية المكلفة، مما مكن البرنامج من تأمين الأغذية لحوالي 1.8 مليون شخص؛ و47 مليون دولار أمريكي لتقديم المساعدة لمدة ثلاثة أشهر لحوالي مليون شخص متضرر من المجاعة في السودان؛ و40 مليون دولار أمريكي لتسليم الأغذية في دولة فلسطين خلال فترات وقف إطلاق النار؛ و35 مليون دولار أمريكي لمواجهة انعدام الأمن الغذائي الحاد في فصل الشتاء في أفغانستان؛ و21 مليون دولار أمريكي لدعم أكثر من 150 000 نازح في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ و16 مليون دولار أمريكي لمساعدة أكثر من 100 000 شخص تضرروا من إعصار ميليسا في بلدان الجماعة الكاريبية.
- 33- ومن خلال الإقراض الداخلي للمشاريع، تم تسليف 427 مليون دولار أمريكي لدعم 34 عملية. واستخدمت أكبر السلف لمعالجة أزمات الأمن الغذائي الحرجة في أفغانستان بمبلغ 74 مليون دولار أمريكي، والسودان بمبلغ 64 مليون دولار أمريكي، مما مكن المكتبيين القطريين في هذين البلدين من تخطيط استخدام مواردهما وبرامجهما بفعالية، بأساليب قللت من الوقت اللازم للوصول إلى المستفيدين.
- 34- وبشكل عام، سجل استخدام كل من حساب الاستجابة العاجلة وآليات الإقراض الداخلي للمشاريع انخفاضاً كبيراً في عام 2025 مقارنة بمستويات عام 2024. وكان هذا الانخفاض مدفوعاً في المقام الأول بانخفاض حاد في المساهمات، مقترناً بتقليص التمويل المرن وتأخر تأكيد المساهمات، مما أثر على حجم المساهمات المؤهلة للاستخدام في التمويل بالسلف وتجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة. ولحماية فعالية هذه الآليات، سيواصل البرنامج تعزيز التواصل مع الجهات المانحة بهدف تأمين التزامات مبكرة وأكثر مرونة تمكنه من الحفاظ على جاهزيته التشغيلية.
- 35- وطوال عام 2025، مكّن مرفق الإدارة الشاملة للسلع البرنامج من الوصول إلى المستفيدين بشكل أكثر فعالية وكفاءة عبر توفير إمدادات مستمرة من الأغذية، وتقليص المهل الزمنية وتحقيق قيمة أكبر مقابل الأموال مقارنة بما يمكن تحقيقه عبر الشراء المباشر. وجرى تسليم ما مجموعه 805 000 طن متري من الأغذية، بقيمة إجمالية بلغت 552.8 مليون دولار أمريكي، إلى العمليات في 48 بلداً من خلال المرفق.
- 36- وقُصّ تجديد موارد مرفق الإدارة الشاملة للسلع تدريجياً في عام 2025، مما أدى إلى موازنة مخزونات المرفق العالمية مع تراجع الطلب – من تراجع خطة التنفيذ في البرنامج – والتخفيف من مخاطر الخسائر جراء انتهاء صلاحية المخزون، مع الحفاظ على المرفق باعتباره المصدر الرئيسي لمشتريات المكاتب القطرية. ويتسم النهج الاستباقي الذي يتبعه المرفق إزاء إدارة المخزون بأهمية خاصة بالنسبة إلى الأغذية المغذية المتخصصة، التي لها مدة صلاحية محدودة.

<sup>34</sup> من هذا المجموع، جاء مبلغ 54 مليون دولار أمريكي من الجهات المانحة؛ و75 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام؛ و111 مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات مقدمة إلى الخطط الاستراتيجية القطرية لسداد سلف حساب الاستجابة العاجلة؛ و5 ملايين دولار أمريكي في شكل إيرادات متنوعة.

- 37- وفي عام 2025، ساهمت مبادرات التمويل المبتكرة<sup>35</sup> في تنويع قاعدة موارد البرنامج وتوسيع نطاقها من خلال تمكين المنظمة من تعبئة التمويل التحفيزي، وتنظيم أدوات رأس مال مختلطة، وتوفير سيولة إضافية من خلال مقدمي الخدمات المالية وأدوات أسواق رأس المال. ومن خلال التمويل المختلط، والهياكل التيسيرية، وتسهيل الاستثمارات، كمثل التمويل المبتكر عمليات جمع المنح التقليدية من خلال تمكين البرنامج من جذب رأس المال الخاص والمؤسسي لدعم الأمن الغذائي والنظم الغذائية القادرة على الصمود.
- 38- وعزز البرنامج موقعه كشريك رائد للبلدان الدائنة والبلدان المستفيدة من البرامج التي تسعى إلى توسيع نطاق الحيز المالي لدعم الأمن الغذائي والقدرة على الصمود من خلال مبادلة الديون. وشارك البرنامج في عقد اجتماع مائدة مستديرة بشأن مبادلة الديون العالمية مع حكومة إسبانيا، وشارك بنشاط في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، مما ساهم في زيادة فهم مبادلة الديون والتحويلات كحلول قابلة للتطوير لتحديات التمويل. واضطلع البرنامج أيضا بدور محوري في إطلاق المركز العالمي لمبادلات الديون لأغراض التنمية، وهي مبادرة من حكومة إسبانيا والبنك الدولي توفر منصة لتعزيز أفضل الممارسات في مجال مبادلة الديون. ونتيجة لذلك، التزمت حكومة إسبانيا بتقديم 60 مليون يورو سنويا لمدة خمس سنوات لعمليات مبادلة الديون. وفي أعقاب التعاون بين حكومة إيطاليا والبرنامج بشأن الدعوة إلى تعزيز استخدام مبادلة الديون في البرامج الإنمائية،<sup>36</sup> أعلنت حكومة إيطاليا في عام 2025، في إطار خطة Mattei، عن تدابير رئيسية لتخفيف عبء الديون، مع إلغاء الديون بنسبة 100 في المائة للبلدان المنخفضة الدخل و50 في المائة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، مما أدى إلى تحسين الحيز السياسي لعمليات مبادلة الديون لأغراض التنمية في المستقبل.
- 39- ووافقت حكومة إسبانيا على المرحلة الثانية من مبادلة الديون مع كوبا، بقيمة 370 مليون يورو (434 مليون دولار أمريكي)، بما في ذلك 60 مليون بيزو كوبي (2.5 مليون دولار أمريكي) موجهة إلى البرنامج من أجل برنامج تجريبي، مع إمكانية التوسع بمبلغ يصل إلى 30 مليون يورو (35 مليون دولار أمريكي) رهنا بالتنفيذ الناجح للبرنامج التجريبي.
- 40- وواصل البرنامج تعزيز دوره الناشئ في تعبئة التمويل المبتكر للبلدان المستفيدة من البرامج من خلال حلول أسواق رأس المال، بدعم التقدم المحرز في مجال تطوير تحويلات الديون التجارية،<sup>37</sup> من المفهوم إلى المقترحات الموافق عليها. وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن تصل صفقة واحدة على الأقل إلى الإقفال المالي في عام 2026، مما يبين الزخم الإيجابي والمشاركة المؤسسية في هذه الآلية الجديدة، ويظهر قدرة البرنامج على ترجمة فرص تخفيف الديون الطويلة الأجل إلى حصائل ملموسة للأمن الغذائي والتنمية.
- 41- وفي فبراير/شباط 2025، وقع البرنامج والبنك الإسلامي للتنمية اتفاق مبادرة تنمية رأس المال البشري، وهي شراكة تمويل مشترك بقيمة 100 مليون دولار أمريكي. ويقوم النموذج على تمويل مختلط من المنح المقدمة إلى البرنامج والتمويل الميسر من البنك الإسلامي للتنمية لتوسيع نطاق برامج التغذية الوطنية والبرامج المدرسية.
- 42- وطور البرنامج المرحلة التجريبية لشراكة تمويل مختلط بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي مع مصرف Equity Bank في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من شركة تمويل التنمية الدولية للولايات المتحدة والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وقدمت المؤسساتان ضمانات حافظة ائتمانية جزئية لدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتطوير النظم الغذائية. واستعد البرنامج لتوسيع نطاق هذه المبادرة وتنفيذ شراكات مماثلة مع مقدمي خدمات مالية آخرين.
- 43- وأطلق البرنامج أول حملة لجمع المساهمات بالعملات المشفرة، استنادا إلى التعاون مع منصة Giving Block وركز على العطاءات الفردية والشركاء الخيريين في الولايات المتحدة الأمريكية. وجمعت منصة Giving Block مبلغ

<sup>35</sup> أدرج التمويل المبتكر في استراتيجية البرنامج لتعبئة الموارد للفترة 2026-2029، والتي تمت الموافقة عليها في عام 2025. وتستند الاستراتيجية التمويلية المبتكرة إلى أربعة مجالات مواضيعية: عمليات مبادلة الديون وحلول الأسواق الرأسمالية؛ والحلول المنظمة، بما في ذلك التمويل المختلط، والتمويل المشترك مع المصارف الإنمائية، وتمويل سلاسل القيمة؛ والتمويل المناخي المبتكر، والحلول الاستكشافية – بما في ذلك التمويل الديني، والتمويل القائم على النتائج والأصول المالية الرقمية.

<sup>36</sup> كانت من حصائل اجتماع مجموعة الدول السبع خلال رئاسة إيطاليا للمجموعة في عام 2024.

<sup>37</sup> تعيد مبادرات تحويل الديون التجارية توجيه الموارد المحررة من خدمة الديون التجارية إلى أولويات التنمية المملوكة وطنيا.

100 000 دولار أمريكي بأقل تكلفة ممكنة وأظهرت اهتماماً قوياً من جانب الجهات المانحة. وبناء على هذا الزخم، بدأ البرنامج في التحول من نموذج أمريكي فقط إلى إطار عالمي لجمع الأصول الرقمية.

44- ووسع مرفق تمويل الابتكار في النظم الغذائية،<sup>38</sup> الذي ينفذ بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، نطاق قدرته التحفيزية في عام 2025. وحصل المرفق على تمويل بقيمة 4.5 مليون دولار أمريكي من مؤسسات خاصة، مما زاد من حجم البرنامج التجريبي بمقدار تسعة أضعاف وعزز قدرة البرنامج على إطلاق القروض الميسرة والضمانات للمؤسسات الزراعية والغذائية ذات الأثر الكبير.

45- وفي عام 2025، نهضت مبادرة SheCan<sup>39</sup> بالشمول المالي للمرأة مع إظهار التأثير التحفيزي لتمويل المنح الموجهة في الحصول على رأس المال الإضافي. وأتاحت منحة قدرها 666 000 دولار أمريكي في إطار نموذج مبادرة SheCan للبرنامج تقديم المساعدة التقنية من خلال مسرع الابتكار والمكاتب القطرية المشاركة، كما أتاحت الحصول على مبلغ 1.38 مليون دولار أمريكي في شكل سيولة خارجية ورأس مال ميسر للمشاركين في البرنامج.

46- وعقب موافقة المجلس على تجديد موارد صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة، خصص البرنامج مبلغ 9.3 مليون دولار أمريكي من الصندوق لتغطية التكاليف البالغة 13.9 مليون دولار أمريكي المرتبطة بالمساهمات العينية والقائمة على النقد المقدمة من 12 حكومة وطنية مؤهلة. وفي رواندا، وللمرة الأولى، حُصت موارد من صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة لتغطية التكاليف المرتبطة بتحويل قرض حكومي قدره 982 طناً مترياً من الفاصوليا إلى مساهمة عينية بقيمة 0.5 مليون دولار أمريكي. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، غطى الصندوق التكاليف المرتبطة بمساهمة ناتجة عن تحويل مساهمات من النظير الحكومي للبرنامج، تعادل 667 000 دولار أمريكي، إلى تبرع لأنشطة البرامج.

## 2-2 التخطيط التشغيلي والنفقات<sup>40</sup>

47- بحلول نهاية عام 2025، بلغ إجمالي المتطلبات التشغيلية للبرنامج<sup>41</sup> 16 مليار دولار أمريكي – بانخفاض قدره 3.1 مليار دولار أمريكي مقارنة بالمتطلبات التشغيلية المتوقعة البالغة 19.1 مليار دولار أمريكي المقدمة في تحديث خطة الإدارة للفترة 2025-2027<sup>42</sup> الصادرة في يونيو/حزيران 2025 (الجدول 2-2). ويعزى هذا الانخفاض في المتطلبات التشغيلية إلى حد كبير إلى انخفاض حجم العمليات في الجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان، والصومال، ولبنان وميانمار،<sup>43</sup> حيث تم – نتيجة للقيود المفروضة على الموارد – تنقيح المتطلبات التشغيلية لعام 2025 وخفضها من خلال تعديل العدد المقرر للأشخاص الذين سيتلقون المساعدة. وفي نهاية عام 2025، انخفضت أيضاً خطة التنفيذ<sup>44</sup> إلى 9.4 مليار دولار أمريكي – وهو انخفاض عن التقدير المؤقت البالغ 9.6 مليار دولار أمريكي الذي عُرض في تحديث خطة الإدارة. وعلى الرغم من هذا الانخفاض الطفيف، تواءمت خطة التنفيذ النهائية الموافق عليها بشكل عام مع التوقعات السابقة.

48- ويبرز هذا الانخفاض أيضاً التقدم الكبير الذي أحرزه البرنامج في طرح المبادئ التوجيهية بشأن المعايير. وبدأت المكاتب القطرية في تطبيق وتنفيذ النهج الجديد للمعايرة في عام 2024 استجابة لتعقيبات المجلس التي شجعت البرنامج على دعم تصميم

<sup>38</sup> المعروفة سابقاً باسم جسر الابتكار الذي يديره البرنامج.

<sup>39</sup> تساعد مبادرة SheCan النساء ومجتمعاتهن المحلية على الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي يحتجن إليها لتحقيق الازدهار. وهي تربط الأشخاص الذين غالباً ما يُستبعدون من النظام المالي الرسمي – ولا سيما المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المشاريع البالغة الصغر – بالمصارف والمؤسسات المالية، مما يهيئ سبلاً دائمة للتخلص من الاعتماد على المنح والخروج من دائرة الفقر. ومن خلال تعزيز سبل كسب عيش الأشخاص وقدرتهم على الصمود عن طريق الوصول إلى التمويل الشامل، تقلل مبادرة SheCan من الاحتياجات الإنسانية المستقبلية.

<sup>40</sup> يختلف تحليل النفقات في هذا القسم عن المصروفات الفعلية المعروضة في الحسابات السنوية المراجعة ويرجع ذلك إلى استبعاد الالتزامات غير المنجزة. ويقارن القسم في المقام الأول النفقات الفعلية بالمتطلبات التي وافق عليها البرنامج وخطة التنفيذ الموافق عليها في نهاية عام 2025.

<sup>41</sup> تمثل المتطلبات التشغيلية ميزانيات البرامج الموافق عليها لتنفيذ جميع عمليات البرنامج المخطط لها، مع مراعاة قدرة المنظمة على التنفيذ، والاستجابة الجماعية، والإمكانات التشغيلية للبرنامج، والتوقعات العامة للتمويل. وتشمل المتطلبات التشغيلية تكاليف التحويلات، وتكاليف التنفيذ، وتكاليف الدعم المباشرة وتكاليف الدعم غير المباشرة.

<sup>42</sup> البرنامج. 2025. تحديث خطة البرنامج للإدارة (2025-2027). تحدد خطة الإدارة، باعتبارها وثيقة التخطيط المالي الرئيسية للبرنامج، المتطلبات التشغيلية المتوقعة للمنظمة وخطة التنفيذ الموقته والموارد المتوقعة.

<sup>43</sup> البلدان مدرجة بالترتيب التنازلي لحصتها في الانخفاض الإجمالي في المتطلبات التشغيلية، وهي تمثل مجتمعة 65 في المائة من إجمالي الانخفاض.

<sup>44</sup> تبيّن خطة التنفيذ الأولويات المحددة للمتطلبات التشغيلية في البرنامج، مع مراعاة المستويات المتوقعة للموارد المتاحة.

برامج تتواءم بشكل أوثق مع قدراته وإمكاناته وموارده. وكجزء من هذا النهج، تم تخفيض المتطلبات التشغيلية وخطة التنفيذ الموافق عليها لعام 2025 بشكل ملحوظ، مما يضمن الحفاظ على قدرة البرنامج على الوفاء بولايته بفعالية في ظل ظروف التمويل الحالية.

49- ويظهر الجدول ثانيا-2 تطور المتطلبات المتوقعة من التحديث الذي أجري لخطة الإدارة المقدمة إلى المجلس في يونيو/حزيران 2025، وصولاً إلى المتطلبات الموافق عليها في نهاية عام 2025.

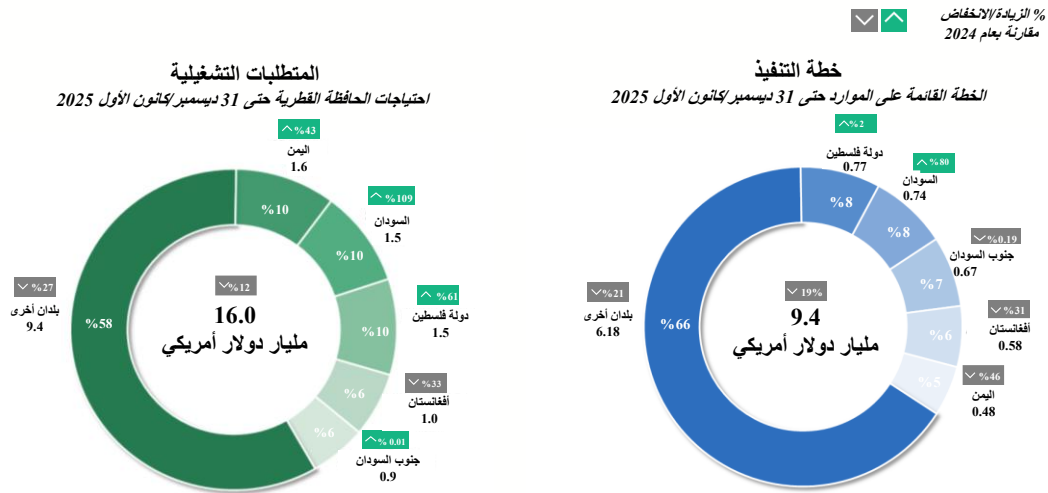
### الجدول ثانيا-2: المتطلبات التشغيلية المتوقعة والنهائية لعام 2025 وخطة التنفيذ

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

المتطلبات الموافق عليها، 31 ديسمبر/كانون الأول 2025		تحديث خطة الإدارة (2025-2027)، يونيو/حزيران 2025		قيم التخطيط
خطة التنفيذ	المتطلبات التشغيلية	خطة التنفيذ المؤقتة	المتطلبات التشغيلية المتوقعة	
9.4	16.0	9.6	19.1	

50- وفي عام 2025، شكلت أكبر خمس عمليات قطرية في البرنامج 42 في المائة من إجمالي المتطلبات (الشكل ثانيا-2)، وهي حصة أكبر بشكل ملحوظ من حصة عام 2024 عندما شكلت العمليات الخمس الأولى 32 في المائة. وكان للعمليات في اليمن<sup>45</sup> والسودان أعلى المتطلبات التشغيلية من بين جميع عمليات البرنامج، حيث تأثر كلا البلدين بأشد أزمات الجوع حدة في العالم. كما زادت المتطلبات التشغيلية في دولة فلسطين بشكل حاد بسبب تصاعد النزاع.

### الشكل ثانيا-2: المتطلبات التشغيلية وخطة التنفيذ، 2025 - العمليات القطرية الخمس الأولى \*



\* تشمل المتطلبات التشغيلية وخطة التنفيذ تكاليف الدعم غير المباشرة وتبين الحالة اعتباراً من 31 ديسمبر/كانون الأول 2025.

51- وتحدد خطة تنفيذ البرنامج لجميع العمليات أولويات البرنامج في ما يتعلق بموارده المتوقعة من أجل مساعدة المستفيدين الأكثر احتياجاً. وبلغ إجمالي قيمة خطة التنفيذ لعام 2025 مبلغ 9.4 مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدره 19 في المائة مقارنة بـ 11.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024. ومثلت خطة التنفيذ 59 في المائة من المتطلبات التشغيلية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بانخفاض عن نسبة 64 في المائة في عام 2024.

<sup>45</sup> لم يتم الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على تنقيح الميزانية لخفض المتطلبات التشغيلية لليمن لعام 2025 إلا في يناير/كانون الثاني 2026. ولمزيد من المعلومات، انظر البرنامج، 2025. التقرير القطري السنوي لعام 2025: اليمن.

- 52- ويؤكد هذا الانخفاض آثار تراجع التمويل في بعض من أكبر عمليات إنقاذ الأرواح التي ينفذها البرنامج، حيث ظلت الاحتياجات الإنسانية شديدة.<sup>46</sup> ففي اليمن، على الرغم من زيادة المتطلبات التشغيلية مقارنة بخطة التنفيذ لعام 2024، انخفضت خطة التنفيذ بشكل حاد حيث فرض نقص التمويل تخفيضات كبيرة في المساعدات الغذائية والتغطية التشغيلية.
- 53- وعلى الرغم من أن مستويات التمويل الإجمالية كانت أقل من التوقعات، فقد زادت خطتنا للتنفيذ لدولة فلسطين والسودان، مما يظهر قدرة البرنامج على استدامة وتوسيع نطاق المساعدة المنقذة للأرواح استجابة للنزاع المستمر وتدهور الأمن الغذائي الذي أدى إلى ظروف المجاعة، التي تأكدت في مناطق متعددة.

### النفقات المباشرة بحسب مجال التركيز، والمكتب القطري، والحصائل الاستراتيجية وفئة التكاليف

- 54- في عام 2025، بلغ إجمالي النفقات المباشرة للمكاتب القطرية 7.8 مليار دولار أمريكي،<sup>47</sup> وهو ما يمثل 88 في المائة من خطة التنفيذ، وهو أعلى بشكل ملحوظ من نسبة 77 في المائة لعام 2024، ويمثل أعلى معدل استخدام مقابل خطة تنفيذ منذ تحول البرنامج من التخطيط القائم على المشاريع إلى صياغة الحوافز القطرية مع إدخال الخطط الاستراتيجية القطرية في عام 2017.
- 55- ولم يكن هذا المعدل المرتفع للاستخدام مقابل خطة التنفيذ مدفوعاً بخطة تنفيذ أكثر واقعية وقابلية للتحقيق فحسب، بل أيضاً باستخدام الفعال للتمويل الاستراتيجي الداخلي بالسلف والتمويل المرن، مما ساعد على تخفيف المخاطر التشغيلية والمالية ومكّن من إعادة تخصيص الموارد بكفاءة بين الأنشطة. ومع ذلك، كان مستوى الاستخدام محدوداً بسبب القيود المفروضة على الوصول، والشواغل الأمنية، وتوقيت المساهمات.
- 56- وحافظت المكاتب القطرية على تركيز قوي على أنشطة الاستجابة للأزمات في عام 2025، بما يتوافق على نطاق واسع مع عام 2024. وشكلت أنشطة الاستجابة للأزمات 76 في المائة من النفقات المباشرة، مقارنة بـ 19 في المائة لبناء القدرة على الصمود و5 في المائة لمعالجة الأسباب الجذرية. ويبرز ذلك التزام البرنامج المستمر بإعطاء الأولوية للتدخلات المنقذة للأرواح.

### الجدول ثانياً-3: النفقات المباشرة بحسب مجال التركيز، 2025

النفقات		خطة التنفيذ		المتطلبات التشغيلية		مجال التركيز
(النسبة المئوية)	(بملايين الدولارات الأمريكية)	(النسبة المئوية)	(بملايين الدولارات الأمريكية)	(النسبة المئوية)	(بملايين الدولارات الأمريكية)	
76	5 980	75	6 687	77	11 592	الاستجابة للأزمات
19	1 493	20	1 768	19	2 913	القدرة على الصمود
5	361	5	412	4	534	الأسباب الجذرية
<b>100</b>	<b>7 834</b>	<b>100</b>	<b>8 867</b>	<b>100</b>	<b>15 039</b>	<b>المجموع</b>

- 57- وانخفضت النفقات المباشرة بنسبة 7 في المائة، من 8.4 مليار دولار أمريكي في عام 2024 إلى 7.8 مليار دولار أمريكي في عام 2025. وكما هو مبين في الشكل ثانياً-3، استأثرت العمليات في عشرة بلدان بنسبة 54 في المائة من النفقات المباشرة للبرنامج. وانخفضت النفقات في ستة من هذه البلدان، وشهدت خمس عمليات تخفيضات كبيرة تجاوزت 15 في المائة مقارنة بعام 2024، حيث عززت المكاتب القطرية عمليات تحديد الأولويات، وعدلت طرق التنفيذ، بل وخفضت حتى عمليات بعض المكاتب الفرعية لدعم أنشطة إنقاذ الأرواح والقدرة على الصمود ضمن قيود التمويل.
- 58- وفرض نقص التمويل تخفيضات في المساعدة الغذائية التي يقدمها البرنامج وتغطيته التشغيلية. واضطرت المكاتب القطرية في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال إما إلى تعليق أجزاء كبيرة من عملياتها أو تقليص نطاقها بشكل كبير، مما أدى إلى انخفاض أحجام الحصص الغذائية، وتقليل تواتر أعمال التوزيع، وإدخال تعديلات على حمولة عمليات التسليم

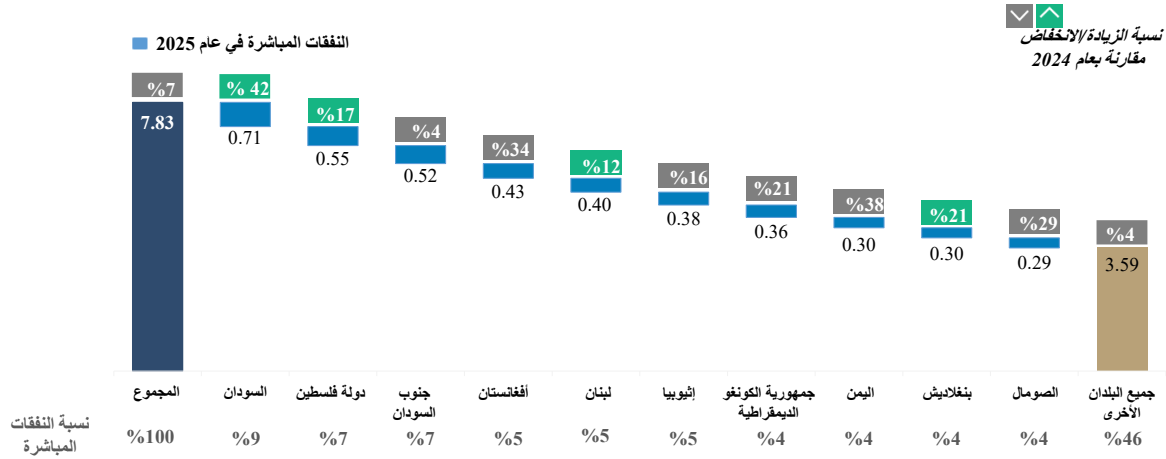
<sup>46</sup> توجه الجهات المانحة أغلبية كبيرة من المساهمات المقدمة إلى البرنامج إلى عمليات وأنشطة محددة؛ ومن خلال النداءات والتواصل المنتظم مع الجهات المانحة، يمكن للبرنامج أن يمارس بعض التأثير على الوجهة التي توجه الجهات المانحة مساهماتها إليها، ولكن الجهات المانحة هي التي تتخذ القرار النهائي.

<sup>47</sup> يشمل هذا المبلغ الرصيد المرصود من عام 2024.

المقررة. كما ساهم انعدام الأمن والقيود الصارمة المفروضة على الوصول في انخفاض مستوى الأنشطة في العمليات في إثيوبيا وجنوب السودان.

59- وسجل عدد محدود من العمليات نفقات أعلى في عام 2025. وتطلبت ديناميات تصاعد النزاع وتدهور الأوضاع الإنسانية في دولة فلسطين والسودان توسيع نطاق تقديم المساعدات وزيادة أعداد المستفيدين، مما أدى إلى زيادة النفقات المقابلة. وفي لبنان، زادت النفقات بسبب الظروف المكلفة التي أعقبت وقف إطلاق النار، بما في ذلك انعدام الأمن، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، والاضطرابات المرتبطة بالمناخ، والتحركات السكانية المعقدة، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات ونقلها. وقام المكتب القطري في بنغلاديش بتنقيح ميزانيته لتبني المساهمات العينية الكبيرة وتحديث أعداد المستفيدين استجابة لحالة الطوارئ المتعلقة بالروهينغا.

### الشكل ثانيا-3: البلدان العشرة الأولى من حيث النفقات المباشرة، 2025 (بمليارات الدولارات الأمريكية)



60- يبين الجدول ثانيا-4 أن النفقات في إطار الحصيصة الاستراتيجية 1، "تحسين قدرة الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذية العاجلة"، شكلت 65 في المائة من إجمالي النفقات المباشرة في عام 2025، وهي النسبة نفسها التي كانت عليها في عام 2024. واستأثرت العمليات في السودان بالحصة الكبرى من النفقات في إطار الحصيصة الاستراتيجية 1، بنسبة 11 في المائة، في حين سجلت العمليات في هايتي، وباكستان، والفلبين والجمهورية العربية السورية زيادات في النفقات تخطت 30 في المائة مقارنة بعام 2024. وكانت تحديات الوصول سائدة في أكبر عمليات البرنامج في شرق أفريقيا والشرق الأوسط. 48

61- وشكلت النفقات في إطار الحصيصة الاستراتيجية 2، "تحقيق الأشخاص حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم"، 11 في المائة من إجمالي النفقات المباشرة. واستأثرت العملية في جنوب السودان بأعلى النفقات – البالغة 92 مليون دولار أمريكي – في إطار الحصيصة الاستراتيجية 2 بسبب شراكة البرنامج مع الحكومة بشأن تنفيذ التدخلات التغذوية الفعالة للأطفال والحوامل والمرضعات من النساء والبنات، حتى عام 2026.

62- واستأثرت الحصيصة الاستراتيجية 3، "امتلاك الأشخاص لسبل كسب عيش محسنة ومستدامة"، بنسبة 8 في المائة من إجمالي النفقات المباشرة. وشكلت العمليات في السودان، بنسبة 10 في المائة، وإثيوبيا، بنسبة 9 في المائة، أكبر حصة من هذه النفقات في عام 2025. وفي السودان، ركز البرنامج موارده على المساعدة الغذائية من أجل إنشاء الأصول، والمساعدة التقنية، بينما قدم في إثيوبيا المساعدة التقنية المتكيفة مع المناخ التي تهدف إلى عكس تدهور الأراضي، ومنع سوء التغذية وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية.

63- وتساهم الحصيصة الاستراتيجية 4، "تعزيز البرامج والنظم الوطنية"، والحصيصة الاستراتيجية 5، "زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية"، في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة دعماً لتعزيز الشراكات العالمية، حيث تمثل

48 أعاققت القيود المفروضة على الوصول في دولة فلسطين والسودان إيصال الأغذية والتحويلات القائمة على النقد إلى الأشخاص الضعفاء على المستويات المحددة في خطط التنفيذ للمكاتب القطرية المعنية.

الحصيلة الاستراتيجية 4 نسبة 2 في المائة من إجمالي النفقات، وتمثل الحصيلة الاستراتيجية 5 نسبة 8 في المائة من إجمالي النفقات. واستأثرت العمليات في لبنان بـ 21 في المئة من النفقات في إطار الحصيلة الاستراتيجية 5، مدفوعة في المقام الأول ببرنامج "أمان" للمساعدات النقدية الذي تم تمويله بالكامل تقريباً للأسر اللبنانية الضعيفة. واستأثرت عملية البرنامج في أوكرانيا بنسبة 28 في المائة من الحصيلة الاستراتيجية 4، حيث واصل المكتب القطري العمل عن كثب مع الحكومة بشأن توفير عمليات النقل وخدمات الاتصالات.

64- وقدم البرنامج خدمات جوية إنسانية آمنة وموثوقة لـ 23 عملية في عام 2025. كما يسر النقل إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها عبر القوافل الإنسانية، ووفر سعة تخزين مشتركة مع شركاء آخرين في المجال الإنساني والإنمائي، ودعم الاتصالات لأكبر عملياته، وأبرزها في بوركينافاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان.

#### الجدول ثانياً-4: النفقات المباشرة بحسب الحصائل الاستراتيجية، 2025

النفقات		خطة التنفيذ		المتطلبات التشغيلية*		الحصيلة الاستراتيجية
(النسبة المئوية)	(ملايين الدولارات الأمريكية)	(النسبة المئوية)	(ملايين الدولارات الأمريكية)	(النسبة المئوية)	(ملايين الدولارات الأمريكية)	
65	5 049	64	5 658	67	10 041	1- تحسين قدرة الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذية العاجلة
11	864	12	1 071	11	1 735	2- تحقيق الأشخاص حصائل أفضل في مجال التغذية، والصحة والتعليم
8	612	8	725	8	1 196	3- امتلاك الأشخاص لسبل كسب عيش محسنة ومستدامة
2	184	3	231	3	430	4- تعزيز البرامج والنظم الوطنية
8	651	7	658	6	937	5- زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية
6	474	6	524	5	700	تكاليف الدعم المباشرة
100	7 834	100	8 867	100	15 039	إجمالي التكاليف المباشرة**

\* المتطلبات التشغيلية الموافق عليها اعتباراً من 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، باستثناء تكاليف الدعم غير المباشرة.

\*\* يختلف إجمالي التكاليف المباشرة عن المصروفات الفعلية المقدمة في الحسابات السنوية المراجعة بسبب استبعاد الالتزامات غير المنجزة.

#### الجدول ثانياً-5: قيم التحويل والتكاليف ذات الصلة، 2025

النفقات		خطة التنفيذ		المتطلبات التشغيلية		التحويلات والتكاليف ذات الصلة
(النسبة المئوية)	(ملايين الدولارات الأمريكية)	(النسبة المئوية)	(ملايين الدولارات الأمريكية)	(النسبة المئوية)	(ملايين الدولارات الأمريكية)	
45	3 023	47	3 583	47	6 234	الأغذية
35	2 364	34	2 595	38	5 037	التحويلات القائمة على النقد وقسائم السلع
10	675	11	796	8	1 066	تعزيز القدرات
10	628	8	641	7	898	تقديم الخدمات
100	6 690	100	7 615	100	13 235	إجمالي تكاليف التحويلات
	670		728		1 104	تكاليف التنفيذ
	7 360		8 343		14 339	إجمالي التكاليف التشغيلية المباشرة
	474		524		700	تكاليف الدعم المباشرة
	7 834		8 867		15 039	إجمالي التكاليف المباشرة**

\* يختلف إجمالي التكاليف المباشرة عن المصروفات الفعلية المقدمة في الحسابات السنوية المراجعة بسبب استبعاد الالتزامات غير المنجزة.

- 65- يبين الجدول ثانياً-5 إجمالي التكاليف المباشرة بحسب طريقة التحويل. ولا تزال الأغذية والتحويلات القائمة على النقد طرائق التحويل الأساسية للبرنامج، وكانت نفقاتها متوائمة مع خطة التنفيذ من حيث نسب إجمالي تكاليف التحويل المخصصة لكل طريقة، حيث تمثل الأغذية 45 في المائة والتحويلات القائمة على النقد 35 في المائة.
- 66- واختيرت طرائق المساعدة على أساس الأداء الوظيفي للسوق وتوافر مقدمي الخدمات المالية. وعند تقييم النفقات مقابل خطة التنفيذ، كان معدل استخدام التحويلات القائمة على النقد أعلى، بنسبة 91 في المائة، مقارنة بالأغذية، بنسبة 84 في المائة. ويرجع ذلك إلى أن بعض أكبر عمليات البرنامج، بما في ذلك العمليات في السودان، ودولة فلسطين، والجمهورية العربية السورية وهابتي،<sup>49</sup> واجهت قيوداً شديدة على الوصول مما أعاق إيصال المساعدات. وخفف البرنامج المشاكل التي أثرت على عمليات تسليم المساعدة العينية من خلال تكييف طرائق التسليم واستخدام مزيج من التحويلات النقدية الرقمية، والنقد السائل، وقسائم القيمة.
- 67- وبلغ إجمالي النفقات المتعلقة بالأغذية 3 مليارات دولار أمريكي في عام 2025، بانخفاض قدره 521 مليون دولار أمريكي، أو 15 في المائة، عن عام 2024. وبلغت السلع الغذائية المسلمة في عام 2025 2.5 مليون طن متري، بانخفاض قدره 0.1 مليون طن متري، أو 4 في المائة، عن عام 2024. واستأثرت العمليات في أفغانستان، واليمن، وأوكرانيا بأكبر حصة من الانخفاض العالمي في الأغذية المسلمة مقارنة بعام 2024. وحالت القيود المفروضة على التمويل وتحديات الوصول دون وفاء البرنامج بالمستويات المقررة لتوزيع الأغذية.
- 68- وبلغ إجمالي النفقات على التحويلات القائمة على النقد وقسائم السلع 2.4 مليار دولار أمريكي في 77 بلداً، حيث استأثرت العمليات في لبنان، والسودان، وأوكرانيا وبنغلاديش<sup>50</sup> مجتمعة بثالث المبلغ الإجمالي، أو 688 مليون دولار أمريكي. وقام البرنامج بتحويل 2.2 مليار دولار أمريكي إلى المستفيدين، وهو ما يتسق بشكل عام مع مستويات عام 2024. وبلغ إجمالي النفقات على تعزيز القدرات 675 مليون دولار أمريكي، أو 10 في المائة من إجمالي تكاليف التحويل، بارتفاع من نسبة 6 في المائة في عام 2024. واستأثرت العمليات في السودان بأعلى النفقات على تعزيز القدرات، حيث بلغت أكثر من 57 مليون دولار أمريكي. وسجلت العمليات في كل من جنوب السودان، وإثيوبيا، وتشاد وموزمبيق نفقات على التحويلات القائمة على النقد وقسائم السلع تجاوزت 20 مليون دولار أمريكي.
- 69- وبلغ إجمالي النفقات على تقديم الخدمات 628 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 10 في المائة من إجمالي تكاليف التحويل، بزيادة من نسبة 8 في المائة في عام 2024. وتجاوزت هذه الحصة نسبة الـ 8 في المائة المتوقعة في خطة التنفيذ، مما يبرز إلى حد كبير النفقات في إطار اتفاقات الخدمات بحسب الطلب التي يمولها الشركاء الطالبون على أساس استرداد التكاليف. ومع استمرار هذه الالتزامات على الرغم من القيود المفروضة على التمويل، زادت الحصة النسبية لتقديم الخدمات مع انخفاض النفقات على المساعدة الغذائية. وسُجلت أكبر النفقات في عمليات مثل العملية التي جرت في السودان – إذ مثل مبلغ 138 مليون دولار أمريكي نسبة 22 في المائة من نفقات تقديم الخدمات – حيث كان الدافع وراء الإنفاق نطاق عمليات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة وأهميتها الحيوية. وكانت الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة الخدمة الجوية الموثوقة الوحيدة العاملة في ظل قيود شديدة على الوصول وتعليق مطول للرحلات الجوية التجارية.
- 70- وبلغت تكاليف التنفيذ 670 مليون دولار أمريكي، أو 9 في المائة، من إجمالي النفقات، وهو ما يزيد قليلاً عن الحصة المشار إليها في خطة التنفيذ. واستأثرت العمليات في جنوب السودان، والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية بأعلى تكاليف التنفيذ بسبب التحديات والتكاليف الإضافية المرتبطة بالوصول إلى بعض المواقع التي يعمل فيها البرنامج في تلك البلدان.
- 71- وبلغ إجمالي النفقات على تكاليف الدعم المباشرة 474 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 6 في المائة من إجمالي التكاليف المباشرة لجميع العمليات القطرية، وهي النسبة نفسها التي كانت عليها في عام 2024. وبما أن تكاليف الدعم المباشرة ثابتة إلى حد كبير، بما في ذلك إيجارات المرافق والنفقات العامة لتشغيل المكاتب القطرية، فإنها ليست بمرونة تكاليف التحويل والتنفيذ الأخرى خلال الفترات التي تشهد تقليص تدبير الموارد وانخفاض الأنشطة. واستجابة لذلك، وفرت شبكة الأمان الخاصة

<sup>49</sup> أدرجت البلدان وفقاً للزيادة في استخدام التحويلات القائمة على النقد مقارنة بعام 2024، من الأكثر إلى الأقل.

<sup>50</sup> مماثل لما سبق.

بالمكاتب القطرية<sup>51</sup> استمرارية التمويل للمكاتب القطرية التي افتقرت إلى مواردها الخاصة لتغطية تكاليف الانتقال أو سد الفجوات لضمان التغطية المؤقتة للتكاليف التشغيلية الثابتة، والحفاظ على جودة البرامج والامتثال والاستهداف الفعال.

### 3-2 تحليل النفقات لكل مستفيد

-72 وزع البرنامج ما مجموعه 15.8 مليار حصة غذائية يومية بمتوسط تكلفة بلغت 0.43 دولار أمريكي لكل مستفيد يوميا، أو متوسط 50 دولارا أمريكيا لكل مستفيد سنويا. وشملت الحصص اليومية 9.9 مليار حصة غذائية، و5.1 مليار من التحويلات النقدية أو تحويلات قسائم القيمة، و0.74 مليار دولار أمريكي من قسائم السلع.

-73 وتشمل النفقات لكل مستفيد قيمة التحويل - أي تكلفة الأغذية أو المبلغ المالي المحول لكل مستفيد، وتكلفة تسليم ذلك التحويل، وجميع التكاليف الأخرى ذات الصلة - تكاليف التنفيذ وتكاليف الدعم المباشرة وتكاليف الدعم غير المباشرة. وبشكل عام، شكل المكون الأعلى تكلفة، أي التحويل - سواء أكان في شكل أغذية أو نقد أو قسائم - 81 في المائة من إجمالي التكلفة لكل مستفيد. وذهبت هذه الموارد مباشرة إلى الأشخاص الذين يخدمهم البرنامج. وتغطي نسبة 12.5 في المائة المتبقية وظائف التسليم والدعم الأساسية، بما في ذلك النقل، والتخزين، والأمن، والرصد والنظم اللازمة لضمان وصول المساعدة إلى الأشخاص المناسبين، في بيئات معقدة وعالية المخاطر في كثير من الأحيان. وتبلغ النفقات العامة الخاصة بالبرنامج 6.5 في المائة فقط.

-74 وبالنسبة إلى الأغذية، شكلت تكلفة السلعة وجميع التكاليف المباشرة لتوفير نقل الأغذية 80 في المائة من إجمالي التكاليف. وبالنسبة إلى التحويلات القائمة على النقد، مثلت تكاليف التحويل، بما في ذلك قيمة التحويل والتكاليف المباشرة لتلقيه للمستفيدين، 82 في المائة من إجمالي التكاليف. وينتج متوسط التكاليف العالمية عن تجميع مختلف التكاليف التي تظهر على مستوى العمليات القطرية ومجالات البرامج المختلفة داخل البلدان.

#### الشكل ثانيا-4: ملخص النفقات لكل مستفيد، 2025

الإجمالي	الأغذية	التحويلات القائمة على النقد	قسائم السلع
0.43 دولارا أمريكيا يومية	0.39 دولارا أمريكيا يومية %6	0.52 دولارا أمريكيا يومية	0.31 دولارا أمريكيا يومية
50 دولارا أمريكيا سنويا	47 دولارا أمريكيا سنويا	61 دولارا أمريكيا سنويا	34 دولارا أمريكيا سنويا

-75 وفي حين أن متوسط التكلفة اليومية والسنوية لكل مستفيد كان أقل بالنسبة إلى تحويلات الأغذية مقارنة بالتحويلات القائمة على النقد، فإن ذلك يظهر مجموعة من العوامل التي تؤثر على اختيار طريقة التحويل وقدرة البرنامج على التنفيذ. وعلى الرغم من أن تحويلات الأغذية في البرنامج تستفيد من وفورات الحجم المتعلقة بإدارة سلاسل الإمداد، فينبغي عدم فهم الفرق بين تكلفة تحويلات الأغذية وتكلفة التحويلات القائمة على النقد لكل مستفيد على أنه مجرد مقياس للكفاءة من حيث التكلفة. بل إن انخفاض التكلفة اليومية لتحويلات الأغذية قد يعبر أيضا عن انخفاض في متوسط حجم التحويل المقدم إلى المستفيدين. وبالإضافة إلى ذلك، قد تعبر التكلفة السنوية عن انخفاض متوسط مدة المساعدة وهو ما ينتج ليس فقط عن القيود المفروضة على الموارد، بل أيضا عن القيود المفروضة على الوصول.

-76 وتشمل محركات التكلفة الرئيسية لتقديم المساعدة عوامل خارجية مثل أسعار الأغذية والوقود وأسعار صرف العملات الأجنبية، وعوامل داخلية مثل تصميم البرامج والقرارات التشغيلية. وتضمنت النهج المستخدمة لإدارة العجز في التمويل تقليص أحجام الحصص الغذائية، وتقليص مدة المساعدة، واستهداف المستفيدين الأكثر ضعفا.

<sup>51</sup> لمزيد من المعلومات حول استخدام شبكة أمان المكاتب القطرية، يرجى الرجوع إلى الجزء الرابع من تقرير الأداء السنوي هذا.

- 77- ويتم تحليل النفقات لكل مستفيد بالاقتران مع كثافة المساعدة، التي تشمل مدة المساعدة المقدمة للمستفيد الواحد وقيمة المساعدة اليومية – بالغرامات أو السرعات الحرارية أو المبالغ المالية – المقدمة إلى عدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم.
- 78- ويسلط هذا التحليل الضوء على تركيز البرنامج على تقديم المساعدات بكفاءة من حيث التكلفة، مما يضمن وصول أكبر حصة ممكنة من الموارد إلى المستفيدين مع الحفاظ على الرقابة القوية والفعالية التشغيلية.
- 79- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات، بما في ذلك توزيع التكاليف ومدة تقديم المساعدة بحسب المجال البرامجي، والنفقات لكل مستفيد في كل مجال برامجي وكل طريقة، في الملحق الثاني-دال.

### 3- الجزء الثالث: أداء البرامج

#### أبرز النقاط في هذا القسم

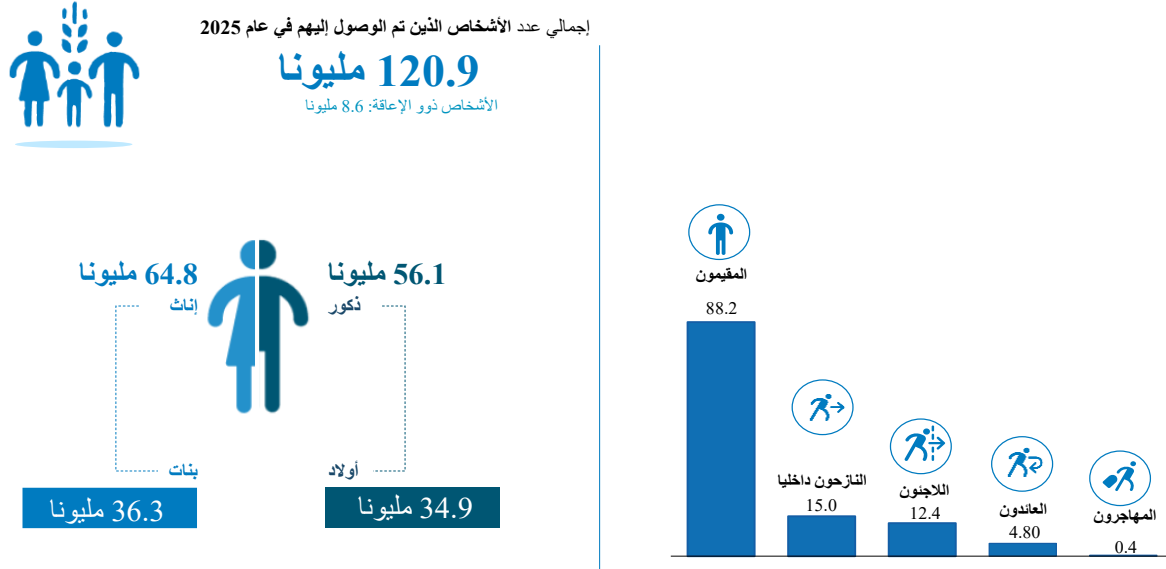
- عمل البرنامج في عام 2025 في ظل تزايد قيود التمويل، في حين ظل انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية عند مستويات قياسية. وفي ظل هذه الظروف، قدّم البرنامج المساعدة على نطاق واسع وفقا لخطة التشغيلية المنقحة، إذ قدّم المساعدة مباشرة إلى 121 مليون شخص - أي 101 في المائة من خطته - بمن فيهم 79 مليون شخص تلقوا المساعدة في حالات الطوارئ.
- أعطى البرنامج الأولوية في ظل محدودية موارده لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، إذ تجاوزت التحويلات غير المشروطة 80 في المائة من كل من الحجم الإجمالي للأغذية والقيمة الإجمالية للتحويلات القائمة على النقد وقسائم السلع المؤرّعة. غير أن هذا المجموع لم يصل إلا إلى 25 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلدان المستهدفة. وساعدت الخدمات التغذوية 25 مليون امرأة وطفل في 55 بلدا، بمن فيهم 23 مليون شخص في سياقات الأزمات الحادة، ولكنها لم تغطّ سوى نصف النساء والأطفال الذين تشير التقديرات إلى أنهم في حاجة إليها.
- أثر نقص التمويل في عمليات البرنامج على المستوى العالمي، إذ شهد أكثر من نصف مكاتبه القطرية تخفيضات في التمويل بنسبة 40 في المائة أو أكثر. وأدى ذلك إلى مفاضلات لا مفر منها في عمليات البرنامج، شملت تقليص أحجام الحصص الغذائية وقيم التحويلات وتواتر عمليات التوزيع ومدة البرامج، وتقليص نطاق الأنشطة تدريجيا أو تعليقها. وكانت المساعدة، حيثما أمكن الوصول إلى المستفيدين، دون الاحتياجات المفترّدة في كثير من الأحيان، مما أضّرّ باستدامة حصائل الأمن الغذائي والتغذية، وزاد من مخاطر الحماية بالنسبة للأشخاص ومن اعتمادهم على استراتيجيات التكيف السلبية.
- تباين الأداء بين المجالات البرمجية تبعا لنوع التحويل المستخدم، حيث استوفى الدعم المقدم إلى النظم الوطنية وتقديم الخدمات الأهداف أو تجاوزها. وزادت حدة القيود المرتبطة بالتمويل وإمكانية الوصول والإمداد على الأنشطة التي تعتمد على تحويلات عينية واسعة النطاق ومستمرة، بما في ذلك ما يتعلق بالاستجابة للأزمات والتغذية وبناء القدرة على الصمود.
- ساعدت الموارد المرحلة من عام 2024 في الحفاظ على استمرار العمليات في عام 2025، ولا سيما حيثما تأخرت المساهمات الجديدة أو كانت أقل من المتوقع، ولكن الموارد المرحلة والأموال الجديدة التي جُمعت لم تكن كافية في نهاية المطاف، في كثير من عمليات البرنامج، لتعويض النقص العام. وفي المقابل، كان التمويل المرن وغير المخصص والجماعي، بما في ذلك عن طريق حساب الاستجابة العاجلة والمخصصات المتعددة الأطراف والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، حاسم الأهمية في إتاحة الاستجابات في الوقت المناسب وسد فجوات التمويل. غير أن هذه الموارد أيضا لم تكن كافية لتعويض النقص العام.

### 1-3 مدى وصول البرنامج: المستفيدون والتحويلات

إنجازات البرامج الرئيسية للبرنامج في عام 2025

التغذية - الأيام الألف الأولى	التغذية في حالات الطوارئ	الاستجابة السريعة	المساعدة في حالات الطوارئ	الوصول إلى المستفيدين
17.4 مليون امرأة وطفل تم الوصول إليهم للوقاية من سوء التغذية وعلاجه في الأيام الألف الأولى من الحياة	23 مليون امرأة وطفل استفادوا من برامج الوقاية من سوء التغذية وعلاجه في 24 بلدا في حالة طوارئ	48 ساعة متوسط الوقت للوصول أول تحويلات إلى الناس في حالات الطوارئ	79 مليون شخص تم الوصول إليهم من خلال المساعدة في حالات الطوارئ	121 مليون مستفيد تلقى مساعدة مباشرة
تقديم الخدمات	القدرة على الصمود وسبل كسب العيش	البرامج المدرسية	تعزيز القدرات	التحويلات القائمة على النقد
1 575 شريكا تلقوا مساعدة عبر جميع خدمات سلسلة الإمداد	18.7 مليون شخص تلقوا المساعدة لبناء سبل كسب عيش أكثر قدرة على الصمود	19.3 مليونا من أطفال المدارس في 63 بلدا تلقوا وجبات مدرسية، وحصصا غذائية منزلية أو وجبات خفيفة من البرنامج	77 بلدا تم تمكينها لتحسين نظمها الاجتماعية الوطنية نحو القضاء التام على الجوع	مليار دولار أمريكي من العمليات القائمة على النقد إلى 38.7 مليون مستفيد لتلبية احتياجات الأشخاص الأساسية

80- نُفّحت الخطط التشغيلية للبرنامج في عام 2025 لكي تعبّر على نحو أفضل عن قيود الموارد وإعطاء الأولوية للبرمجة والاستهداف. وقدم البرنامج المساعدة مباشرة إلى 121 مليون شخص،<sup>52</sup> محققا بذلك 101 في المائة من أهدافه المنقحة.<sup>53</sup> وشمل هذا المجموع الأشخاص الشديدي الضعف الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية، واللاجئين والمهاجرين والنازحين داخليا. ومن بين الأشخاص الذين تم الوصول إليهم، شكّلت النساء والبنات نسبة 54 في المائة، والرجال والأولاد 46 في المائة، والأطفال 59 في المائة. وعلى الرغم من أن ذلك يعبر عن المدى الكبير لوصول البرنامج، فإنه لا يبيّن ما شهدته عمليات كثيرة من تراجع في كفاية المساعدة واستمراريتها.



81- وعقب انخفاض حاد في المساعدة المقدمة من البرنامج خلال عام 2024، دعمت الموارد المرحّلة من عام 2024 استمرارية العمليات في عام 2025 - ولا سيّما حيثما وصلت المساهمات الجديدة في وقت متأخر من العام أو تأخرت - ولكنها لم تكن كافية لتعويض النقص في التمويل لأن المساهمات قُدمت بمستويات أقل من المتوقع. ونتيجة لذلك، ظلت تغطية المساعدة ومستوياتها في كثير من الأحيان دون الاحتياجات المقدّرة في سياقات كثيرة، مع تحديد جذري للأولويات تم التركيز فيه على أشد السكان ضعفاً، وتعديل أحجام الحصص الغذائية وقيم التحويلات وتواتر المساعدة ومدتها، وتقليص نطاق الأنشطة تدريجياً أو تعليقها.

82- حقّق البرنامج على المستوى الكلي أداء إيجابياً بصورة عامة في الوصول إلى المستفيدين مقارنة بالأهداف المنقحة، ولكن مع آثار متفاوتة. وانخفض إجمالي عدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم مقارنة بعام 2024، حيث سُجّلت زيادات في 34 بلداً وانخفاضات في 47 بلداً، مما أسفر عن تخفيض صاف قدره 3.5 مليون شخص على المستوى العالمي في عدد الأشخاص الذين قُدمت المساعدة إليهم. وازداد عدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ - على سبيل المثال، بمقدار 4.2 مليون شخص في السودان، و 2.1 مليون شخص في الجمهورية العربية السورية، و 1.4 مليون شخص في الفلبين - مما يعبّر عن سرعة تغيّر الاحتياجات والصدمات في أواخر العام. وفي المقابل، تقلص نطاق وصول البرنامج في الأزمان الممتدة الرئيسية - بما في ذلك إثيوبيا، بانخفاض قدره 3 ملايين مستفيد، والصومال، بانخفاض بلغ مليوني مستفيد - مما يعبّر عن تضيق الاستهداف على الرغم من استمرار الاحتياجات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية.

83- وورّع البرنامج في عام 2025 ما مقداره 2.3 مليون طن متري من الأغذية في 69 بلداً، أي ما يعادل 47 في المائة من المتطلبات القائمة على الاحتياجات وانخفاضا بنسبة 7 في المائة مقارنة بعام 2024. وفي حين تمكّنت عمليات البرنامج في السودان والجمهورية العربية السورية واليمن، على سبيل المثال، من تحقيق زيادة كبيرة في عمليات توزيع الأغذية مقارنة بعام 2024، فقد طُغت على آثار هذه الجهود الانخفاضات الكبيرة في عمليات توزيع الأغذية في بلدان أخرى، مثل أفغانستان وإثيوبيا ودولة فلسطين. وفي ظل ما شهدته

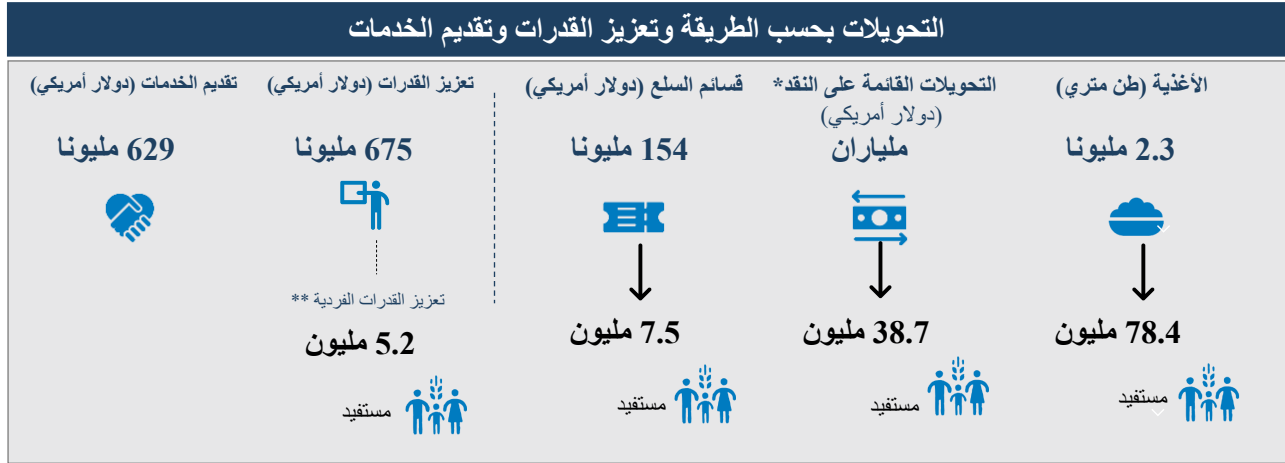
<sup>52</sup> يمثل عدد المستفيدين المباشرين الذين تم الوصول إليهم المستفيدين "الفريدين"، أي أن كل مستفيد قدّم له البرنامج المساعدة يُحتسب مرة واحدة فقط، حتى وإن تلقى أنواعاً متعددة ومختلفة من المساعدة و/أو تلقى المساعدة عدة مرات خلال الفترة المرجعية. ويجمّع البرنامج أيضاً أرقام المستفيدين "الفريدين" بدرجات مختلفة من التفصيل. ويرد مزيد من التفاصيل في المرفق الثالث-ألف.

<sup>53</sup> بلغ العدد المستهدف من المستفيدين الوارد في خطة الإدارة للفترة 2025-2027 ما مقداره 123 مليون شخص، ويعبّر ذلك عن المستوى المتوقع للمساعدة القائمة على الاحتياجات. ونقّحت المكاتب القطرية للبرنامج خلال عام 2025 عملياتها تماشياً مع الاحتياجات المتغيرة والموارد المتوقعة، مما أسفر عن عدد مستهدف نهائي من المستفيدين قائم على الاحتياجات لعام 2025 بلغ 120 مليون شخص.

الموارد المتاحة من انخفاض، أعطيت الأولوية في ما يتعلق بنسبة 82.6 في المائة من المساعدة الغذائية العينية للمساعدات غير المشروطة.

84- وبالإضافة إلى المساعدات الغذائية العينية، حوّل البرنامج أيضا مبلغ 2.2 مليار دولار أمريكي في شكل تحويلات قائمة على النقد وقسائم السلع في 77 بلدا، بما يمثل 47 في المائة من الحجم المقرر للنقد والقسائم، فُدم منها 82.2 في المائة من دون شروط. وفي إطار هذه الحافظة من التحويلات القائمة على النقد وقسائم السلع غير المشروطة، شكل النقد 68 في المائة، وقسائم القيمة 25 في المائة، وقسائم السلع 7 في المائة. وظلت قيمة التحويلات القائمة على النقد المقدمة من البرنامج مستقرة بوجه عام مقارنة بعام 2024، ولكنها ازدادت في عمليات الطوارئ المؤسسية بنسبة 7 في المائة لتبلغ 1.6 مليار دولار أمريكي، مدفوعة بعمليات توسيع النطاق التشغيلي وذلك على سبيل المثال في دولة فلسطين والسودان والجمهورية العربية السورية. غير أن قيمة عمليات توزيع التحويلات القائمة على النقد انخفضت انخفاضا كبيرا في كثير من سياقات حالات الطوارئ الأخرى، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر والصومال.

85- فضلا عن توزيع المساعدة المباشرة، عزّز البرنامج النظم الوطنية عن طريق تقديم الدعم إلى الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على المستوى الوطني. ومن خلال المساعدة التقنية المقدمة إلى نظم الحماية الاجتماعية الوطنية، ساهم البرنامج في تحسين تغطية الحماية الاجتماعية لما يقدر بنحو 869 مليون شخص، في حين استعاد 119 مليون طفل في 78 بلدا من الوجبات المدرسية التي قدّمتها الحكومات والشركاء بدعم تقني من البرنامج.



\* التحويلات القائمة على النقد تشمل قسائم القيمة.  
\*\* يضطلع البرنامج بأنشطة تعزيز القدرات القطرية وتعزيز القدرات الفردية على حد سواء، حيث يعتبر المستفيدون من أنشطة تعزيز القدرات الفردية فقط كمستفيدين مباشرين.

## 2-3 الأداء بحسب الحصيلة الاستراتيجية

## الحصيلة الاستراتيجية 1 - تحسين قدرة الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة

الأهداف المؤسسية الرفيعة المستوى - الحصيلة الاستراتيجية 1				
مؤشرات الأهداف الرفيعة المستوى	خط الأساس لعام 2021	القيمة الفعلية لعام 2025	الهدف لعام 2025	النسبة المئوية للإنجاز
1- عدد البلدان التي يعاني سكانها من ظروف مجاعة	4	6	0	لا ينطبق
1-1 نسبة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد الذين يتلقون المساعدة في حالات الطوارئ من البرنامج	38	25	50	50
1-2 نسبة النساء والأطفال المحتاجين الذين يستفيدون من خدمات البرنامج للوقاية من الهزال وعلاجه	41	53	70	76
1-3 نسبة التحويلات العينية للبرنامج الكافية تغذويا	12	13	80	16
1-4 عدد البلدان التي لديها عمليات نقدية تلبى الاحتياجات الأساسية للأشخاص	لا ينطبق	37	50	74
1-5 متوسط الوقت لأول تحويل من البرنامج للوصول إلى الأشخاص بعد حدوث حالة طوارئ مفاجئة	4 أيام (2021-2020)	يومان تقويميان	3 أيام تقويمية	150

86- تأثر الأداء في إطار الحصيلة الاستراتيجية 1 في عام 2025 بتخفيضات التمويل، إذ شهد أكثر من نصف المكاتب القطرية للبرنامج تخفيضات بنسبة 40 في المائة أو أكثر. واقترن ذلك بتزايد الاحتياجات على المستوى العالمي، إذ سُجّلت ظروف "كارثية" أو ظروف "مجاعة" - المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أو الإطار المنسق - في ستة بلدان، مقارنة بأربعة بلدان في عام 2021 وخمسة بلدان في عام 2024.

87- وقُيم أكثر من 1.4 مليون شخص على أنهم في المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، حيث مثّل قطاع غزة والسودان نحو 90 في المائة من هذا المجموع. وظل النزاع المحرّك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الكارثي، إلى جانب الانهيار الاقتصادي في اليمن. وصُنّفت الحالة رسمياً على أنها مجاعة في أنحاء من قطاع غزة والسودان، في حين استمرت مخاطر المجاعة في هايتي ومالي وجنوب السودان، مما يعبّر عن اشتداد حدة انعدام الأمن الغذائي.

88- وعلى الرغم من الجهود المستمرة لخدمة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالات الطوارئ، فقد حدّ انخفاض مستويات التمويل وقيود الوصول من قدرة البرنامج على مواصلة عمليات التوزيع الواسعة النطاق في كثير من السياقات، مما أسفر عن انخفاض التغطية قياساً إلى الاحتياجات. ووصل البرنامج بالمساعدة في حالات الطوارئ إلى 25 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، أي ما يعادل 79 مليون شخص، وهو ما يقل بمقدار 11 مليون شخص عن عام 2024. وأعطى البرنامج الأولوية للسكان في المرحلتين 4 و5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، وعدّل طرائق التسليم للحفاظ على استمرارية المساعدة. وحدّ انخفاض التغطية وتدني مستويات الحصص الغذائية من التحسن في حصائل الأمن الغذائي والتغذية، مع استمرار اعتماد الأشخاص على استراتيجيات التكيف السلبية.

89- وقّم البرنامج في 24 بلداً متضرراً من الأزمات<sup>54</sup> خدمات إنقاذ الأرواح للوقاية من سوء التغذية وعلاجه<sup>55</sup> إلى نحو 23 مليون امرأة وطفل دون سن الخامسة، مثّلوا 53 في المائة من النساء والأطفال المحتاجين إلى الدعم البالغ عددهم نحو 43 مليوناً.<sup>56</sup> وتعتبر الفجوات في التغطية عن تزايد الاحتياجات، وقيود التمويل، ومحدودية الوصول، واضطراب سلسلة الإمداد. وفي ظل هذه القيود، أعطى البرنامج

<sup>54</sup> هذه هي البلدان المصنفة على أنها تمر بأزمة تغذوية في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2025 الصادر عن شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية والمحدّث في سبتمبر/أيلول 2025. ويعرّف التقرير الأزمة التغذوية ويحددها بوصفها حالة تنسم بمجموعة من العوامل، مثل الافتقار الواسع النطاق إلى سبل الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية، وارتفاع مستويات الاعتلال، والكوارث البيئية، والنزاع، وضعف البنية التحتية وعدم كفاية الممارسات في مجال الرعاية الصحية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات سوء التغذية الحاد لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و59 شهراً.

<sup>55</sup> وفقاً لأحدث المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، ينبغي الإشارة إلى برامج الوقاية من سوء التغذية وعلاجه باسم برامج "الوقاية من سوء التغذية" و"إدارة سوء التغذية" و"التكامل الغذائي لعلاج سوء التغذية الحاد المعتدل".

<sup>56</sup> تستند البيانات المتعلقة بعدد الأشخاص المحتاجين إلى التحليلات الواردة في الملحة العامة عن العمل الإنساني لمجموعة التغذية.

الأولوية للمناطق التي تعاني من أعباء شديدة، وحقّق الاستخدام الأمثل للأغذية المغذية المتخصصة، وحافظ على الخدمات في أشد البيئات تضرراً.

90- وظلت الكفاية التغذوية للمساعدة مقيّدة إلى حد كبير. ففي عام 2025، استوفت نسبة 13 في المائة من الحصص الغذائية العينية المقررة الحد الأدنى من معايير الكفاية التغذوية،<sup>57</sup> مقابل هدف نسبته 80 في المائة، أي بمعدل إنجاز قدره 16 في المائة. ويعبر ذلك عن زيادة دقة التخطيط استناداً إلى الميزانيات المؤكدة، وعن محدودية توافر السلع المقواة، وعن حالات النقص العام في التمويل. ومن أصل 9 مليارات حصة غذائية كان من المقرر تقديمها، لم تشمل سوى 35 في المائة منها الحبوب المقواة، التي تُعدّ محبباً رئيسياً للكفاية التغذوية.

91- ونتيجة لذلك، كانت تغطية المساعدة وجودتها واستمراريتها في كثير من الأحيان غير كافية لتلبية الاحتياجات. وبالنسبة إلى من يعتمد من الأشخاص والمجتمعات المحلية على مساعدة البرنامج بوصفها مصدراً غذائياً رئيسياً، ولا سيما اللاجئين والنازحون والأشخاص في حالات الطوارئ الحادة، زادت الحصص الغذائية التي كانت دون المستوى الأمثل من مخاطر نقص التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، وتراجع القدرة على الصمود.

92- غير أن الجهود المؤسسية لتحسين الكفاية التغذوية أفضت إلى مكاسب واعدة في عام 2025. وتحسّنت الكفاية التغذوية في بلدان مثل أفغانستان وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث ازدادت نسبة الحصص الغذائية التي حقّقت الكفاية التغذوية الكاملة. وتحقّق ذلك من خلال ضمان إدراج الأغذية المقواة في تركيبة الحصص الغذائية، وتعزيز تغطية المغذيات الدقيقة. وبالإضافة إلى ذلك، طبّقت الجماعة الكاريبية في استجابتها المعارف المكتسبة من خلال التدريب، واستعانت بأدوات مثل أوبتي موس (Optimus) لتحقيق الاستخدام الأمثل للحصص الغذائية من خلال سلة غذائية أكثر تنوعاً استجابة لإعصار ميليسا.

93- وواصل البرنامج تعزيز قدرته التقنية وتوجيهاته المؤسسية بشأن الكفاية التغذوية من خلال استحداث منهجية موحدة لحساب الفجوات الغذائية، وتوسيع نطاق تحليل البيانات، والتدريب المحدد الأهداف في جميع المناطق. وقُدّم الدعم إلى 37 بلداً بصدد وضع خطة استراتيجية قطرية أو تنفيذها، ويجري العمل على صياغة توجيهات بشأن تقوية الأغذية وتعزيز شراء الأغذية الأساسية المقواة، بوسائل منها مرفق الإدارة الشاملة للسلع.

94- ووزّعت التحويلات القائمة على النقد وفقاً لنهج قائم على الاحتياجات الأساسية في 37 مكتباً قطرياً، من دون تغيير عن عام 2024 ولكن دون هدف عام 2025 البالغ 50 مكتباً. وحُوّل ما مجموعه 603 ملايين دولار أمريكي إلى 5.1 مليون شخص، بما في ذلك في عمليات رئيسية مثل لبنان والصومال ودولة فلسطين والسودان وأوكرانيا. وفي حين دعم ذلك تصميم تحويلات أكثر استناداً إلى الاحتياجات، حدّت قيود التمويل من التعديلات في قيم التحويلات والتغطية، مما قلّل من مساهمة التحويلات في سد فجوات الاستهلاك الإجمالية.

95- وتجاوز البرنامج أيضاً هدفه المتعلق بتوقيت أول استجابة منه لحالات الطوارئ المفاجئة، إذ وصل إلى الأشخاص المتضررين في غضون 48 ساعة في المتوسط، مقابل هدف قدره ثلاثة أيام. وفي نصف الاستجابات جميعها، قُدّمت المساعدة في غضون 48 ساعة. وحظي هذا الأداء بدعم تدابير الاستعداد، بما في ذلك التخزين المسبق، والعمل الاستباقي، والحفاظ على حضور في الميدان، واستخدام التمويل المرن، بوسائل تشمل حساب الاستجابة العاجلة، والمخصصات المتعددة الأطراف، ونواتج العمل الاستباقي في إطار الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

<sup>57</sup> تُعرّف الحصص الغذائية الكافية تغذوياً بأنها الحصص التي تلبّي الاحتياجات من المغذيات الكبيرة والمغذيات الدقيقة بتوفير 100 2 من السعرات الحرارية للشخص الواحد في اليوم - مع تعديلها إذا كان المستفيدون يلبّون جزءاً من احتياجاتهم بأنفسهم - على أن يأتي ما بين 10 و12 في المائة من السعرات الحرارية من البروتين، و17 في المائة على الأقل من الدهون، وأقل من 10 في المائة من السكر، و9 في المائة على الأقل من الزيت والحبوب المقواة أو الأغذية المخلوطة المقواة، وأن توفر ما لا يقل عن 75 في المائة من الاحتياجات من الفيتامين ألف والحديد واليود والزنك وغيرها من المغذيات الدقيقة، ونحو 5 غرامات من الملح المعالج باليود يومياً. وإذا تُعدّرت التقوية، فيجب استهلاك مجموعة متنوعة من الأغذية لضمان استيفاء الحد الأدنى من معايير المغذيات الدقيقة.

## الحصيلة الاستراتيجية 2 - تحقيق الأشخاص حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم

الأهداف المؤسسية الرفيعة المستوى - الحصيلة الاستراتيجية 2				
مؤشرات الأهداف الرفيعة المستوى	خط الأساس لعام 2021	القيمة الفعلية لعام 2025	الهدف لعام 2025	النسبة المئوية للإنجاز
2- عدد النساء والأطفال الذين يحصلون على خدمات صحية وتغذوية وتعليمية محسنة بمساعدة البرنامج (بالملايين)	32.3 (2020)	36.7	46	80
1-2 عدد النساء والأطفال الذين يستفيدون من خدمات البرنامج المصممة للوقاية من سوء التغذية وعلاجه خلال الأيام الألف الأولى من الحياة (بالملايين)	17.3	17.4	25	70
2-2 عدد الأطفال الذين يتلقون وجبات مغذية في المدارس كمساهمة في الأيام السبعة آلاف التالية (بالملايين): - من البرنامج	15	19.3	21	92
- من الحكومات والشركاء*	91	119	99.8	119
3-2 نسبة البرامج الوطنية للتغذية المدرسية التي تقدم حزمة شاملة من خدمات الصحة والتغذية المدرسية بفضل دعم البرنامج والشركاء*	61	46	<80	58

\* تُجمع البيانات وتُنشر مرة كل عامين. واستمدت أحدث البيانات من البرنامج. 2025. تقرير حالة التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم 2024.

96- وأظهر الأداء في عام 2025 في إطار الحصيلة الاستراتيجية 2 تقدماً جزئياً نحو تحقيق الأهداف، مع استمرار التعافي وتوسيع نطاق الخدمات، ولكن مع استمرار وجود فجوات في تغطيتها وجودتها مقابل المؤشرات الرئيسية. ودعم البرنامج بوجه عام وصول 36.7 مليون امرأة وطفل إلى خدمات التغذية والصحة والتعليم، محققاً بذلك 80 في المائة من الهدف المؤسسي الرفيع المستوى 2. ويمثل ذلك زيادة متواضعة مقارنة بخط الأساس لعام 2021، ويعبر عن استمرار تعافي الخدمات الأساسية بعد الاضطراب الذي حدث خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) لعام 2019.

97- ووصل البرنامج، في سياقات حالات الطوارئ وغير الطوارئ على حد سواء، إلى 17.4 مليون طفل دون سن الثانية، والحوامل والمرضعات من النساء والبنات، بخدمات الوقاية من سوء التغذية وعلاجه خلال الأيام الألف الأولى من الحياة، محققاً 70 في المائة من الهدف البالغ 25 مليوناً. وكانت التغطية مقيّدة بسبب نقص التمويل، وانخفاض مستوى توافر الأغذية المغذية المتخصصة، والقيود التشغيلية في البلدان التي تعاني من أعباء شديدة. واستجابة لذلك، أعطى البرنامج الأولوية لتدخلات إنقاذ الأرواح، وعزز التكامل مع النظم الوطنية للصحة والحماية الاجتماعية، وطبق استراتيجيات موجهة للوصول إلى الفئات الضعيفة تغذوياً، مما ساعد على الحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات في البيئات الصعبة.

98- وفي الوقت نفسه، حصل 119 مليون طفل في 78 بلداً على وجبات مدرسية من خلال برامج الحكومات والشركاء، بدعم تقني من البرنامج، بما يتجاوز هدف عام 2025 البالغ 99.8 مليون طفل، ويعبر عن استمرار التعافي وتزايد الاستثمار الوطني. وقدم البرنامج المساعدة مباشرة إلى 19.3 مليون طفل في 63 بلداً من خلال توفير وجبات مدرسية في الموقع، وحصص غذائية منزلية، وتحويلات قائمة على النقد، محققاً بذلك 92 في المائة من الهدف. ويعبر ذلك عن زيادة معتدلة عن خط الأساس لعام 2021، ولكنه يمثل انخفاضاً مقارنة بعام 2024، مدفوعاً بالانتقال إلى برامج الوجبات المدرسية المملوكة وطنياً، وقيود التمويل، وتحديات الوصول في بعض السياقات ووسع البرنامج أيضاً عمليات الوجبات المدرسية في سياقات مختارة، بما في ذلك أوكرانيا وزامبيا، استجابة لتزايد الاحتياجات.

99- وعلى الرغم من هذه المكاسب، قدّمت 46 في المائة من البرامج الوطنية للوجبات المدرسية حزمة شاملة من أربع خدمات أو أكثر من خدمات الصحة والتغذية المدرسية، وهو ما يمثل تحسناً مقارنة بالنسبة المسجلة في عام 2022 وهي 32 في المائة ولكنه أقل بكثير من الهدف المؤسسي البالغ 80 في المائة على الأقل. ويشير ذلك إلى استمرار الفجوات في تقديم خدمات الصحة والتغذية المدرسية المتكاملة، ويعبر عن التعافي المستمر لقدرة الحكومات عقب الاضطراب المرتبط بجائحة كوفيد-19، مما يشير إلى الحاجة إلى استمرار الاستثمار في تعزيز النظم.

## الحصيلة الاستراتيجية 3 - امتلاك الأشخاص لسبل كسب عيش محسنة ومستدامة

الأهداف المؤسسية الرفيعة المستوى - الحصيلة الاستراتيجية 3				
مؤشرات الأهداف الرفيعة المستوى	خط الأساس لعام 2021	القيمة الفعلية لعام 2025	الهدف لعام 2025	النسبة المئوية للإنجاز
3- عدد الأشخاص الذين يتمتعون بسبل عيش أكثر قدرة على الصمود في مواجهة المخاطر والصدمات من خلال مساعدة البرنامج (بالملايين)	14	18.7	22.9	82
1-3 عدد الأشخاص الذين يستفيدون من مبادرات بناء القدرة على الصمود التي تعزز قاعدة أصول سبل كسب العيش، بما في ذلك النظم الإيكولوجية (بالملايين)	10	6.2	15	42
2-3 عدد أصحاب الحيازات الصغيرة المستفيدين من دعم البرنامج الذي أدى إلى تحسين سلاسل القيمة وتعزيز خدمات السوق (بالملايين)	0.41	2.1	1.5	144
3-3 عدد الأشخاص الذين يتمتعون بحماية مالية من الأخطار المناخية (بالملايين)	3.5	10.3	9	115

100- دعم البرنامج في عام 2025 ما عدده 18.7 مليون شخص في تعزيز سبل كسب عيشهم وقدرتهم على الصمود في وجه الصدمات، محققا 82 في المائة من الهدف المؤسسي، وبما يمثل زيادة قدرها 4.7 مليون شخص مقارنة بخط الأساس لعام 2021. غير أن الأداء انخفض مقارنة بعام 2024، مما يعبر عن انخفاض الموارد وقيود الوصول أمام العمليات في عدة سياقات عالية المخاطر.

101- ووصل البرنامج إلى 6.2 مليون شخص في 56 بلدا من خلال مبادرات بناء القدرة على الصمود التي تركز على تعزيز سبل كسب العيش وإدارة الموارد الطبيعية، محققا 42 في المائة من الهدف السنوي و61 في المائة من خط الأساس لعام 2021. ومن هذا المجموع، شارك 5.4 مليون شخص في أنشطة المساعدة الغذائية مقابل الأصول، و0.8 مليون شخص في المساعدة الغذائية مقابل التدريب. ومنذ عام 2021، انخفضت المشاركة في الأنشطة القائمة على الأصول بسبب انخفاض التمويل وإعادة ترتيب الأولويات نحو تقديم مساعدات إنقاذ الأرواح. وفي عام 2025، ازداد تقييد التنفيذ بسبب قيود الوصول المرتبطة بانعدام الأمن في عدة سياقات عالية المخاطر، بما في ذلك أفغانستان، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، ومالي، والسودان، واليمن.

102- وبالإضافة إلى ذلك، دعم البرنامج 2.1 مليون من أصحاب الحيازات الصغيرة في 56 بلدا في تعزيز سلاسل القيمة والوصول إلى الأسواق، محققا 144 في المائة من الهدف، وبما يمثل زيادة بمقدار خمسة أضعاف مقارنة بخط الأساس لعام 2021. ويعبر هذا التوسع عن استمرار الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية، والطلب القوي من الحكومات والشركاء، وقابلية نهج البرنامج المعياري للتوسع في سياقات تشغيلية متنوعة. وتشير النتائج إلى استمرار التقدم في تعزيز وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق، وقدرتهم على تحسين إدارة ما بعد الحصاد وزيادة فرص إدراج الدخل.

103- ووقر البرنامج أيضا الحماية المالية من الأخطار المناخية لما عدده 10.3 مليون شخص، بما يتجاوز الهدف، وبزيادة في التغطية بلغت نحو ثلاثة أضعاف منذ عام 2021. وكان هذا النمو مدفوعا بتوسيع آليات العمل الاستباقي وتمويل المخاطر المناخية، بدعم من تحسن القدرة على التنبؤ، وتعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على النهج الاستباقية، وإقامة شراكات جديدة. وفي الوقت نفسه، انخفضت التغطية انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعام 2024، بسبب قيود الموارد وتدابير توفير التكاليف، التي أبطأت توسيع كل من خطط العمل الاستباقي ومخططات التأمين المناخي.

104- وفي حين تجاوزت النتائج الفردية الأهداف في بعض المجالات، فقد ظل الأداء العام دون الهدف بسبب نقص التمويل الذي قيد الأنشطة القائمة على التحويلات، ولا سيما في إنشاء الأصول وإعادة تأهيلها. وفي المقابل، فاقت التدخلات التي اعتمدت بدرجة أقل على التحويلات أهدافها، بما في ذلك دعم سلاسل القيمة والحماية المالية، مما يسلب الضوء على تفاوت مستويات الحساسية لتخفيضات التمويل بين أنواع الأنشطة. ويبرز ذلك أهمية الحفاظ على التوازن بين التدخلات القائمة على التحويلات وغير القائمة عليها في دعم حصائل القدرة على الصمود المستدامة والمتكاملة.

## الحصيلة الاستراتيجية 4 - تعزيز البرامج والنظم الوطنية

الأهداف المؤسسية الرفيعة المستوى - الحصيلة الاستراتيجية 4				
مؤشرات الأهداف الرفيعة المستوى	خط الأساس لعام 2021	القيمة الفعلية لعام 2025	الهدف لعام 2025	النسبة المئوية المنوية للإنجاز
4- عدد البلدان التي عززت البرامج والنظم بدعم من البرنامج	49	77	56	138
1-4 عدد البلدان الأكثر استعدادا وقدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال النظم الوطنية	30	78	*60	130
2-4 عدد البلدان التي تساهم نظمها الوطنية للحماية الاجتماعية بشكل أفضل في الأمن الغذائي للأشخاص والأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية و/أو إدارة المخاطر	47	69	60	115
3-4 عدد البلدان التي يساهم فيها البرنامج في جعل النظم الغذائية أكثر قدرة على الصمود	36	58	45	129
4-4 عدد البلدان التي التزمت و/أو زادت التزاماتها ببرامج الوجبات المدرسية في: - السياسات الوطنية**	41	107	49	218
- الميزانيات**	0	45	*45	100

\* نُقِّحت بالزيادة في عام 2024 الأهداف المحددة لعام 2025 في ما يخص مؤشرات الأهداف الرفيعة المستوى استنادا إلى القيم الفعلية للمؤشرات التي تحققت في عام 2023. \*\* تُجمع البيانات وتُشتر مرة كل عامين. واستمدت أحدث البيانات من البرنامج. 2025. تقرير حالة التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم 2024.

105- وساهم البرنامج في عام 2025 في تعزيز البرامج والنظم الوطنية في 77 بلدا، محققا 138 في المائة من الهدف المؤسسي، وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن خط الأساس لعام 2021 البالغ 49 بلدا. ويعبر ذلك عن استمرار طلب أصحاب المصلحة الوطنيين للمساعدة التقنية التي يقدمها البرنامج، ولا سيّما في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والاستعداد لحالات الطوارئ والحماية الاجتماعية.

106- ودعم البرنامج إصلاحات السياسات والإصلاحات التشريعية في 18 بلدا، مما أسفر عن الانتهاء من إعداد مشاريع سياسات أو قوانين في 10 بلدان وعمليات إقرار لا تزال جارية في 12 بلدا. وتم تعزيز تصميم البرامج وتنفيذها على نطاق واسع في 20 بلدا، إذ عبأ أصحاب المصلحة الوطنيون 1.1 مليار دولار أمريكي، بدعم من البرنامج، لتحسين النظم والخدمات. وفي مختلف السياقات، أبلغ المشاركون في أنشطة التدريب والتوجيه والإرشاد التي يدعمها البرنامج عن تحسّن القدرة في مجالات الاستعداد لحالات الطوارئ، والقدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية، والوقاية من سوء التغذية، إلى جانب تعزيز آليات التعاون والتنسيق.

107- وواصل البرنامج تعزيز النظم الوطنية ودون الوطنية للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها من خلال المشاركة المستمرة مع المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة الوطنية. وفي عام 2025، أصبح 78 بلدا أفضل استعدادا وأكثر قدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ نتيجة لدعم البرنامج، مما يعبر عن استمرار التقدم في إطار الخطة الاستراتيجية. وركّزت الجهود على تعزيز نظم الإنذار المبكر، وآليات إدارة الأزمات والتنسيق، وجاهزية النظم الحكومية لتنفيذ استجابات في الوقت المناسب. واستوفت خمسة بلدان إضافية - أنغولا وليبيا وتركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي - معايير نظم وقدرات الاستعداد والاستجابة في عام 2025، مما يعبر عن توسيع دعم البرنامج لتعزيز القدرات في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ. وفي مختلف المناطق، ساهم ذلك في تحسين القدرة الوطنية على توقع الصدمات وإدارتها والاستجابة لها، بوسائل شملت تقليص أوقات الاستجابة وتقديم الخدمات الأساسية بمزيد من الفعالية.

108- وأجريت تعزيزات للنظم الوطنية للحماية الاجتماعية في 69 بلدا، مقابل 47 بلدا في عام 2021، في اتجاه تصاعدي مطّرد. ويعبر ذلك عن تزايد الطلب على الدعم الاستشاري والتحليلي والتشغيلي الذي يقدمه البرنامج لتوسيع التغطية وتحسين الاستعداد للصدمات والقدرة على الاستجابة لها. وركّز الدعم على تعزيز نظم التنفيذ، وتحسين أطر السياسات، وتعزيز الروابط بين الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والتغذية. ويعبر تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في ستة بلدان إضافية في عام 2025 مقارنة بعام 2024 عن توسّع المشاركة في إصلاح السياسات القائم على الأدلة وتنمية القدرات المؤسسية.

109- وفي عام 2025، دعم البرنامج 58 بلدا في تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود، إذ نهض بتهج تربط المساعدة الإنسانية بتطوير النظم في الأجل الأطول. وبتطبيق منظور النظم الغذائية على نطاق البرامج، ساهم البرنامج في تعزيز القدرة الوطنية، وتحسين أطر السياسات، وتعزيز الروابط بين الإنتاج المحلي والطلب على الأغذية المغذية. وعزّز التعاون مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية

والمجتمع المدني سلاسل القيمة، ووسّع سبل الحصول على الأغذية المغذية، مما ساهم في جعل النظم الغذائية أكثر قدرة على الصمود واستدامة.

**110- ودعم البرنامج** أيضا البلدان في تعزيز الملكية الوطنية لبرامج الوجبات المدرسية. وفي عام 2025، أدرج 107 بلدان الوجبات المدرسية في السياسات الوطنية، بينما زاد 45 بلدا مخصصاته من الميزانية المحلية لبرامج الوجبات المدرسية، بما يتجاوز هدفي المؤشرين كليهما، ويعبّر عن تقدم كبير منذ عام 2021. ويرتبط هذا التوسع جزئيا بالزخم الذي ولّده تحالف الوجبات المدرسية - الذي أنشئ في عام 2021 ويتولى البرنامج أمانته - والذي دعم زيادة الالتزام السياسي ببرامج الوجبات المدرسية المملوكة وطنيا ووضع السياسات بشأنها وتوسيع نطاقها.

### الحصيلة الاستراتيجية 5 - زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية

الأهداف المؤسسية الرفيعة المستوى - الحصيلة الاستراتيجية 5				
مؤشر الهدف الرفيع المستوى	خط الأساس لعام 2021	القيمة الفعلية لعام 2025	الهدف لعام 2025	النسبة المئوية للإنجاز
5- عدد البلدان المستفيدة من خدمات وحلول البرنامج "المكلف بها" و/أو "المقدمة عند الطلب"	لا ينطبق	125	114*	110
5-1 نسبة البلدان التي تستفيد فيها الحكومات أو الجهات الشريكة من خدمات البرنامج "المكلف بها" من جميع البلدان التي يطلب فيها فريق الأمم المتحدة القطري وتقر اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تفعيل "الخدمات المكلف بها" (النسبة المئوية)	لا ينطبق	100	100	100
5-2 عدد البلدان التي تطلب فيها الجهات الشريكة حلولاً وخدمات البرنامج "المقدمة عند الطلب" وتستفيد منها	لا ينطبق	125	114*	110
5-3 نسبة المستخدمين الراضين عن الخدمات المقدمة	80	93	80	121

\* نُقحت بالزيادة في عام 2024 الأهداف المحددة لعام 2025 في ما يخص مؤشرات الأهداف الرفيعة المستوى استنادا إلى القيم الفعلية للمؤشرات التي تحققت في عام 2023.

**111- قدم البرنامج** الخدمات والحلول المكلف بتقديمها والمقدمة عند الطلب في 125 بلدا،<sup>58</sup> متجاوزا الهدف السنوي البالغ 114 بلدا ومتخطيا مؤشر الهدف الرفيع المستوى المؤسسي 5. واستمر الطلب على هذه الخدمات في التزايد في بيئات تشغيلية تتسم بتقلبات متصاعدة بفعل النزاعات وقيود الوصول وتعطل الأسواق ومحدودية القدرات الوطنية. وظلت هذه الخدمات ضرورية لتمكين الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي من مواصلة تنفيذ عمليات تتسم بحسن التوقيت والأمان والتنسيق الجيد.

**112- ولّى البرنامج** 100 في المائة من طلبات أفرقة الأمم المتحدة القطرية للحصول على الخدمات المكلف بتقديمها التي أقرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، محققا بالكامل مؤشر الهدف الرفيع المستوى 5-1. ووفرت مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ خدمات اتصالات واتصال رقمي أساسية في تسع عمليات حالات طوارئ، حيث قدمت الدعم إلى 417 8 من العاملين في المجال الإنساني و475 24 مستخدما من المجتمعات المحلية خلال الاستجابة للإعصار ميليسا. ومع انتقال مسؤولية مبادرات الشمول الرقمي إلى المؤسسات الوطنية في منطقة الساحل، وفرت مراكز مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ في بوركينا فاسو والنيجر إمكانية الوصول إلى الشبكات والتدريب على المهارات الرقمية لأكثر من 52 000 شخص، وقدمت برامج تعلّم منظمة لأكثر من 300 2 مشارك. وفي الجمهورية العربية السورية، أدى وقف خدمة الاتصالات في حالات الطوارئ بسبب القيود التشغيلية والمالية إلى استحداث آلية لتقاسم التكاليف مكّنت من الحفاظ على القدرة التقنية الحاسمة الأهمية للمستجيبين.

**113- وقدمت** الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة خدمات النقل الجوي الإنساني في 22 بلدا، مما أتاح نقل أكثر من 239 000 راكب، وتسليم نحو 513 2 طنا متريا من شحنات الإغاثة، وتنفيذ 583 عملية إجلاء طبي و639 1 عملية نقل إلى موقع آخر لدواع أمنية. ودعمت مجموعة اللوجستيات 1 043 شريكا من خلال 16 مجموعة وقطاعا نشطا، بما في ذلك في دولة فلسطين والسودان، وقدمت خدماتها إلى ما مجموعه 52 بلدا ومنطقة المحيط الهادئ، ووفرت الاستعداد اللوجستي وتعزيز القدرات ودعم الاستدامة البيئية. وأحرزت عمليات الانتقال إلى هياكل التنسيق بقيادة وطنية تقدما في لبنان وميانمار وجمهورية فنزويلا البوليفارية. ويسّرت مجموعة اللوجستيات

<sup>58</sup> يشمل هذا العدد بلدانا حيث لا يوجد للبرنامج حضور رسمي وحيث قُدمت الخدمات من خلال الهياكل الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي.

في جميع العمليات نقل 430 481 مترا مكعبا من إمدادات إنقاذ الأرواح، أي ما يعادل أكثر من 13 000 حمولة حاويات، وتخزين 168 638 مترا مكعبا، أي ما يعادل 5 110 حمولات حاويات.

114- وبالإضافة إلى هذه الخدمات المكلف بتقديمها، قدم البرنامج أيضا خدمات وحلولا عند الطلب في 125 بلدا، متجاوزا الهدف البالغ 114 بلدا ومحققا مؤشر الهدف الرفيع المستوى 5-2. وأرسل مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية 580 شحنة لصالح 45 شريكا في المجال الإنساني و47 مكتبا قطريا للبرنامج، ووصل إلى 93 بلدا بمواد إغاثة بلغت قيمتها 60 مليون دولار أمريكي، بإجمالي 37 984 مترا مكعبا من الشحنات التي بلغ وزنها 8 040 طنا متريا، مما مكن من تقديم المساعدة إلى ما يقدر بنحو 1.65 مليون شخص. ودعمت خدمات سلاسل الإمداد عند الطلب 154 عميلا في 46 بلدا، وتولت مناولة مع 658 563 مترا مكعبا من الشحنات بقيمة 312.9 مليون دولار أمريكي، واشترت 88 683 طنا متريا من الأغذية نيابة عن خمس حكومات.<sup>59</sup> وقدمت الأفرقة الهندسية التقييمات التقنية والتصاميم وتولت الإشراف على تشييد البنية التحتية التشغيلية أو إعادة تأهيلها - بما في ذلك المستودعات التي يمكن التحكم في درجة حرارتها ومدارج الطائرات - مما دعم استمرارية العمليات في المواقع النائية.




115- وأجرى فريق الدعم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ بعثات تقنية وقدم دعما عن بُعد في 37 بلدا، بلغت مدتها 815 يوما وشملت إرسال 83 شحنة معدات. ودعمت الخدمات الرقمية المقدمة إلى الحكومات 36 مكتبا قطريا في تعزيز نظم معلومات الإدارة الخاصة بالحماية الاجتماعية وعمليات الوجبات المدرسية والاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك في العراق ومالي وناميبيا. ووسّع البرنامج نطاق خدمات التحويلات القائمة على النقد المقدمة عند الطلب من خلال تقديم دعم المدفوعات من الحكومة إلى الأفراد لحكومات لبنان وموزامبيق وبيرو، مكملا بذلك الجهود الأوسع لتعزيز النظم الوطنية. ومكّن دعم البيانات والتحليلات من نشر نظام PRISM لرصد المخاطر المناخية أو تحديد نطاقها في 11 بلدا، مما عزز رصد مخاطر الكوارث والتحليل الموسمي والعمل الاستباقي. ومن خلال الخدمات المشتركة العالمية، دعم مركز الأمم المتحدة للحجوزات 7.5 مليون مستخدم في 125 بلدا، ووفر خدمات الإقامة والتنقل والاستخدام المشترك للسيارات لصالح 22 كيانا من كيانات الأمم المتحدة.

116- وبلغ متوسط رضا المستخدمين عن الخدمات المكلف بتقديمها والمقدمة عند الطلب 93 في المائة، متجاوزا المعيار المرجعي المؤسسي البالغ 80 في المائة ومحققا مؤشر الهدف الرفيع المستوى 5-3. وشملت معدلات الرضا 96 في المائة للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة ومركز الأمم المتحدة للحجوزات، و92 في المائة لمجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ، و90 في المائة لمجموعة اللوجستيات، و88 في المائة للمجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي. وارتبط انخفاض مستوى الرضا في بعض المواقع أساسا بقيود تقنية خارجة عن سيطرة الشركاء أو مقدمي الخدمات. وإجمالا، أعرب الشركاء عن ثقة مستمرة بخدمات البرنامج ودورها الحاسم الأهمية في دعم العمليات الإنسانية والإنمائية الفعالة والحسنة التوقيت والمنسقة تنسيقا جيدا.

<sup>59</sup> غواتيمالا، وملايو، وناميبيا، ودولة فلسطين، وتيمور- ليشتي.

## 3-3 الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها في البرنامج

## الأرقام الرئيسية بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ 2025

 <p>قدم البرنامج الدعم إلى 70 بلدا لتعزيز نظمها الوطنية للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها</p>	 <p><b>الأنشطة المنفذة</b> رصد المخاطر، وتنبهات الإنذار المبكر، وتدابير الاستعداد النقدي، وتوسيع نطاق الوصول إلى التغطية التأمينية، والتخطيط لحالات الطوارئ، والتخزين المسبق للمخزونات، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات</p>	 <p><b>14 760 موظفا من 995 مؤسسة</b> شاركوا في أنشطة تعزيز القدرات التي يقودها البرنامج بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها</p>
--	--	---

117- انطلاقا من أولويات الاستجابة لحالات الطوارئ، ركز البرنامج جهوده في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها على التمكين من تقديم المساعدة في الوقت المناسب وعلى نطاق واسع في ظل قيود متزايدة على الموارد. وأعطى البرنامج الأولوية للاستجابة للأزمات لصالح أكثر الأشخاص والمجتمعات المحلية ضعفا، مع التركيز على الأشخاص الذين يواجهون مستويات انعدام الأمن الغذائي في مرحلة "الطوارئ"/المرحلة 4 في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي ومرحلة "الكارثة"/المرحلة 5 في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ومن بين 121 مليون شخص قُدمت إليهم المساعدة في عام 2025، تلقى 77.3 مليون شخص مساعدات طوارئ غير مشروطة. وشمل ذلك 1.9 مليون طن متري من الأغذية، تمثل 82.6 في المائة من إجمالي الأغذية التي وزعها البرنامج، و1.81 مليار دولار أمريكي في شكل تحويلات قائمة على النقد وقسائم سلع، تمثل 82.2 في المائة من القيمة الإجمالية للتحويلات القائمة على النقد وقسائم السلع. ويعتبر هذا التركيز في الموارد عن مواصلة البرنامج التركيز على مساعدات إنقاذ الأرواح استجابة للاحتياجات الحادة وتراجع التمويل.

118- واستجابت عمليات البرنامج<sup>60</sup> في 34 بلدا صنّفت على أنها في مرحلة "الطوارئ"، و15 بلدا في مرحلة "الإجراءات المبكرة والاستجابة لحالات الطوارئ"، و13 بلدا في مرحلة "الاهتمام المؤسسي"، و6 بلدان في مرحلة "توسيع النطاق المؤسسي". وشملت البلدان التي كانت في مرحلة توسيع النطاق تشاد وجنوب السودان والسودان في إطار الاستجابة للأزمة الإقليمية في السودان، ولبنان ودولة فلسطين والجمهورية العربية السورية. وظل البرنامج على أهبة الاستعداد من خلال قدرة احتياطية لتلبية الاحتياجات المفاجئة مستدامة عبر الفريق العالمي للاستجابة السريعة، الذي دعم العمليات في 12 بلدا والمكثبين الإقليميين في القاهرة ونيروبي، حيث نُشر أخصائيو لمدة 158 يوما في المتوسط في كل حالة طوارئ.

119- وفي البيئات التي تشهد قيودا شديدة، بما في ذلك في بوركينافاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وجامايكا ولبنان والصومال، دعمت أفرقة متخصصة في مجال الوصول وضع استراتيجيات للوصول، والتواصل مع الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة لها، والتنسيق مع الحكومات وشركاء الأمم المتحدة.

120- وظل التمويل المرن عاملا تمكينيا حاسم الأهمية لأنشطة الاستجابة والاستعداد على حد سواء. وتلقى 25 مكتبا فطريا والمكتب الإقليمي في بنما 297 مليون دولار أمريكي من حساب الاستجابة العاجلة لتوسيع نطاق العمليات ومعالجة المخاطر الناشئة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 50 في المائة مقابل عام 2024. ووجهت هذه الموارد أساسا نحو الصدمات المرتبطة بالزلازل التي مثلت 54 في المائة من المجموع، والأخطار الطبيعية بنسبة 44 في المائة، في حين دعمت حصة صغيرة حالات طوارئ الصحة العامة. ومكنت هذه الموارد من تنفيذ تدخلات في الوقت المناسب في مختلف السياقات، بما في ذلك الاستجابة للإعصار ميليسا في جامايكا، ودعم اللاجئين في بوروندي، وإيصال النقد بسرعة إلى 450 000 شخص متضرر من الزلزال في ميانمار.

<sup>60</sup> يصنّف البرنامج عملياته إما على أنها "غير طارئة" أو في واحدة من ثلاث مراحل للطوارئ - "الإجراءات المبكرة والاستجابة لحالات الطوارئ" أو "الاهتمام المؤسسي" أو "توسيع النطاق المؤسسي" - وفقا لدرجة شدتها استنادا إلى درجات مستمدة من خمسة معايير مأخوذة من بروتوكولات التفعيل الموسع على نطاق منظومة العمل الإنساني الخاصة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات - وهي النطاق، والإلحاح، والتعقيد، والقدرات، وخطر الإخفاق - إلى جانب تحليلات مستمدة من نظم الإنذار المبكر. وتعتبر الأرقام الواردة في هذه الفقرة عن أعلى مستوى من مستويات مراحل الطوارئ التي بلغها كل بلد خلال العام، وفقا لما حدده بروتوكول الطوارئ ونظام الإنذار المؤسسي. ويُحتسب كل بلد مرة واحدة فقط، بناء على أشد تصنيف له.

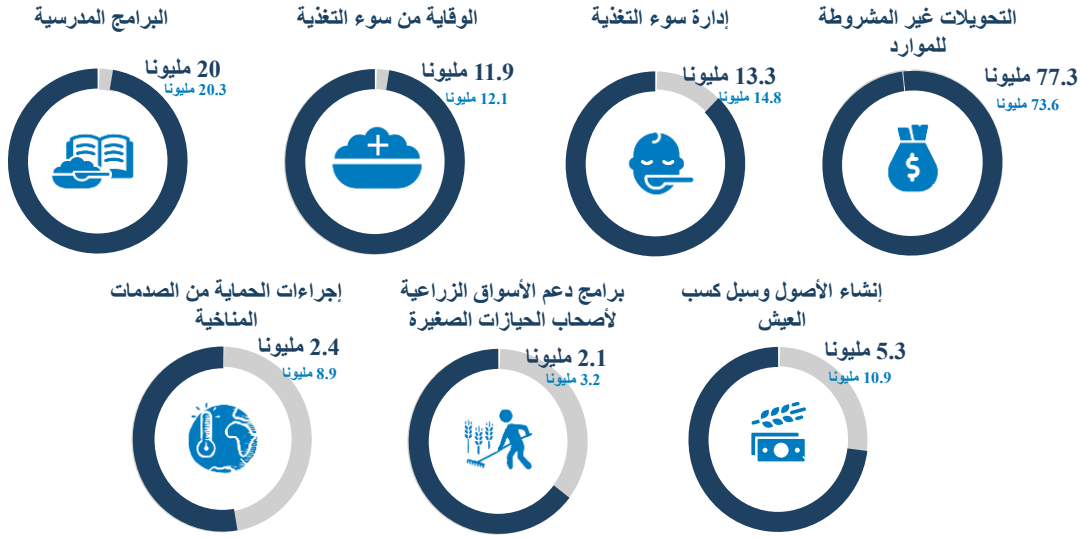
- 121- وفي الوقت نفسه، عززت استثمارات موجهة في مجال الاستعداد قدرة البرنامج على الاستجابة بسرعة عند وقوع الصدمات. ودعم مبلغ إضافي قدره 3.9 مليون دولار أمريكي مبادرات في السياقات العالية المخاطر المعرضة للأخطار المناخية والنزاعات. وفي كوبا وموزامبيق والفلبين، مكّن التخزين المسبق للأغذية والمواد غير الغذائية من تحقيق استجابات سريعة للإعصار ميليبسا والإعصار المداري "جود" وإعصار التيفون الشديد "أو وان" في وقت لاحق من العام.
- 122- واستُكملت هذه الاستثمارات بدعم مستمر للنظم الوطنية. وقُدّم الدعم إلى ما يقرب من 800 مؤسسة من المؤسسات العاملة في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها من خلال تعزيز القدرات على المستويين الوطني والمحلي، في حين تلقى أكثر من 10 000 من موظفي الحكومات والشركاء في 22 بلدا تدريبا لتعزيز قدراتهم في مجال الاستعداد والاستجابة. وعُززت آليات التنسيق في 11 بلدا، وتعززت نظم الاستعداد لحالات الطوارئ على نطاق واسع في بوتان وغواتيمالا واندونيسيا وليسوتو والفلبين وجمهورية تنزانيا المتحدة، مما ساهم في تحسين الملكية الوطنية والجاهزية للاستجابة.
- 123- ولا تزال الأدلة تثبت قيمة هذه الاستثمارات: إذ قُدرت دراسة للبرنامج<sup>61</sup> بشأن العائد على الاستثمار في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ، شملت ستة أنواع من التدخلات في 19 حالة، أن كل دولار يُستثمر يولد 3.40 دولار أمريكي من الوفورات في تكاليف الاستجابة، ويقلص أوقات الاستجابة بمعدل 25 يوما. وبالإضافة إلى الوفورات في التكاليف، ساهمت الاستثمارات في مجال الاستعداد أيضا في تحسين حصائل التغذية، وحماية سبل كسب العيش، وتحقيق مزيد من الاستقرار في الأسواق، وتعزيز الشمول والتنسيق.
- 124- ولذلك كان العمل المنسق من خلال المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي وشركائها محوريا في الوصول إلى الأشخاص المحتاجين على الرغم من محدودية الموارد والقيود التشغيلية. وفي حين لم تتلق المجموعة سوى 4.6 مليار دولار أمريكي مقابل إجمالي المتطلبات لعام 2025 البالغة 12.8 مليار دولار أمريكي، تمكّن الشركاء من الوصول إلى 81 مليون شخص من أصل 104 ملايين شخص مستهدف في 25 بلدا - أي بنسبة 77 في المائة. وتحقق ذلك أساسا من خلال المساعدة الغذائية المقدمة إلى 69 مليون شخص، ودعم سبل كسب العيش المقدم إلى 24 مليون شخص،<sup>62</sup> وإن كان الحفاظ على التغطية قد تحقق جزئيا من خلال تقليص أحجام الحصص الغذائية وتقليل وتيرة عمليات التوزيع.
- 125- ونظّمت المجموعة بعثات بلغت 550 يوما، عن بُعد وفي الميدان، ودعمت التحليل المشترك والتنسيق التشغيلي. وساهمت أيضا في عملية إعادة ضبط العمل الإنساني من خلال تعزيز عمليات التخطيط الجماعي وتشجيع نماذج الاستجابة المدفوعة محليا التي عززت القدرات الوطنية.

<sup>61</sup> البرنامج. قيد الإصدار. دراسة محدثة بشأن العائد على الاستثمار في الاستعداد للاستجابة، أبريل/نيسان 2026.

<sup>62</sup> البلدان هي أفغانستان وبنغلاديش وبوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وهايتي ولبنان ومدغشقر ومالي وموزامبيق وميانمار والنيجر ونيجيريا والصومال وجنوب السودان ودولة فلسطين والسودان والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا وفنزويلا واليمن.

## 4-3 أبرز الجوانب في المجالات البرمجية الرئيسية

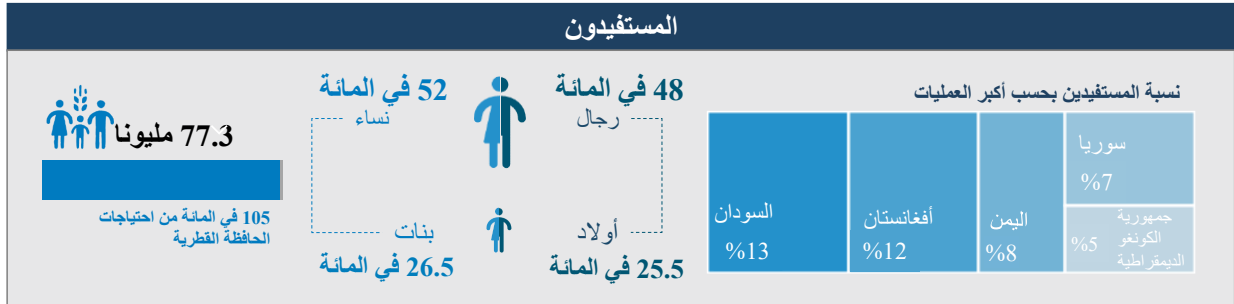
## عدد المستفيدين الذين حصلوا على المساعدة في كل مجال من مجالات برامج البرنامج



2025 الفعلي

2025 المقرر

## تحويلات الموارد غير المشروطة



126- استندت الاستجابة للأزمات في البرنامج إلى ترتيب صارم لأولويات تحويلات الموارد غير المشروطة في بيئة تتسم بنقص شديد في التمويل. وتطلب ذلك اتخاذ قرارات صعبة وواعية بالمخاطر لتركيز مساعدات إنقاذ الأرواح على أشد المحتاجين من الأشخاص والمجتمعات المحلية، ولا سيما من يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد ومن لديهم بدائل محدودة للحصول على الأغذية.

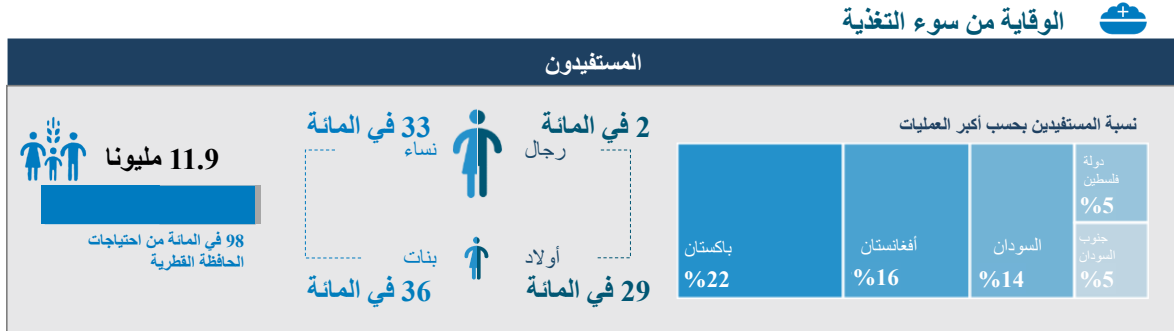
127- وأسفر ذلك عمليا عن إحكام الاستهداف وإجراء تخفيضات كبيرة في مستويات المساعدة في عمليات عديدة، ولا سيما في سياقات اللاجئين. ففي أوغندا، أوقف البرنامج تقديم المساعدة إلى ما يقرب من مليون لاجئ من أصل 1.66 مليون لاجئ مستهدف، مع تخفيض حصص المستفيدين المتوقعين إلى نحو 30 في المائة من الحد الأدنى للاحتياجات الغذائية. ولوحظت تخفيضات مماثلة في كينيا، حيث خُفّضت الحصص إلى 30 في المائة من الحد الأدنى لسلة الأغذية وخُفّض عدد المستفيدين بأكثر من الثلث. وفي جنوب السودان، واصل اللاجئون تلقي نحو نصف المساعدة المطلوبة، على الرغم من محدودية الفرص المتاحة لتلبية احتياجاتهم بوسائل أخرى.

128- وتعتبر هذه التدابير عن تحويلات أوسع في نهج البرنامج إزاء الاستهداف وترتيب الأولويات. وخلص تقييم استراتيجي أجري في عام 2025 بشأن ترتيب الأولويات<sup>63</sup> إلى أن معايير الضعف طبقت بصورة متزايدة للاسترشاد بها في قرارات ترتيب الأولويات، مع تكييف النهج وفقا للظروف. ولدعم المكاتب القطرية في التعامل مع هذه المفاضلات، أصدر البرنامج توجيهات مؤسسية بشأن ترتيب أولويات المساعدات الإنسانية، تشكل إطارا لصنع القرار القائم على المبادئ والأدلة في ظل قيود الموارد.

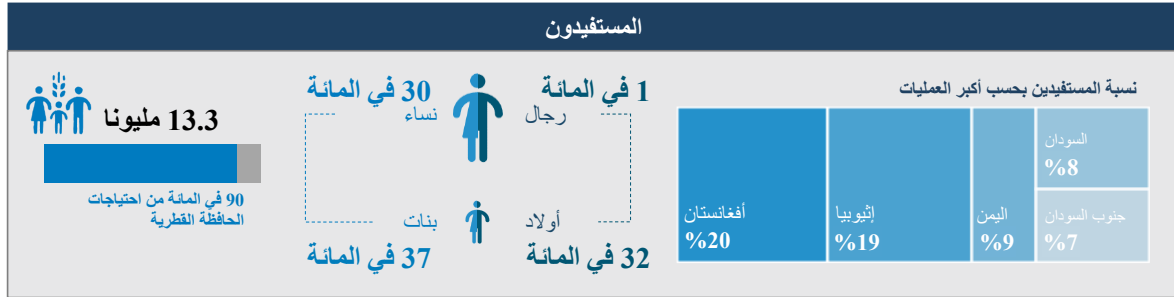
<sup>63</sup> البرنامج (2026). التقييم الاستراتيجي لنهج البرنامج إزاء الاستهداف وتحديد الأولويات للمساعدات الغذائية والتغذية.

129- وفي الوقت نفسه، دعمت الأدوات الرقمية زيادة الكفاءة ودقة الأهداف في تقديم المساعدة حيثما سمحت ظروف السوق بذلك. ففي قطاع غزة، مكّنت نظم التسجيل الرقمي أكثر من مليوني شخص من الحصول على المساعدة عن بُعد، مما قلّص الازدحام في نقاط التوزيع وخفض التكاليف التشغيلية بمقدار 9.4 مليون دولار أمريكي. وفي الفلبين، عزز التعاون مع السلطات الوطنية في رقمنة السجلات ونظم الدفع قدرات التقديم الوطنية ودعم التحول نحو المساعدة القائمة على النقد.

### الوقاية من سوء التغذية وإدارته



### إدارة سوء التغذية



130- قدم البرنامج خدمات تغذوية إلى أكثر من 25 مليون شخص في سياقات حالات الطوارئ وغير الطوارئ في 55 بلداً من خلال برامج تهدف إلى الوقاية من سوء التغذية وإدارته وتحسين الأنماط الغذائية، وذلك من خلال المساعدة الغذائية العينية والتحويلات القائمة على النقد. واستمر التنفيذ على نطاق واسع، غير أن قيود التمويل وتعطل سلاسل الإمداد ومحدودية توافر السلع المتخصصة أثرت على تغطية العمليات واستمراريتها في عدد من السياقات التي تشهد أعباء شديدة.

131- ولتكيف استجابته التغذوية مع الظروف المعقدة، جمع البرنامج بين أدوات تحليلية معززة وزيادة استخدام الأغذية المغذية المتاحة محلياً. وحسّنت أدوات من قبيل منصة ENHANCE ومشروع "وضع نماذج وخرائط لحالات المتناول غير الكافي من المغذيات الدقيقة" تحديد مواطن الضعف التغذوي ووفرت معلومات استرشدت بها القرارات البرمجية والسياساتية، بما في ذلك بشأن معايير التقوية، وتصميم برامج الحماية الاجتماعية، وإدماج تلك البرامج في تقييمات الأمن الغذائي. ووسّع نطاق منصة ENHANCE<sup>64</sup> في عام 2025 وأُتيحت للحكومات والشركاء. وتدعم المنصة وضع نماذج لتوافر الأغذية وتكلفتها وقيمتها التغذوية من أجل توفير معلومات لتحليل القدرة على تحمل التكاليف، في حين مكن مشروع وضع نماذج وخرائط لحالات المتناول غير الكافي من المغذيات الدقيقة من تحليل الفجوات في الأنماط الغذائية استناداً إلى بيانات ثانوية في 12 بلداً. وأعطى البرنامج أيضاً الأولوية لاستخدام أغذية مغذية ميسورة التكلفة ومنتجة محلياً في السياقات حيث الحصول على المنتجات المتخصصة معقد، مما دعم جودة الأنماط الغذائية واستدامة البرامج.

132- ونهض كل من البرنامج ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بمبادرة "العمل المشترك لوقف الهزال" من مرحلة التصميم إلى مرحلة التنفيذ في خمسة بلدان.<sup>65</sup> ووصلت أنشطة الوقاية من الهزال إلى 1.82 مليون طفل، متجاوزة الهدف المحدد، في حين قيّد التأخر

<sup>64</sup> تتيح منصة ENHANCE للمستخدمين إجراء تحليلات معقدة بسرعة غير مسبوقة. وتمكن المنصة من توليد أدلة أكثر قوة وتوفير معلومات لتصميم البرامج والسياسات في أكثر من 20 بلداً، بما في ذلك لرصد التكاليف والقدرة على تحمل التكاليف، وتحليل "سد الفجوة التغذوية"، وتحليل استدامة الأنماط الغذائية الصحية، وتحليل جدوى تلبية الاحتياجات الغذائية للأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد المعتدل عن طريق توزيع الأغذية المحلية، وتقييم قيمة التحويلات القائمة على النقد في برامج الوقاية وبرامج التكميل الغذائي لعلاج سوء التغذية الحاد المعتدل.

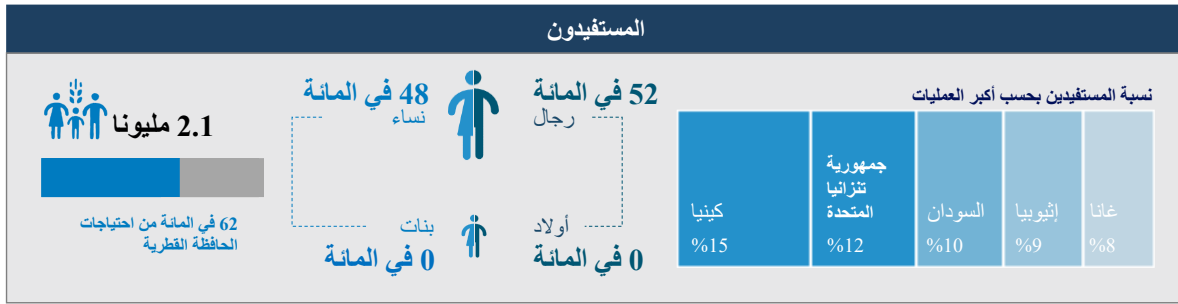
<sup>65</sup> هايتي، وكينيا، ومدغشقر، ونيجيريا، وجنوب السودان.

في تسليم السلع المتخصصة وقيود الموارد التقدم المحرز في علاج سوء التغذية. وأدت شراكة البرنامج مع اليونيسف إلى تعزيز النهج المتبعة لمعالجة نقص تغذية الأمهات، ووضع توجيهات وتدريبات جديدة بشأن تحليل الضعف التغذوي. وتوسعت المشاركة لتتجاوز البلدان الأولية، مما دعم نهجا أكثر تكاملا في السياقات التي تشهد أعباء مرتفعة.

133- وعلى الرغم من تقلبات التمويل، واصل البرنامج تقديم المساعدة إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من خلال إعطاء الأولوية للوظائف الأساسية، وإعادة البرمجة الموجهة، واستخدام الموارد المرحلة. وقدم البرنامج المساعدة الغذائية والتغذوية إلى أكثر من 175 000 شخص متضرر من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مقابل هدف قدره 519 500 شخص. وازداد إدماج أنشطة معالجة فيروس نقص المناعة البشرية في عمل البرنامج، وباتت نسبة 46 في المائة من الخطط الاستراتيجية القطرية تشمل مكونات مرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية. وبالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية، ساهم البرنامج أيضا في تنقيح التوجيهات العالمية بشأن التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في حالات الطوارئ، ومن المقرر تعميمها في عام 2026.

134- وخلصت تقييمات مستقلة أجريت في عام 2025 إلى أن برامج معالجة سوء التغذية الحاد المعتدل حققت نتائج إيجابية في السياقات التي شملها التقييم. غير أن الحفاظ على الحالة التغذوية للمستفيدين كان صعبا، حيث تسببت زيادة الاحتياجات وقيود الموارد والتعطيل التشغيلي في تقييد التغطية.

### وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق



135- دعمت برامج البرنامج لتنمية سلاسل القيمة 2.1 مليون مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة في 56 بلدا، بما عاد بالنفع على ما يقدر بنحو 10.5 مليون شخص، شكّلت النساء 52 في المائة منهم. وعزز البرنامج 32 684 نظاما من نظم التجميع الخاصة بالمزارعين، متجاوزا الأهداف المحددة، وعمل مع مجموعات المنتجين لتحسين قدراتهم التجارية الجماعية وقدرتهم على التفاوض ووصولهم إلى الأسواق. وساهمت المشاركة مع أكثر من 27 600 من الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة، بمن فيهم المشترون والتجار وموردو المدخلات وشركات النقل والمجهزون، في زيادة دعم توافر الأغذية في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وساهمت في نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود وأكثر شمولا.

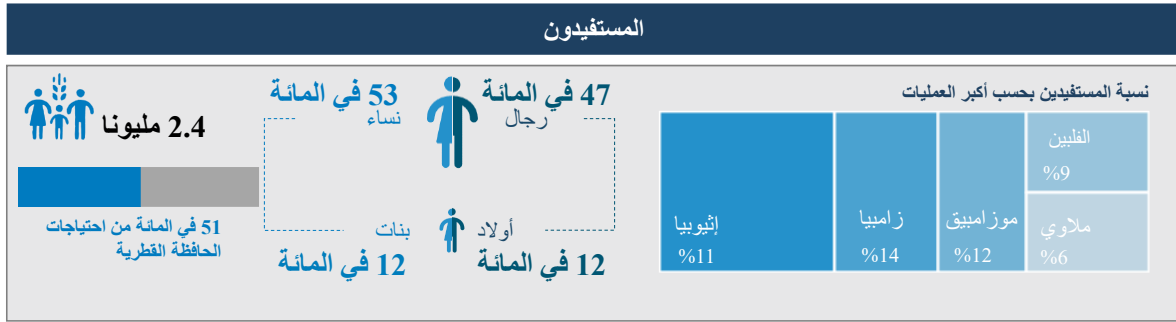
136- وترجم ذلك إلى تعزيز الوصول إلى الأسواق. وبتيسير من البرنامج، باعت منظمات المزارعين سلعا غذائية بقيمة 134 مليون دولار أمريكي لمجموعة متنوعة من المشترين، بما في ذلك شركات القطاع الخاص والمشترون المؤسسيون والمدارس والبرنامج نفسه. وزادت قيمة المبيعات بنسبة 6 في المائة مقابل عام 2024، متجاوزة الهدف بنسبة 9 في المائة، في حين بلغت الكميات 270 188 طنا متريا، أي أعلى بكثير من الهدف البالغ 145 365 طنا متريا ومن مستويات عام 2024.

137- ولتحسين الاستهداف والفعالية في برامجه، نشر البرنامج أداة "تقييم جاهزية منظمات المزارعين ونضجها" في ثمانية بلدان.<sup>66</sup> وفي بوركينافاسو، دعمت الأداة عملية أجريت على نطاق البلد لرسم خرائط لما عدده 324 منظمة في 17 منطقة و76 بلدية، مما أسفر عن إنشاء أول قاعدة بيانات وطنية شاملة لمنظمات المزارعين. وقيمت الأداة القدرات التنظيمية والتجارية في أبعاد رئيسية، مما ساهم في زيادة إحكام الاستهداف في مبادرات تعزيز القدرات، والاستثمارات في سلاسل القيمة ذات الأولوية التي تمد بالأغذية الأساسية مثل الأرز والذرة الرفيعة والدخن والذرة.

<sup>66</sup> بوركينافاسو، وكمبوديا، ونيبال، ونيكاراغوا، والسنغال، والصومال، ورواندا، واليمن.

138- وحقق البرنامج ومؤسسة ماستركارد أيضا تقدما في برنامج "شباب في العمل" في ثمانية بلدان، حيث وصل إلى 875 027 شابا وشابة - أي 119 في المائة من هدفه المحدد لخمس سنوات - شكّلت الشابات 61 في المائة منهم. وقُدّم الدعم إلى ما يقرب من 32 000 مشروع بقيادة شباب من خلال التدريب والربط بالأسواق والحصول على التمويل، مما عزز مشاركتهم في النظم الزراعية والغذائية. وُترجمت النتائج في حصائل قوية في مجال العمالة، حيث حصل 97 في المائة من المشاركين في مجموعات الفترة 2023-2024 على فرص عمل. وتعبّر هذه الحصائل عن دعم متكامل يجمع بين تنمية المهارات والخدمات المالية والوصول إلى الأسواق، مما ساهم في تحسين القدرة الاقتصادية على الصمود والأمن الغذائي وتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وقدرتها على اتخاذ القرار.

### التكيف مع الظواهر الجوية القصوى والصدمات المناخية



المستفيدون من أنشطة إدارة المخاطر المناخية في عام 2025			
مدى وصول إدارة المخاطر المناخية	الآليات القائمة على التوقعات	الإجراءات الاستباقية	المعلومات المناخية
34.7 مليونا استفادوا من الإجراءات المتخذة للحماية من الصدمات المناخية (80 مكتبا قفريا)	5.4 مليونا تمت تغطيتهم بالبيانات قائمة على التوقعات (42 مكتبا قفريا)	1.1 مليونا حصلوا على المزيد من التحليلات النقدية قبل الأخطار المناخية الوشيكة (19 مكتبا قفريا)	25.4 مليونا قدمت لهم توقعات بشأن الطقس بما يناسب الاحتياجات المحددة (33 مكتبا قفريا)
التأمين المناخي	التكيف مع المناخ والممارسات الزراعية	احتياجات المخاطر المناخية	الطاقة المستدامة
4.9 مليونا تمت حمايتهم من خلال سياسات التأمين المناخي (30 مكتبا قفريا)	2.1 مليون شخص استفادوا من الأصول والممارسات الزراعية المتكيفة مع المناخ (27 مكتبا قفريا)	1.6 مليونا استفادوا من الوفورات من خلال جمعيات الادخار والقروض القروية (19 مكتبا قفريا)	0.6 مليونا حصلوا على خدمات الطاقة المستدامة من أجل استهلاك الغذاء (19 مكتبا قفريا)

139- من خلال توسيع نطاق تمويل مخاطر الكوارث والعمل الاستباقي الذي يهدف إلى حماية الأشخاص والمجتمعات المحلية الضعيفة من الصدمات المناخية والحد من الحاجة إلى الاستجابة القائمة على ردة الفعل، وصل البرنامج إلى 4.9 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في 29 بلدا، أي 98 في المائة من الهدف السنوي. وشمل التنفيذ مزيجا من آليات الحماية المالية المتعددة.

140- ووفرت مبادرات التأمين الشامل تغطية لما عدده 1.9 مليون شخص، مما أدى إلى صرف 4.9 مليون دولار أمريكي من مدفوعات التأمين، استفاد منها نحو 760 000 من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة ورواد المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، في حين وفرت أدوات تمويل المخاطر الكلية الحماية لما عدده 3 ملايين شخص إضافيين من خلال 108 ملايين دولار أمريكي من التمويل المرتب مسبقا. ودعمت مدفوعات بقيمة 5.6 مليون دولار أمريكي الاستجابة المبكرة لأكثر من 340 000 شخص متضرر من الجفاف والأعاصير. ودعمت نهج تكاملية من قبيل جمعيات الادخار والقروض المجتمعية 320 000 مشارك في تعزيز قدرتهم المالية على الصمود، بمدخرات بلغت 20.6 مليون دولار أمريكي وإمكانية الحصول على قروض بقيمة 7.8 مليون دولار أمريكي.

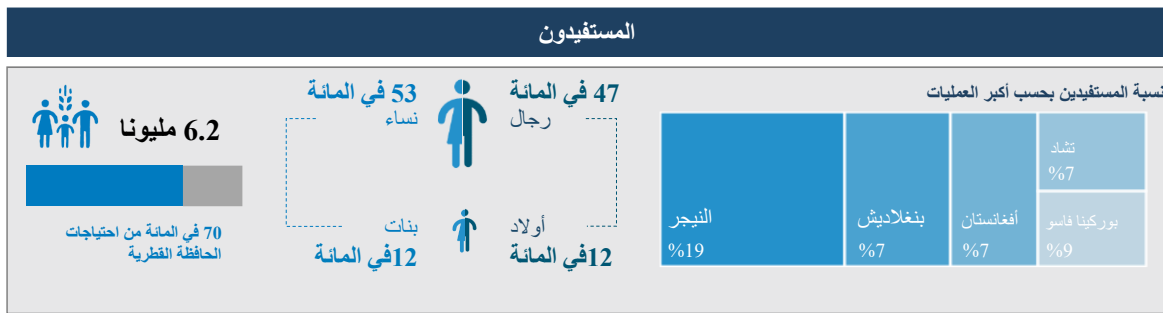
141- واستُكملت هذه الآليات بعمل استباقي واسع النطاق للاستجابة للأخطار التي يمكن التنبؤ بها. ووصل البرنامج في عام 2025 إلى 5.4 مليون شخص في 33 بلدا - بزيادة قدرها 1.4 مليون شخص عن الهدف - في حين مكن التمويل المرتب مسبقا من الصرف السريع

لأكثر من 35 مليون دولار أمريكي في 19 بلدا. ودعم ذلك إيصال رسائل الإنذار المبكر إلى 18.2 مليون شخص، وتقديم تحويلات نقدية استباقية إلى 1.2 مليون شخص قبل وقوع الصدمات.

142- وازداد إضفاء الطابع المؤسسي على النهج التشغيلية على المستوى الوطني. ففي الفلبين، مكن اعتماد القانون الجمهوري رقم 12287 من إدماج العمل الاستباقي في نظم إدارة مخاطر الكوارث الوطنية، مما أتاح تقديم الدعم المسبق إلى أكثر من 210 000 أسرة قبل وقوع إعصار التيفون الشديد "أو وان"، وأثبت قيمة التدخل المبكر على نطاق واسع.

143- ولا تزال الأدلة تؤكد فعالية هذه النهج، إذ تشير تحليلات البرنامج إلى أن العمل الاستباقي يمكن أن يقلص الخسائر إلى حد كبير. فكل دولار يُستثمر يمكن أن يجتنب ما يصل إلى 7 دولارات أمريكية من الأثر، مع تحسين سرعة الاستجابة ونطاقها أيضا. وأكد تقييم للأثر أجري في نيبال في عام 2025 الفوائد في الأجل القصير، بما في ذلك تحسين الاستهلاك الغذائي، والحد من استراتيجيات التكيف السلبية، وتحسين الصحة العقلية لدى الأسر التي تلقت تحويلات نقدية استباقية.

### إنشاء الأصول وتنمية سبل كسب العيش والمهارات



144- دعم البرنامج وشركاؤه 6.2 مليون شخص في 56 بلدا من خلال تحويلات غذائية وقائمة على النقد مرتبطة ببناء البنية التحتية المجتمعية وإعادة تأهيلها واستعادة النظم الإيكولوجية. وُقِّدَت هذه الأنشطة في أعقاب حالات الطوارئ وفي سياقات الأزمات المتكررة، حيث استصلحت الأراضي المتدهورة وأعدت خصوبة التربة، وعززت البنية التحتية المحلية، وحسّنت الوصول إلى الأسواق، ولبّت الاحتياجات الغذائية العاجلة. وأدت المجتمعات المحلية دورا محوريا في تصميم الأنشطة وتنفيذها، مما عزز قدرتها على التعافي من الصدمات والتكيف مع المخاطر المستقبلية وتقوية القدرة على الصمود في الأجل الطويل.

145- وعلى الرغم من قيود التمويل وتحديات الوصول والصدمات المتزايدة الحدة، واصلت برامج المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول تحقيق تحسينات ملموسة في سبل كسب العيش والأمن الغذائي والإدارة البيئية. وأفاد في المتوسط 75 في المائة من المشاركين بتعزيز قاعدة أصول سبل كسب عيشهم، بما في ذلك تحسين الحماية من الأخطار الطبيعية، وزيادة الإنتاجية الزراعية، والوصول إلى الأسواق، وتعزيز مهارات إدارة الأصول. وأفاد 71 في المائة من المجتمعات المحلية بتحسينات بيئية إيجابية، بما في ذلك تحسين توافر المياه، وزيادة خصوبة التربة، وتعزيز استقرار الأراضي، وتحسين الصرف الصحي، مما ساهم في تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود.

146- ودعمت تدخلات تكميلية تنمية المهارات وتنوع الدخل. ففي 26 بلدا، استهدفت الأنشطة 864 000 شخص - شكّلت النساء 54 في المائة منهم - من خلال 12.6 مليون دولار أمريكي في شكل تحويلات نقدية وقسائم و1 255 طنا متريا من الأغذية. وحصل أكثر من 151 000 شخص على التدريب المهني وفرص العمل والروابط مع الأسواق والخدمات المالية، مما دعم إدرار الدخل وتحسين الأمن الغذائي.

147- وتؤكد الأدلة المستمدة من الرصد والتقييم هذه النتائج. وأظهر رصد أثر الأصول من الفضاء، الذي أجري من 16 مكتبا قطريا، أن 65 في المائة من الأصول التي بُنيت أو أُعيد تأهيلها أدت إلى تحسين حالة الغطاء النباتي والمياه والتربة مقارنة بخطوط الأساس والمواقع المرجعية، مما يؤكد متانة الأصول المنشأة وصيانتها باستمرار من جانب المجتمعات المحلية. وخلصت تقييمات الأثر في هايتي ورواندا إلى أن المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول والتدخلات القائمة على النقد ساهمت في تحسين الأمن الغذائي، في حين أظهر تقييم في غانا أن تحويلات مبالغ نقدية مقطوعة عززت الاستثمارات والدخل الزراعي، بينما دعمت التحويلات الشهرية تنوع إنفاق الأسر.

148- وسلطت تقييمات مستقلة أجريت في عام 2025 الضوء أيضا على قيود، ولوحظت بعض التحسينات في حصائل الأمن الغذائي والتغذية وسبل كسب العيش، غير أن الآثار كانت محدودة حيثما كانت التدخلات قصيرة الأجل بطبيعتها أو متفرقة جغرافيا.

## الحماية الاجتماعية

الأرقام الرئيسية بشأن الحماية الاجتماعية لعام 2025		
<p>الاستفادة من خمس ميزات نسبية للبرنامج في مجال الحماية الاجتماعية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. الحضور الميداني</li> <li>2. الخبرة التشغيلية</li> <li>3. القدرة على توليد التحليلات والأدلة واستخدامهما</li> <li>4. الخبرة في مجال الأمن الغذائي والتغذية</li> <li>5. القدرة على المشاركة عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام</li> </ol>	<p>868.8 مليون</p> <p>مستفيد غير مباشر (المستوى 3) تم الوصول إليه في 29 بلدا من خلال المشورة الفنية وتعزيز قدرات النظم والبرامج الوطنية للحماية الاجتماعية</p>	<p>69</p> <p>بلدا قدم إليها الدعم للنظم والبرامج الوطنية للحماية الاجتماعية</p>

149- دعم البرنامج الحكومات في 69 بلدا في تعزيز فعالية نظم الحماية الاجتماعية الوطنية وكفاءتها من خلال تقديم المشورة التقنية والمساعدة التشغيلية، متجاوزا الهدف السنوي البالغ 60 بلدا. وساهمت هذه النتيجة في تحقيق تحسينات غير مباشرة في تغطية برامج الحماية الاجتماعية لما يقدر بنحو 869 مليون شخص، ودعمت الجهود الوطنية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية، والحد من الضعف، وتعزيز القدرة على الصمود.

150- وركز الدعم على تعزيز قدرة النظم الوطنية على إدارة المخاطر والاستجابة للصدمات. ففي لبنان، تعني استثمارات البرنامج المستمرة في مجال المساعدة التقنية مع الحكومة أن شبكة الأمان الوطنية المستجيبة للصدمات تطورت من آلية في حالات الطوارئ إلى نظام متكامل تماما ومملوك للحكومة. ومكنت هذه الجهود الحكومة من تنظيم جميع المساعدات النقدية افي حالات الطوارئ في البلد والإشراف عليها، مما قلص الازدواجية بين أكثر من 18 شريكا. وأصبحت المنصة الآن مرنة وقابلة للتوسيع وقادرة على تقديم مساعدات إنسانية منسقة بسرعة، واستثمرت لتقديم المساعدة إلى 35 000 أسرة متضررة من النزاع على مدار العام. وسُجّل تقدم أيضا في بلدان مثل الأردن وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا، حيث مكن دعم البرنامج من إدماج النهج المستجيبة للصدمات في النظم الوطنية، وربط معلومات الإنذار المبكر باليات التنفيذ التي تدعم استجابة أكثر قابلية للتنبؤ. وعزز البرنامج أيضا الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية من خلال تقديم المشورة بشأن سمات تصميم البرامج التي تعزز الحصول على أنماط غذائية صحية وتحد من مواطن الضعف في الأجل الطويل. ومن خلال الشراكة مع مبادرة الدرع العالمي لمكافحة مخاطر المناخ،<sup>67</sup> دعم البرنامج عشر حكومات<sup>68</sup> في تخطيط استخدام أموال حالات الطوارئ المرتبطة بالمناخ لصالح الأسر المتضررة من الصدمات.

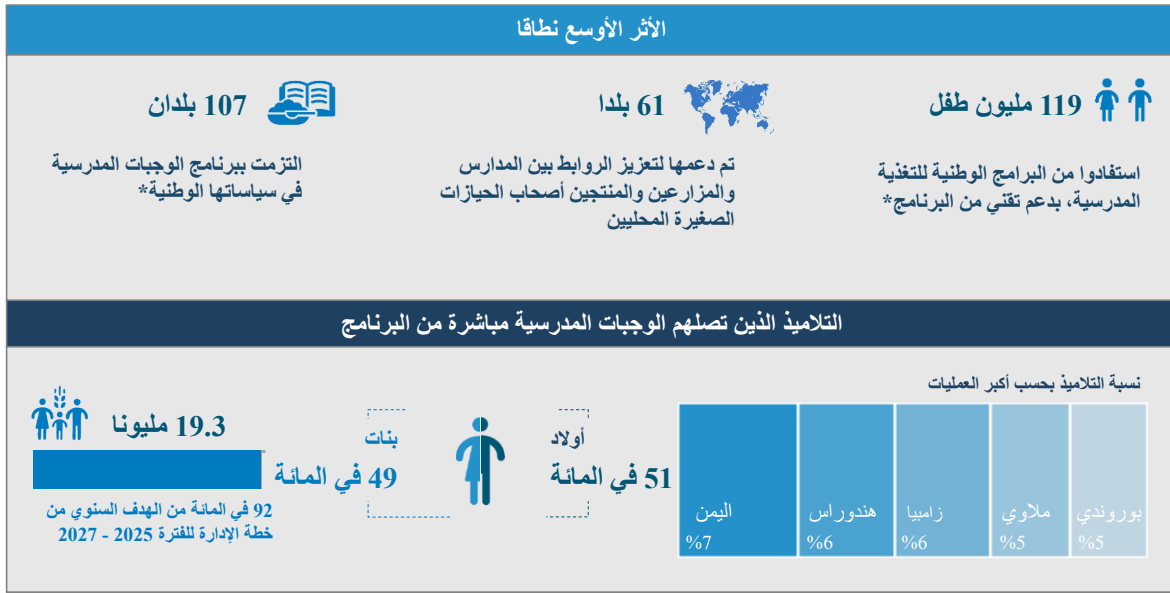
151- ودعم البرنامج إحداث تحول في نظم الحماية الاجتماعية من خلال مساعدة تقنية موجهة في كولومبيا وملاوي وتيمور - ليشتي. وشمل ذلك تحسينات في التشغيل البيئي للبيانات وسجلات المستفيدين وآليات التعقيبات المجتمعية، إلى جانب نهج استهداف أكثر شمولاً تستند إلى مؤشرات الفقر والضعف والأمن الغذائي. وفي البيئات الهشة، ركزت الجهود على تعزيز أطر السياسات والأطر التشغيلية للتصدي على نحو أفضل لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والصدمات.

152- وعلى المستوى العالمي، ساهم البرنامج في مبادرات إصلاح النظم الأوسع. ودعم البلدان الشريكة في التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر في توسيع البرامج الوطنية وتعزيزها، بينما دعمت المشاركة من خلال المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل الإصلاحات في ثمانية بلدان، مما ساهم في توسيع تغطية برامج الحماية الاجتماعية وتهيئة فرص العمل من خلال نهج أكثر تكاملاً.

<sup>67</sup> الدرع العالمي لمكافحة مخاطر المناخ مبادرة مشتركة أطلقتها بلدان مجموعة السبع ومجموعة العشرين لتزويد الدول الضعيفة بحماية مالية استباقية ومرتبطة مسبقاً من الكوارث الناجمة عن المناخ.

<sup>68</sup> بنغلاديش، ومدغشقر، وملاوي، والمكتب القطري المتعدد البلدان في منطقة المحيط الهادئ، وباكستان، وبيرو، والفلبين، ورواندا، والصومال، وغامبيا.

## البرامج المدرسية



\* استمدت أحدث البيانات من البرنامج، 2025. تقرير حالة التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم 2024

- 153- أدت عمليات الوجبات المدرسية التي يدعمها البرنامج دوراً محورياً في حماية التغذية والصحة والتعلم للأطفال. ومن خلال التعاون مع الحكومات والشركاء، ساهم البرنامج في تنمية رأس المال البشري خلال "الأيام السبعة آلاف التالية" - للأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و21 سنة - من خلال ضمان حصول الأطفال على وجبات مغذية يومياً. وقدمت البرامج بقيادة الحكومات وجبات مدرسية إلى 119 مليون تلميذ، حيث قدمت 46 في المائة من تلك البرامج حزمة شاملة من التدخلات الصحية والتغذية.<sup>69</sup> وقدم البرنامج مباشرة الأغذية والتحويلات القائمة على النقد وقسائم السلع وأنشطة تعزيز القدرات إلى 19.3 مليون من البنات والأولاد - شكّلت البنات 49 في المائة منهم والأولاد 51 في المائة - مقابل هدف قدره 21 مليون. وجاءت هذه النتيجة مدفوعة بنجاح الانتقال إلى برامج مملوكة وطنياً، غير أن قيود التمويل وتحديات الوصول الخاصة بكل سياق حدّت منها. وفي الوقت نفسه، قدم البرنامج وجبات مدرسية في 22 من السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات أو سياقات حالات الطوارئ، مما ساعد في حماية تعلّم الأطفال وتغذيتهم خلال الصدمات.
- 154- وقدم البرنامج 166 100 طن متري من الأغذية من خلال برامج الوجبات المدرسية، ونفذ نماذج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية في 61 بلداً. وعززت هذه البرامج النظم الغذائية المحلية وهيأت فرصاً اقتصادية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمنتجين الذين وفروا سلعا بقيمة 35 مليون دولار أمريكي.
- 155- وساهمت عمليات الوجبات المدرسية في تعزيز حصائل التعليم في البلدان التي يساعدها البرنامج. وأبلغ عن تغييرات إيجابية في المتوسط السنوي لمعدلات الالتحاق في 79 في المائة من البلدان، مما يعبر عن زيادة المشاركة في التعلم. وبلغ متوسط المواظبة على الدراسة 88 في المائة، مما يسלט الضوء على دور الوجبات المنتظمة في دعم استمرار الارتباط بالمدرسة. وقدمت البرامج وجبات في 77 في المائة من الأيام الدراسية، مما ضمن إمكانية الحصول عليها على نحو يمكن التنبؤ به، بما في ذلك في سياقات حالات الطوارئ. ووزعت المدارس 43 000 طن متري من الأغذية المقواة وقدمت وجبات متعددة المقويات أو وجبات تضم أربع مجموعات غذائية على الأقل بمعدل 15 يوماً في الشهر، مما ساهم في تحسين جودة الأنماط الغذائية.
- 156- وعزز البرنامج برامج الوجبات المدرسية الوطنية من خلال مساعدة الحكومات على تصميم نماذج مستدامة وتمويلها وإدارتها. وساعد البرنامج في عام 2025 سبعة بلدان<sup>70</sup> في إجراء تقييمات نهج النظم لتحسين نتائج التعليم<sup>71</sup> أو تقييمات النهج القائم على النظم لتحسين نتائج التعليم والصحة، مما وفر معلومات لحوار السياسات والإصلاح المؤسسي وجودة البرامج. وتماشياً مع استراتيجيته العالمية

<sup>69</sup> تُجمع البيانات المتعلقة بالمستفيدين غير المباشرين وتُشر مرة كل سنتين في تقرير البرنامج عن حالة التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم. واستُمدت أحدث البيانات المتاحة من تقرير عام 2024.

<sup>70</sup> جمهورية أفريقيا الوسطى، وإسواتيني، وغامبيا، والعراق، والأردن، وليبيريا، وسري لانكا.

<sup>71</sup> أطلق البنك الدولي نهج النظم لتحسين نتائج التعليم في عام 2011 ويمكن هذا النظام البلدان من تقييم سياساتها ومؤسساتها التعليمية مقارنة بأفضل الممارسات العالمية.

للوجبات المدرسية، دعم البرنامج بصورة منهجية البلدان في حافظته بأسرها في وضع سياسات واستراتيجيات وأطر قانونية وطنية للوجبات المدرسية أو تحديثها.

157- وعزز البرنامج استدامة برامج الوجبات المدرسية من خلال تقديم الدعم التقني بشأن تحليل الحيز المالي والتكاليف والتمويل المستدام، مما ساعد في إثراء آليات التمويل المبتكر وجهود الدعوة التي تبذلها الحكومات. ودعم البرنامج أيضا وضع خطط الانتقال وتعزيز وظائف الرصد والتقييم، بما في ذلك إدماجها في نظم معلومات التعليم الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم البرنامج في تعزيز المؤسسي من خلال دعم المنصات المتعددة القطاعات واللجان التقنية ووضع إجراءات التشغيل الموحدة والمبادئ التوجيهية الوطنية. وساعدت هذه الجهود الحكومات على زيادة مخصصاتها من الميزانية للوجبات المدرسية.

158- وخلصت التقييمات التي أجريت في عام 2025 إلى أن تدخلات البرنامج في مجال الوجبات المدرسية واصلت تحسين المواظبة على الدراسة والاستبقاء والالتحاق في المدارس المستهدفة. غير أن هذه المكاسب لم تُترجم بصورة متسقة إلى تعزيز لحصائل التعلم أو تحسين للأمن الغذائي على مستوى الأسر، مما يشير إلى الحاجة إلى مواصلة الاستثمار في نهج أكثر تكاملا تحقق أقصى قدر من الأثر.

159- وخلص تقييم للأثر أجري في غامبيا في عام 2025 إلى أن الوجبات المدرسية حسنت الأمن الغذائي والتنوع الغذائي والصحة العقلية، ولا سيما لدى البنات، بينما أدت آليات تحفيز المعلمين إلى زيادة مواظبتهم على العمل. وساهمت هذه التدخلات مجتمعة في زيادة مواظبة التلاميذ على الدراسة، وخفض معدلات التسرب، وتحقيق مكاسب فعالة من حيث التكلفة في سنوات الدراسة المعدلة بحسب التعلم مقارنة بالتحويلات القائمة على النقد أو المدخلات المدرسية.

#### تحالف الوجبات المدرسية

160- واصل البرنامج دعم الهيكلية العالمية لتدخلات الوجبات المدرسية من خلال دوره بصفته أمانة تحالف الوجبات المدرسية، حيث وفر التوجيه الاستراتيجي والتنسيق والدعوة ويسر التعاون بين الدول الأعضاء والشركاء. ومن المعالم الرئيسية انعقاد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتحالف في فورتاليزا، البرازيل، في سبتمبر/أيلول 2025، حيث اجتمعت نحو 80 دولة عضوا و60 منظمة شريكة لاستعراض التقدم المحرز وتعبئة مزيد من العمل. ووسّع مؤتمر القمة عضوية التحالف إلى 112 دولة عضوا وأكثر من 150 شريكا، وأعلنت 41 حكومة عن التزامات وطنية أو جددتها، وأبلغت 49 حكومة عن تقدم في التنفيذ.

161- ويعبّر هذا الزخم عن توسع عالمي أوسع منذ إطلاق التحالف في عام 2021، حيث تصل الوجبات المدرسية الآن إلى 466 مليون طفل - بزيادة قدرها 80 مليونا - وتضاعفت الاستثمارات السنوية تقريبا من 43 مليار دولار أمريكي إلى 84 مليار دولار أمريكي، ومُؤلت في معظمها من الموارد المحلية.

162- وتحقق التقدم مقابل أولويات الفترة 2025-2026<sup>72</sup> من خلال مجموعة من المبادرات التكميلية التي ركزت على البيانات والأدلة والتمويل والتنفيذ المحلي. وعززت نظم البيانات التي يدعمها البرنامج وتقرير حالة التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم 2024 الرصد العالمي وإبراز توسع البرامج. ووسّع اتحاد البحوث من أجل الصحة والتغذية في المدارس شبكته لتضم أكثر من 200 1 خبير، ودعم توليد الأدلة، بما في ذلك تحليل القيمة مقابل المال ودراسات الحالة القطرية. ودعمت الجهود المبذولة لتعزيز التمويل والاستدامة الحكومات من خلال المشاركة في مجال السياسات والمشاركة في منصات عالمية مثل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي حقق مشاركة نشطة في 17 بلدا. وعلى المستوى دون الوطني، أحرز تقدم في تنفيذ مبادرة "مدن تغذي المستقبل" من خلال شبكات يقودها رؤساء البلديات، وتبادلات تقنية، وإدماج البيانات على المستوى المحلي في نظم الرصد العالمية.

<sup>72</sup> الأولويات الست لتحالف الوجبات المدرسية في الفترة 2025-2026 هي: جعل توفير الوجبات المدرسية أولوية سياسية ومالية على المستوى العالمي وتوسيع نطاق الحصول على التمويل المستدام؛ والانتقال من الالتزامات إلى العمل على المستوى القطري؛ وتعزيز الأدلة لتحسين صنع القرار وزيادة الكفاءة في تكاليف برامج الوجبات المدرسية؛ وقياس النتائج والإبلاغ عن التقدم المحرز في التحالف؛ وتمكين المدن والبلديات من إحراز تقدم؛ وإعطاء الأولوية للمشاركة الرفيعة المستوى في الاجتماع العالمي للتحالف في البرازيل في عام 2025، وتشجيع عقد تجمعات إضافية تدعم الدعوة.

### 5-3 الأولويات الشاملة

#### حماية الأشخاص المتضررين والمساءلة أمامهم

163- ظلت الجهود المبذولة لتعزيز حماية الأشخاص المتضررين والمساءلة أمامهم قوية في عام 2025. وحافظت عمليات البرنامج على المكاسب المحققة وبنيت عليها من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على محورية الحماية في جميع مراحل دورة البرامج. وفي عام 2025، واتساقا مع السنوات السابقة وعلى الرغم من قيود الموارد الكبيرة وتفاقم انعدام الأمن، واصل الأشخاص الذين قُدمت إليهم المساعدة الإبلاغ عن تجارب إيجابية في إطار جميع المؤشرات الرئيسية للحماية والمساءلة الواردة في إطار النتائج المؤسسية. وتشمل الأمثلة التقدم المحرز في تعزيز السلامة، والوصول المجدي إلى المساعدة، والمعاملة باحترام، والحصول على المعلومات، بما في ذلك معلومات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

164- واستُكمِلت منذ عام 2023 عمليات التحليل المتكامل الشامل للسباق وتقييم المخاطر، ووضعت خطط العمل ومصفوفات المخاطر ذات الصلة في 28 عملية، مما عزز تحديد المخاطر المرتبطة بالحماية وتخفيفها. وفي عام 2025، نُظمت تسع أحداث تدريبية لتعزيز القدرات بشأن المعارف والقدرات الأساسية التي تدعم العمليات مباشرة، والبرمجة المتمحورة حول الأشخاص، وإدماج اعتبارات الحماية والمشاركة المجتمعية والمنظور الجنساني ومراعاة ظروف النزاع في برامج المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت 15 دورة تدريبية متخصصة لموظفي الخطوط الأمامية بشأن الإحالات الآمنة لحالات الإفصاح عن العنف الجنساني أو مسائل حماية الطفل.

165- وواصل البرنامج في عام 2025 تعزيز إدماج منظور الإعاقة. وأبلغ 63 مكتبا قطريا عن مؤشر التشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث استوفى 25 مكتبا متطلبات استراتيجية الأمم المتحدة بشأن إدماج منظور الإعاقة أو تجاوزها. ولوحظ أيضا تقدم في مجال إمكانية الوصول، حيث استوفى 16 من أصل 57 مكتبا قطريا أبلغت عن المؤشر ذي الصلة معايير إمكانية الوصول الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة بشأن إدماج منظور الإعاقة أو تجاوزتها، مما يشير إلى تقدم مطرد وإن كان متفاوتا بين المناطق. وإجمالاً، يُظهر كلا المؤشرين اتجاهًا تصاعديًا إيجابيًا في الإبلاغ والامتثال.

166- وفي عام 2025، شغّل 87 في المائة من المكاتب القطرية آلية فعالة للتعقيبات المجتمعية، حيث أُبلغ عن أكثر من 2.9 مليون حالة تعقيبات خلال العام. ومن بين المكاتب القطرية البالغ عددها 33 مكتبا التي تستخدم الحل الرقمي المؤسسي الموحد، أدمج 19 مكتبا هذا الحل في نظم الرصد الخاصة بها. وبرزت أيضا في عام 2025 اتجاهات إيجابية في استخدام آليات التعقيبات المجتمعية المشتركة بين الوكالات، تماثيا مع جهود الكفاءة التي أكدت عليها مبادرة الأمم المتحدة 80 وعملية إعادة ضبط العمل الإنساني.

167- وعلى الرغم من جميع هذه الإنجازات الملموسة في مجال حماية الأشخاص المتضررين والمساءلة أمامهم، ازدادت صعوبة إدماج مبادئ الحماية في العمليات بصورة متسقة والحفاظ على المساءلة الكاملة، وذلك بسبب تصاعد ديناميات النزاع، وتقيّد الوصول إلى الأشخاص المتضررين، وتزايد الفجوات في الموارد - ولا سيّما في الموظفين المتخصصين - وتراجع خدمات الحماية المتاحة للإحالات، والحاجة إلى الحفاظ على سلامة الأشخاص والمجتمعات المحلية المتزايدة ضعفا في بيئات معقدة.

#### المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

168- قدم البرنامج المساعدة المباشرة إلى 64.8 مليون امرأة وبنات، تلقت 2.8 مليون منهن في 45 بلدا الدعم من خلال حساباتهن المالية الشخصية - 62 في المائة من خلال الحسابات المصرفية و35 في المائة من خلال الخدمات المالية عبر الأجهزة المحمولة - مما ساهم في زيادة الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة.

169- وعزز التعميم المنهجي لإطار المساءلة عن النتائج في عملية صياغة الخطط الاستراتيجية القطرية المبسطة في 21 مكتبا قطريا ترسيخ النهج المتمحورة حول الأشخاص. ومن مجموع 153 نتيجة، تعلقّت 48 نتيجة تحديدا بتمكين المرأة. وباستخدام هذا الإطار، يوجه البرنامج المكاتب القطرية في تصميم عمليات وتنفيذها بما يحقق تقدما مجديا في المساواة وتمكين المرأة، ومعالجة الحواجز التي تواجهها النساء وبناء سبل كسب عيش مستدامة.

170- وأحرز البرنامج في عام 2025 تقدما كبيرا في مؤشرات المساواة بين الجنسين. وأفاد 74 في المائة من المكاتب القطرية بمشاركة مجدية من المرأة في قرارات صنع القرار، وهي نسبة تتجاوز الهدف المحدد. وأحرز أيضا تقدم مقارنة بالسنوات السابقة في مجال التمكين الاقتصادي، وإدماج المسائل المرتبطة بالمساواة بين الجنسين والعمر في حصائل الأمن الغذائي والتغذية. وأبلغ 82 مكتبا قطريا عن

مؤشر المساواة بين الجنسين والعمر الخاص بالرصد، مما يضمن الاستمرارية خلال الانتقال من مؤشر المساواة بين الجنسين والعمر الخاص بالتصميم إلى إطار المساءلة عن النتائج.

171- ولتحسين الوصول وضمان الإحالات الآمنة لحالات العنف الجنساني في العمليات الجارية، طرح البرنامج تدريباً مخصصاً على المكاتب الإقليمية الخمسة جميعها و15 مكتبا قطريا من خلال ثلاث جولات من تدريب المدربين.

172- وخلصت تقييمات مستقلة أجريت في عام 2025 إلى أن البرنامج كُفِّه جهوده في بعض البلدان لتعزيز تمكين المرأة، غير أن التقدم كان متفاوتاً بين المناطق والمجالات البرامجية، ويلزم بذل جهود إضافية لتعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بصورة متسقة في جميع السياقات التشغيلية. وفي كينيا ورواندا، خلصت تقييمات الأثر التي أجراها البرنامج إلى أن استهداف النساء في برامج المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول أدى إلى تحسينات كبيرة في تمكّن المرأة، والمواقف المرتبطة بكيفية قضاء النساء وقتهن، والرفاه العام للمرأة، مما يثبت إمكانية تطبيق هذه النهج بصورة أكثر منهجية وشمولاً.

### إدماج التغذية

173- يواصل البرنامج وضع التغذية كأولوية شاملة، ويعمل مع الشركاء على الوقاية من سوء التغذية وتحسين الأنماط الغذائية، بما في ذلك في السياقات الهشة وسياقات الأزمات. وعزز البرنامج في عام 2025 إلى حد كبير إدماج التغذية في مختلف القطاعات، مثل الحماية الاجتماعية والبرامج المدرسية والقدرة على الصمود وسبل كسب العيش، ووصل إلى 80 في المائة من المستفيدين في جميع الأنشطة مسجلاً زيادة مقابل خط أساس بلغ 54 في المائة في عام 2023. وتحسنت أيضاً جودة البرمجة المراعية للتغذية، حيث حققت المكاتب القطرية درجة 10 من 12 في إطار البرمجة المراعية للتغذية.<sup>73</sup> والجدير بالذكر أن 26 من أصل 50 مكتبا قطريا مبلّغاً حققت درجات بلغت 10 أو أكثر، مقابل خط أساس بلغ 8 في عام 2024، مما يعبر عن تعزز تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها. وإجمالاً، وصلت التدخلات المتكاملة للتغذية إلى ما يقرب من 74 مليون شخص في 60 بلداً لتحسين الأنماط الغذائية وممارسات الرعاية والإنتاج الغذائي للأسر والحصول على أغذية متنوعة وغنية بالمغذيات.

174- وظلت تقوية الأغذية محركاً رئيسياً لتحسين حصائل التغذية. ووزع البرنامج 552 000 طن متري من الحبوب المقواة، تمثل 35 في المائة من إجمالي الدقيق والأرز الذي وُزِعَ في 60 بلداً، مسجلاً تقدماً مستمراً نحو التزامه بتقوية 50 في المائة على الأقل من الحبوب التي يوزعها بحلول عام 2028، وفقاً لمبادرة التغذية من أجل النمو. وعززت الشراكات الاستراتيجية هذا المسار، بما في ذلك من خلال دعم تسليم الأرز المقوى المنتج محلياً في بنغلاديش، ومبادرات لتقوية مخزونات الأرز المخصصة لحالات الطوارئ التي وصلت إلى 2.48 مليون شخص في أربعة بلدان،<sup>74</sup> مما عزز النظم الوطنية لتقوية الأغذية وقدرات الإنتاج المحلي. وعلى المستوى العالمي، ساعد البرنامج في تعبئة أكثر من 27 مليار دولار أمريكي في شكل التزامات خلال مؤتمر قمة التغذية من أجل النمو لعام 2025 من خلال الدعوة إلى تركيز أقوى على البيئات الهشة والتغذية في حالات الطوارئ وحوكمة التغذية.

### الاستدامة البيئية

175- نُقِّدَت ضمانات بيئية واجتماعية في 52 مكتبا قطريا، بفضل استمرار الدعم المؤسسي لتطبيق إجراءات الضمانات البيئية والاجتماعية والامتثال لها. والجدير بالملاحظة أن 55 مكتبا قطريا تمكّن من تلبية متطلبات الضمانات التي حددتها الجهات المانحة، بزيادة قدرها 34 في المائة مقابل عام 2024.

176- وفي إطار الإجراءات الواردة في رد الإدارة على التوصيات المنبثقة عن تقييم السياسة البيئية للبرنامج - وتحديد التوصية 4-1 بشأن وضع مؤشرات تكاملية لتتبع تعميم الضمانات - أدرج مؤشر شامل جديد للضمانات في إطار النتائج المؤسسية الموافق عليه للفترة 2026-2029. ويتتبع هذا المؤشر نسبة المكاتب القطرية التي لديها خطط إدارة موافق عليها تتضمن تدابير تخفيف المخاطر البيئية، ويوفر أساساً لرصد التقدم المحرز في إدارة المخاطر البيئية في برامج البرنامج.

177- وأفادت تقييمات مستقلة أجريت في عام 2025 بعدم اتساق النهج المتبعة إزاء الاستدامة البيئية ومحدودية نطاق التدخلات، على الرغم من أن تنفيذ الإجراءات الاستباقية ونظم الإنذار المبكر وقر حماية بيئية في بعض البلدان.

<sup>73</sup> تعالج التدخلات المراعية للتغذية الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية.

<sup>74</sup> بنغلاديش، ونيبال، وباكستان، وسري لانكا.

### 6-3 التقدم المحرز في نهج محور العمل الإنساني والتنمية والسلام

- 178- عزز البرنامج مراعاة ظروف النزاع في جميع عملياته. وأدمجت وحدة لتقييم مراعاة ظروف النزاع في الأداة المتكاملة لتحليل السياق الشامل وتقييم المخاطر، ونُفذت في دولة بوليفيا المتعددة القوميات وهايتي، ومالي، والنيجر، ورواندا. ووضعت وحدات مخصصة لمراعاة ظروف النزاع بوصفها جزءا حاسم الأهمية من تدريب البرنامج الجديد على حالات الطوارئ المعقدة. وفي عام 2025، أصبح استخدام مؤشر مراعاة ظروف النزاع إلزاميا، وأبلغ 42 مكتبا قطريا عنه.
- 179- وبدأ في عام 2025 تنفيذ مشروعين يمولهما صندوق بناء السلام. ويعزز مشروع القدرة على الصمود والتمكين والوصول وبناء السلام، المنفذ بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، تماسك النسيج الاجتماعي على طول الحدود بين ليبيريا وسيراليون. وفي موزامبيق، يعزز مشروع الأرض والمياه والسلام، المنفذ بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تماسك النسيج الاجتماعي بين النازحين داخليا والعائدين والمجتمعات المحلية المضيفة في كابو ديلغادو. واستمر في عام 2025 تنفيذ خمسة مشاريع أخرى يمولها صندوق بناء السلام في غامبيا وغينيا - بيساو وهندوراس وكينيا وليبيريا.
- 180- ودعم البرنامج تفعيل محور العمل الإنساني والتنمية والسلام في منطقة الساحل من خلال شراكة القدرة على الصمود في منطقة الساحل الممولة من ألمانيا، والتي يشترك في قيادتها مع اليونيسف والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، في بوركينافاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر. واستنادا إلى عمل البرنامج الواسع في مجال القدرة على الصمود، تعمل شراكة القدرة على الصمود في منطقة الساحل على مواصلة المساعدات الإنسانية مع حصول القدرة على الصمود والسلام في الأجل المتوسط، بما في ذلك تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي من خلال البرمجة المنسقة والمتعددة القطاعات.

### 7-3 سلاسل الإمداد الإنسانية وخدمات التنفيذ

جهود البرنامج المتعلقة بسلسلة الإمداد والتنفيذ لمواجهة الجوع في عام 2025				
1 575	240 ألفا	2.4 مليون طن متري	1.04 مليار دولار أمريكي	1.34 مليار دولار أمريكي
شركا تفقوا الدعم عبر جميع خدمات سلسلة الإمداد والتنفيذ التي يقدمها البرنامج	من الركاب الإنسانيين والإنمائيين والديبلوماسيين الذين تم نقلهم عبر الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة	من الأغذية المسلمة 2.2 مليار دولار أمريكي تم توزيعهم على الأشخاص المحتاجين عن طريق التحويلات القائمة على النقد والقسائم	قيمة السلع والخدمات المشتراة	إجمالي قيمة الخدمات اللوجستية المتعاقد عليها* * الحجم الذي تم تناوله في عام 2025 من خلال طرائق النقل المختلفة بما في ذلك العمليات اللوجستية والشحن والطيران

- 181- يدير البرنامج أكبر سلسلة إمداد إنسانية في منظومة الأمم المتحدة. ففي كل يوم من أيام عام 2025، كان لدى البرنامج في المتوسط 136 سفينة في أعالي البحار وأكثر من 4 300 شاحنة على الطرق لتسليم الأغذية والإمدادات، و59 طائرة في الأجواء توفر الوصول الآمن للعاملين في المجال الإنساني لصالح البرنامج والشركاء. ودُعمت عمليات البرنامج بضوابط مالية قوية ونظم لضمان التنفيذ وأدوات لإدارة الهوية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، تُستخدم للحفاظ على أكبر سجل للمستفيدين وإزالة السجلات المكررة.
- 182- وحقق البرنامج تكاليف شحن ونقل أقل بنحو 20 في المائة من أسعار السوق مستفيدا من حجم عملياته ومعرفته العميقة بالأسواق المحلية، في حين عمل عن كثب مع الشركاء المحليين للوصول إلى المجتمعات المحلية النائية التي يصعب الوصول إليها وتعزيز قدراتها.
- 183- ويخدم البرنامج أيضا المجتمع الإنساني الأوسع ويؤدي دورا محوريا في منظومة الأمم المتحدة، حيث يدير الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية ومجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ، ويشغل دائرة خدمات الشحن البحري الداخلية الوحيدة في الأمم المتحدة.
- 184- وحافظ البرنامج، بوصفه الوكالة الرائدة في مجموعة اللوجستيات، على ريادته في حالات الطوارئ. ومن خلال شراكات سريعة ومرنة ومبنية استراتيجيا مع الجهات المانحة وشركات اللوجستيات الرائدة في القطاع الخاص والمجتمع الإنساني الأوسع، مكّنت مجموعة اللوجستيات العمليات الميدانية من الاستجابة بمزيد من الفعالية في بعض أصعب السياقات. وسرّعت هذه الشراكات تسليم إمدادات إنقاذ الأرواح، ودعمت الشركاء الوطنيين في المناطق النائية من بوركينافاسو من خلال عمليات نقل جوي، ونقلت 100 طن متري من البسكويت المقوى جوا ومن دون مقابل إلى جنوب السودان، ووسّعت خدمات التخزين والمناولة المقدمة مجانا في الأردن ولبنان وميانمار وبلدان أخرى. وعززت مساهمات من قبيل حاويات تخزين الوقود الموافق عليها من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس لصالح الهلال

الأحمر المصري، ودعم تقييمات القدرات اللوجستية، والتدريب الموجه لموظفي الشركاء الوطنيين، من الجاهزية والاستمرارية التشغيلية. وأسفرت هذه الجهود مجتمعة عن وفورات في التكاليف تجاوزت 1.6 مليون دولار أمريكي مع الحفاظ على استمرار تدفق المساعدات الإنسانية الحاسمة الأهمية.

**185-** وعزز البرنامج في عام 2025، من خلال نظم التنفيذ الرقمية، إدارة الهوية والبيانات الخاصة بالمستفيدين، وتسجيل المستفيدين وإزالة الازدواجية، وعمليات المطابقة، وأدوات الدفع، وطرح منصته الرقمية لإدارة معلومات المستفيدين والتحويلات (SCOPE) في المساعدة الغذائية العينية.

**186-** وعزز البرنامج قدرات ثمانية موردين للأغذية المغذية المتخصصة، سبعة منهم في أفريقيا، مما دعم البرنامج والشركاء الإنسانيين الآخرين في تقديم مساعدة غذائية آمنة وعالية الجودة إلى الأشخاص الضعفاء ذوي الاحتياجات التغذوية الخاصة. وبالتوازي مع ذلك، أدى البرنامج دورا محوريا في وضع معايير دولية لسلامة الأغذية وجودتها من خلال المساهمة في هيئات وضع المعايير مثل لجنة الدستور الغذائي والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وواصل البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة أيضا مشروع "المعايير والمساءلة من أجل إغاثة فعالة"، وأنشأ جماعة ممارسين تضم أكثر من 30 خبيرا من تخصصات متعددة، وتتيح للوكالات الإنسانية منصة للعمل المشترك من أجل معالجة التحديات المرتبطة بسلامة الأغذية وجودتها وضمان صحة المستفيدين في حالات الطوارئ.

**187-** وحقق مشروع البرنامج للتتبع والتعقب تقدما تحويليا، ووضع البرنامج في مكانة رائدة عالميا في مجال التتبع الرقمي من أجل الضمان الشامل من البداية حتى النهاية. ومن خلال ابتكارات من قبيل بطاقة المخزون الرقمية - وهي حل لإدارة المخزونات التي يحتفظ بها الشركاء المتعاونون - ووثائق الشحن المرمزة برمز الاستجابة السريعة، وقوائم التعبئة الرقمية للموردين، سعى المشروع إلى الاستعاضة عن العمليات الورقية البدوية بنظم آنية قائمة على البيانات، توفر رؤية واضحة في المراحل الأولية والوسطى وفي "الميل الأخير". وعززت هذه الأدوات الكفاءة التشغيلية، وقُصت أعباء العمل اليدوي، وعززت الجاهزية لعمليات المراجعة، ومكّنت من تحسين عملية صنع القرار، مما ساهم في تجنب التكاليف من خلال تقليص جهود المطابقة وتقليل حالات التباين وتسريع معالجة إشعارات استلام البضائع. وعزز المشروع التقدم المحرز في إطار جميع ركائز خارطة طريق سلسلة الإمداد والتنفيذ للفترة 2020-2025 من خلال توحيد العمليات ومواءمة البيانات وتكامل النظم وتحسين إبلاغ الشركاء. وأثبت الأبطال الميدانيون في تشاد وإثيوبيا وغينيا وموريتانيا قابلية العمليات للتوسيع.

**188-** وحدد البرنامج، في ظل تراجع التمويل المقدم من الجهات المانحة وتساعد التوقعات بكفاءة التنفيذ مع الضمان، المحركات الرئيسية للكفاءة في عمليات سلسلة الإمداد، وشملت الشراء في أوقات أقرب إلى موسم الحصاد، وتحسين السيطرة على احتجاز السلع وغرامات التأخير، وتعزيز إدارة الممرات وشبكات سلسلة الإمداد، وضمان إزالة الازدواجية من قوائم المستفيدين. وأطلق الفريق العالمي لإدارة الممرات على وجه الخصوص مبادرة موجهة للكفاءة في عام 2025 تهدف إلى تحقيق خفض بنسبة 15 في المائة في ميزانية الممرات. وحققت المبادرة وفورات فعلية من خلال الترشيد الأمثل للملاك الوظيفي ودمج المستودعات وتبسيط البصمة التشغيلية للبرنامج. ودعم البرنامج العمليات في جنوب السودان خلال موسم التخزين المسبق الذي يسبق هطول الأمطار الغزيرة، مما ضمن استلام أكثر من 100 000 طن متري من السلع داخل البلد في الوقت المحدد. ومكّنت المشاركة المبكرة في ما يخص العمليات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من التخزين المسبق المؤقت للمخزونات داخل البلد وفي رواندا عندما فرضت قيود على الوصول إلى نقاط التوزيع، مما سرّع عمليات الإرسال بمجرد تحسّن الحالة الأمنية.

**189-** وخلص التقييم الاستراتيجي لخارطة طريق سلسلة الإمداد إلى أنه خلال تنفيذ الخارطة، مكّنت البنية التحتية لسلسلة الإمداد في البرنامج وآليات الاستجابة السريعة من الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ وقدمت دعما للنظم الوطنية. ونظرا لحجم التغيير في المشهد الإنساني، أشار التقييم إلى أن هناك حاجة الآن إلى تحديث استراتيجي، مع مراعاة إصلاحات مبادرة الأمم المتحدة 80، وتحسين نظم التنفيذ.

## 4- الجزء الرابع: أداء الإدارة

190- يشمل إطار النتائج المؤسسية للفترة 2022-2025 سبع نتائج إدارة و21 ناتجا من نواتج نتائج الإدارة، تُستخدم في توجيه التخطيط وتقييم الأداء في جميع عوامل التمكين التنظيمية في البرنامج. وأكدت خطة الإدارة للفترة 2025-2027 من جديد تركيز البرنامج على الاستعداد للاستجابة لحالات الطوارئ، مع زيادة التركيز على القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ، وتنويع قاعدة الموارد، ومكاسب الكفاءة، وتعزيز واجب الرعاية وثقافة مكان العمل.

### النقاط البارزة في هذا القسم

- ◀ تحققت أداء الإدارة في عام 2025 في ظل انكماش حاد في التمويل وقدر كبير من عدم اليقين. وفي منتصف العام، تُقدت توقعات المساهمات بالخفض بنحو 20 في المائة، مما قيد بصورة كبيرة نطاق العمليات والقدرة على التنفيذ والتوظيف والنظم ووظائف الدعم، وتطلب إجراء مفاضلات صعبة وتعديل الخطط والتوقعات بالخفض.
- ◀ قُيِّمت نتائج الإدارة السبع جميعها على أنها "تحققت" أو "تجاوزت الهدف" في عام 2025. غير أن ذلك يعتبر عن الحفاظ على الوظائف الإدارية الأساسية في ظل خفض مستوى الطموح، مع استيعاب مخاطر تشغيلية ومؤسسية متزايدة، وليس عن الحفاظ على تقديم المساعدة أو توسيع نطاقها.
- ◀ تحققت 18 ناتجا من أصل 21 ناتجا من نواتج نتائج الإدارة أو تجاوز الهدف ضمن نطاق تشغيلي مخفّض بصورة جوهرية. ولم تتحقق ثلاثة نواتج هي: الناتج 1-3 (عمليات معززة في حالات الطوارئ)، والناتج 5-1 (أداء الحصائل على مستوى الخطط الاستراتيجية القطرية)، والناتج 6-1 (بيانات أكثر وأفضل لاتخاذ القرارات). ولا يعتبر عدم تحقق هذه النواتج الثلاثة عن ثغرات في نوايا الإدارة أو في تحديد الأولويات، بل جاء نتيجة لنقص التمويل، والقيود المفروضة على الوصول الإنساني، وإعادة تشكيل النظم، ونقل البيانات، والصدمات الخارجية المتفاقمة، مما قيد التنفيذ واكتمال البيانات.
- ◀ ظلت الاستجابة لحالات الطوارئ والشراكات والابتكار مجالات قوة نسبية في ظل القيود المشددة. وبقي الوفاء بمتطلبات القدرة الاحتياطية على تلبية الاحتياجات المفاجئة ودعم عمليات توسيع النطاق المؤسسي قوية، في حين واصلت الشراكات مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والمشاركة مع القطاع الخاص، والعمل الاستباقي، وخدمات الابتكار تحقيق أداء جيد، وإن كان على نطاق أضيق ومع نشر أكثر انتقائية للدعم المؤسسي.
- ◀ ظلت عوامل التمكين الإدارية الأساسية فاعلة غير أنها رزحت تحت ضغط مستمر. واستوفت إدارة شؤون العاملين وتعبئة الموارد والتخطيط والرقابة والتعلم، وعوامل التمكين الرقمية التوقعات بوجه عام؛ غير أن الأداء كان متفاوتا في المجالات التي تتطلب استثمارا مستداما وتكامل النظم ومتابعة التنفيذ، مما يعتبر عن ضغط التمويل والتحول التنظيمي الجاري.
- ◀ أعطت الإدارة المالية الأولوية لاحتواء التكاليف وإعادة تحديد الأولويات وإدارة المخاطر من أجل حماية مساعدات إنقاذ الأرواح. وخفضت تدابير احتواء التكاليف الموافق عليها نفقات دعم البرامج والإدارة بنحو 10 في المائة، وأعيد تخصيص الموارد لحماية الحد الأدنى من الاستمرارية التشغيلية والضمان، وساهمت مكاسب الكفاءة في تحقيق استقرار المنظمة بدلا من التعويض عن انخفاض التمويل والقدرة على التنفيذ، مع بقائها متوائمة مع الأولويات المؤسسية.

## 1-4 الإنجازات والنفقات بحسب نتائج الإدارة

191- يبين الجدول رابعا-1، لكل نتيجة من نتائج الإدارة، الحالة العامة للإنجاز في ما يخص مؤشرات الأداء الرئيسية، ومخصصات الميزانية الأساسية المقررة، ومعدل استخدام الميزانية في عام 2025. وترد القائمة الكاملة لنواتج نتائج الإدارة ومؤشرات الأداء الرئيسية في الملحق الرابع - ألف، إلى جانب معلومات إضافية عن النتائج.

192- وحقق البرنامج إجمالاً نتائج الإدارة السبع جميعها، و18 من أصل 21 ناتجاً من نواتج نتائج الإدارة، على الرغم من انخفاض التمويل الذي يعبر عن الاتجاهات التنافسية العالمية في القطاع الإنساني. وتراوحت معدلات استخدام الميزانية الأساسية في إطار نتائج الإدارة بين 83 و112 في المائة من المخصصات الأساسية المقررة، مما يعبر أساساً عن التخفيضات في ميزانية دعم البرامج والإدارة الفعلية. وكانت معدلات التنفيذ الأعلى في إطار نتيجتي الإدارة 1 و4 مدفوعة أساساً بالصناديق الاستثمارية والحسابات الخاصة والمبادرات المؤسسية الحاسمة، على النحو المبين في الجدول رابعاً-2. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الأرصد الافتتاحية الفعلية كانت أعلى من تلك المقتررة خلال التخطيط، وإلى أن إيرادات المساهمات لبعض الصناديق الاستثمارية تجاوزت توقعاتها.

### الجدول رابعاً-1: الميزانية الأساسية المقررة ومعدلات التنفيذ وحالة الإنجاز

في ما يخص مؤشرات الأداء الرئيسية بحسب نتيجة الإدارة، 2025

نتيجة الإدارة	حالة تحقيق نتيجة الإدارة	الميزانية الأساسية الأصلية المقررة (بملايين الدولارات الأمريكية)	معدل تنفيذ الميزانية (بالنسبة المئوية)
1- الفعالية في حالات الطوارئ	تحققت	115.4	107
2- إدارة شؤون العاملين	تحققت	88.4	99
3- الدخول في شراكات فعالة	تجاوزت الهدف	137.1	92
4- التمويل الفعال من أجل القضاء التام على الجوع	تحققت	102.2	112
5- الأدلة والتعلم	تحققت	96.8	88
6- الاستفادة من التكنولوجيا	تحققت	81.1	83
7- الاستفادة من الابتكار	تجاوزت الهدف	18.6	85
غير منسوبة إلى نتيجة إدارة	لا يوجد	55.7	98
المجموع		695.3	97

### الجدول رابعاً-2: الميزانية الأساسية المقررة والفعالية بحسب مصدر التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	الأصلية المقررة	الفعالية	الفرق
دعم البرامج والإدارة	480.0	432.3	(47.7)
المبادرات المؤسسية الحاسمة	47.4	55.4	8.0
الصناديق الاستثمارية والحسابات الخاصة	151.6	174.5	22.9
مصادر التمويل الأخرى	16.2	12.5	(3.7)
المجموع	695.2	674.7	(20.5)

### نتيجة الإدارة 1: الفعالية في حالات الطوارئ - تحققت

193- تحققت نتيجة الإدارة 1 إجمالاً، حيث تحقق كل من الناتج 1-1 بشأن "القدرة في حالات الطوارئ والقدرة الاحتياطية لتلبية الاحتياجات المفاجئة" والناتج 2-1 بشأن "الاستجابة لحالات الطوارئ في الوقت المناسب (الوقائية)" وفقاً لمبدأ عدم الندم". ولم يتحقق الناتج 1-3 بشأن "عمليات معرزة في حالات الطوارئ" بسبب توقف مؤقت في نظام الإبلاغ الخاص بنظام الإنذار المؤسسي. وعلى الرغم من عدم تحقق الرقم المستهدف في ما يتعلق بالإبلاغ من خلال نظام الإنذار المؤسسي، فإن العمل المنجز في عام 2025 عزز الأساس لعملية إدارة حالات طوارئ مؤسسية أكثر تكاملاً وحسن توقيت وموثوقية في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، حافظ البرنامج على قدرة احتياطية لتلبية الاحتياجات المفاجئة قوية وقدرة على توسيع النطاق للاستجابة لحالات الطوارئ.

**الناتج 1-1: القدرة في حالات الطوارئ والقدرة الاحتياطية لتلبية الاحتياجات المفاجئة - تحقق**

194- كان الأداء في إطار الناتج 1-1 متفاوتاً، حيث جاء أحد مؤشرات الأداء الرئيسية أقل بكثير من هدفه وتجاوز مؤشر آخر التوقعات. وسجل البرنامج 1 795 يوماً من النشر في عمليات الطوارئ، وهو أقل بكثير من الهدف البالغ  $\leq 200$  4 يوماً، مما يشير إلى أن القدرة المقررة للنشر الاحتياطي لتلبية الاحتياجات المفاجئة لم تتحقق بالكامل. وفي الوقت نفسه، تم الوفاء بنسبة 98 في المائة من طلبات القدرة الاحتياطية الحرجة لتلبية الاحتياجات المفاجئة التي نسقتها خلية تنسيق القدرة الاحتياطية العالمية لتلبية الاحتياجات المفاجئة، متجاوزة الهدف المحدد بنسبة  $\leq 85$  في المائة. ودعمت عمليات النشر هذه عمليات الطوارئ الكبرى والعمليات العالية المخاطر، بما في ذلك في بوركينافاسو، وكمبوديا، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقطاع غزة، وغواتيمالا، وهايتي، وجامايكا، والصومال، والسودان. وعلى الرغم من النقص في أيام النشر، فُيِّم الناتج بأنه تحقق، مما يعبر عن قدرة البرنامج على تحديد الأولويات وتلبية الغالبية العظمى من طلبات القدرة الاحتياطية الحرجة لتلبية الاحتياجات المفاجئة، والحفاظ على دعم فعال لحالات الطوارئ حيثما تشتد الحاجة إليه.

195- وأنجزت أفرقة الرقابة على الطيران 97 تقييماً للمخاطر، مما حافظ على سلامة العمليات الجوية الإنسانية. وساعدت وظائف الدعم اللوجستي، بما في ذلك للتوريد العالمي والتعاقد والنقل البحري وتحديث معايير المجموعات، في الحفاظ على استمرارية سلاسل الإمداد في الأزمات المعقدة. وقدمت أفرقة الهندسة البنّية التحتية الأساسية ودعمت تخطيط المواقع في كل حالة طوارئ تطلبت تدخلها. وحسّن مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية جاهزية التخزين المسبق والإرسال من خلال تعزيز إدارة المخزون والرصد الرقمي. وساهمت عوامل التمكين هذه في قدرة البرنامج على تلبية جميع طلبات القدرة الاحتياطية لتلبية الاحتياجات المفاجئة تقريباً والحفاظ على الاستمرارية التشغيلية طوال حالات الطوارئ الكبرى.

**الناتج 1-2: ضمان الاستجابة لحالات الطوارئ في الوقت المناسب وفقاً لمبدأ "عدم الندم" - تجاوز الهدف**

196- في ما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ في الوقت المناسب، تجاوز البرنامج التوقعات إجمالاً في عام 2025، مدعوماً بالإجراءات الاستباقية وتعبئة القدرة الاحتياطية السريعة لتلبية الاحتياجات المفاجئة، غير أن الأداء تفاوت بين الآليات المؤسسية. وصُنِّف ما مجموعه 34 مكتباً قطرياً في نظام الإنذار المؤسسي مرة واحدة على الأقل خلال العام، مما وُفِّر أساساً مؤسسياً لقرارات تحديد الأولويات وإمكانية الحصول على التمويل بالسلف. غير أن 16 بلداً فقط - أي 47 في المائة - من تلك البلدان حصلت على مخصصات من حساب الاستجابة العاجلة، مقابل هدف محدد بنسبة 90 في المائة من البلدان المستفيدة من التمويل بالسلف.

197- وفي الوقت نفسه، كان حسن توقيت عمليات النشر الاحتياطي لتلبية الاحتياجات المفاجئة للاستجابات لحالات الطوارئ التي تستدعي "توسيع النطاق المؤسسي" قوياً. ومن بين 71 طلباً من طلبات القدرة الاحتياطية الحرجة لتلبية الاحتياجات المفاجئة المرتبطة بحالات الطوارئ التي تستدعي توسيع النطاق المؤسسي، تم الوفاء بنسبة 99 في المائة منها، متجاوزة بكثير الهدف المحدد بنسبة  $\leq 85$  في المائة، مما ضمن النشر السريع للخبرات التشغيلية في الأزمات ذات الأولوية القصوى.

198- وواصلت آليات العمل الاستباقي تعزيز نهج البرنامج القائم على مبدأ "عدم الندم". ونُفِّذ 14 إجراء استباقياً في عام 2025، مقابل هدف محدد بعشرة إجراءات، مما أتاح توزيع تحويلات وقائية قائمة على النقد، وإرسال رسائل الإنذار المبكر، والتخزين المسبق للإمدادات الأساسية. وأتاح تميم تمويل منقح للمكاتب القطرية المؤهلة الحصول على الموارد اللازمة للعمل الاستباقي في غضون دقائق من تفعيل استجابة لحالات الطوارئ، مما قلّص المهل الزمنية وزاد من القدرة على التنبؤ بالاستجابة.

199- وعززت أنشطة الاستعداد لحالات الطوارئ، بما في ذلك عمليات المحاكاة وتحليلات المخاطر، الجاهزية في البيئات العالية المخاطر. وبالتوازي مع ذلك، ساعد 36 مكتباً قطرياً في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الوطنية المستجيبة للصدمات، مما دعم الحكومات في استباق الاحتياجات والاستجابة بسرعة أكبر عند وقوع الصدمات.

200- وعلى الرغم من أن نسبة البلدان المصنفة في نظام الإنذار المؤسسي التي استفادت من حساب الاستجابة العاجلة كانت أقل مما هو مقرر، فإن التغطية القوية للإجراءات الاستباقية، والوفاء السريع بطلبات القدرة الاحتياطية لتلبية الاحتياجات المفاجئة

لعمليات توسيع النطاق المؤسسي، وتدابير الاستعداد المعززة، وضمنت الحفاظ البرنامج على استجابات لحالات الطوارئ في الوقت المناسب وملائمة للسياسات طوال عام 2025.

### الناتج 1-3: عمليات معززة في حالات الطوارئ - لم يتحقق

201- أصدر البرنامج ثلاثة تقارير لنظام الإنذار المؤسسي في عام 2025، وهو أقل من الهدف السنوي المحدد بستة تقارير. وغلقت الإبلاغ مؤقتاً للسماح بنقل ملكية النظام وإجراء المشاورات الداخلية وإعادة تشكيل منصة نظام الإنذار المؤسسي، لضمان معالجة المسائل الهيكلية قبل الاستئناف الكامل للنظام. ويمثل هذا التعليق السبب الرئيسي لعدم تحقق الناتج.

202- وعلى الرغم من الانقطاع المؤقت في الإبلاغ الرسمي عبر نظام الإنذار المؤسسي، واصل البرنامج تحديد العمليات العالية المخاطر والمعرضة للمخاطر وتحديد أولوياتها من خلال ترتيبات الحوكمة الخاصة بحالات الطوارئ القائمة، بما في ذلك صنع القرارات المتعلقة بعمليات توسيع النطاق المؤسسي، وآليات ضمان معالجة المسائل على المستويات المناسبة من الإدارة العليا، وتحليلات المخاطر الإقليمية، والرصد التشغيلي في الوقت الفعلي. وضمنت العمليات هذه الاستمرار في رصد المخاطر الحرجة ومعالجتها على المستوى المؤسسي المناسب خلال الفترة الانتقالية.

203- وبالتوازي مع ذلك، عزز البرنامج تنفيذ عمليات الطوارئ المؤسسية وعمليات الضمان فيه. وعززت نظم إدارة سلسلة الإمداد من خلال تحسين أدوات تتبع المخزون وتوريده وإدارته، مما ساهم في تحقيق تدفقات عمل أكثر قابلية للتنبؤ وأفضل تنسيقاً في سياقات حالات الطوارئ. وعززت الرؤية الرقمية لعمليات "الميل الأول" و"الميل الأخير"، مما عزز الرقابة الشاملة على السلع الإنسانية. وعززت التوجهات التقنية المحدثة بشأن اللوجستيات وجودة الأغذية والاستعداد لحالات الطوارئ معايير إدارة المخاطر المؤسسية والضمان التشغيلي.

204- وضمنت هذه التدابير مجتمعة الاستمرارية في تحديد أولويات المخاطر الاستراتيجية وتنفيذ العمليات على حد سواء، في أثناء إعادة تشكيل المنصة الخاصة بنظام الإنذار المؤسسي.

205- وعلى الرغم من عدم تحقق الرقم المستهدف في ما يتعلق بالإبلاغ من خلال نظام الإنذار المؤسسي، فإن العمل المنجز في عام 2025 أرسى أساساً قويا لعملية أكثر تكاملاً وحسن توقيت وموثوقية لإدارة حالات الطوارئ المؤسسية في المستقبل.

### نتيجة الإدارة 2: إدارة شؤون العاملين - تحققت

206- تحققت نتيجة الإدارة 2 إجمالاً في عام 2025. وتجاوز الناتج 1-2 بشأن "تنفيذ ممارسات سريعة ومرنة بشأن إدارة شؤون العاملين" التوقعات، مما يعبر عن ثبات مرونة القوة العاملة واستمرارية خدمات إدارة الموارد البشرية خلال فترة تحول تنظيمي كبير. وقُيم كل من الناتج 2-2 بشأن "تعزيز قوة عاملة عالية الأداء ومتطورة والحفاظ عليها"، والناتج 2-3 بشأن "زيادة تنوع القوة العاملة"، والناتج 2-4 بشأن "توفير بيئة عمل تتسم بالرعاية والدعم" بأنها تحققت.

207- وفي حين استوفى الأداء العام التوقعات، لم تبلغ ثلاثة من مؤشرات الأداء الرئيسية أهدافها السنوية، وهي: معدل الامتثال لنظام تعزيز الأداء والكفاءة، والنسبة المئوية من المكاتب القطرية التي لديها منسقون معيّنون للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين أتموا التدريب الإلزامي، ويندرج كلاهما في إطار الناتج 2-2؛ والنسبة المئوية من النساء بين الموظفين الدوليين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين، في إطار الناتج 2-3. ويرجع السبب وراء النقص أساساً إلى التحولات من نظام إلى آخر، ومواءمة القوة العاملة، وظروف التوظيف المقيدة. وتُظهر النتائج قدرة البرنامج على الحفاظ على الوظائف الأساسية لإدارة شؤون العاملين والتقيّد بمعايير واجب الرعاية في ظل ضغوط تشغيلية استثنائية.

### الناتج 1-2: تنفيذ ممارسات سريعة ومرنة بشأن إدارة شؤون العاملين - تجاوز الهدف

208- حافظ البرنامج على ممارسات فعالة وقابلة للتكيف لإدارة شؤون العاملين طوال عام 2025. وبلغت نسبة القوة العاملة المعينة بعقود قصيرة الأجل 42 في المائة، وهي أقل من الحد الأقصى البالغ 46 في المائة، مما يعبر عن التقدم المحرز في تحقيق التوازن المناسب بين العقود القصيرة الأجل والعقود الأطول أجلاً.

209- وركز العمل الداعم لهذا الناتج على ضمان إدارة شروط التوظيف في الوقت المناسب وبدقة لكل من الموظفين بعقود محددة المدة وقصيرة الأجل. وشملت الخدمات المقدمة للموظفين بعقود محددة المدة العقود والاستحقاقات والمزايا وخدمات التنقل وإدارة كشوف المرتبات للموظفين المنتشرين على المستوى العالمي. أما بالنسبة للموظفين بعقود قصيرة الأجل، فقد تمت المحافظة على إدارة العقود طوال دورة حياتها على مدار العام. وضمنت شعبة الموارد البشرية استمرارية معالجة تغييرات العقود وانتقال الموظفين من وظيفة إلى أخرى وكشوف المرتبات، مع دعم مبادرة مواءمة القوة العاملة قصيرة الأجل وإدارة عبء العمل اليومي المتزايد المرتبط بالتحديات المرتبطة بالنظم.

210- وساهمت أنشطة التوظيف في الحفاظ على ممارسات مرنة لإدارة شؤون العاملين. وشمل هذا العمل إدارة عمليات التوظيف للموظفين الدوليين من الفئة الفنية والموظفين بعقود طويلة الأجل وموظفي الخدمات العامة، وتحديث مجموعات "المواهب الدولية المستقبلية" وترحيلها إلى منصة Workday، ووضع مفهوم جديد لمجمع المواهب. وبالتوازي مع ذلك، أُحرز تقدم في برامج "المواهب الشابة"، بما في ذلك العمل مع الجهات المانحة الداعمة لوظائف جديدة للموظفين الفنيين المبتدئين، ووضع إطار جديد للزمالات - وهو مجموعة أنشطة تدعم تنمية المواهب للموظفين في المراحل المبكرة من مسيرتهم المهنية، وليس مفهوم مجمع المواهب بحد ذاته.

211- وساهم الدعم المقدم إلى الإدارة العليا في وظيفة الموارد البشرية، بما في ذلك تحديثات السياسات والتنسيق بين الإدارات والتوجيه الاستراتيجي بشأن القوة العاملة، في الحفاظ على معايير متسقة لإدارة شؤون العاملين في وقت يشهد تحولاً تنظيمياً كبيراً. وأتاحت هذه الجهود مجتمعة للبرنامج تقديم خدمات موارد بشرية سريعة وموثوقة، والحفاظ على سلامة العقود، ودعم المديرين والموظفين طوال عام حافل بالتحديات.

## الناتج 2-2: تعزيز قوة عاملة عالية الأداء ومتطورة والحفاظ عليها- تحقق

212- استوفى البرنامج في عام 2025 التوقعات إجمالاً في إطار الناتج 2-2، حيث عبّر الأداء في ما يخص مؤشرات الأداء الرئيسية عن استمرار التقدم في حماية السلوك في مكان العمل وتعزيز المساواة خلال فترة تحول تنظيمي كبير. ومن بين مؤشرات الأداء الرئيسية الخمسة في إطار هذا الناتج، تجاوزت ثلاثة منها أهدافها السنوية ولم يبلغ اثنان أهدافهما. ومؤشرا الأداء الرئيسيان اللذان لم يبلغا هدفهما هما: معدل الامتثال لبرنامج تعزيز الأداء والكفاءة، ونسبة المنسقين المعيّنين للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذين أتموا التدريب الإلزامي، وقد تأثر كلاهما بإعادة مواءمة القوة العاملة وتوقيت التعيينات.

213- وكان التقدم قوياً في تنفيذ تدابير الوقاية والتواصل للتوعية. ونفذ 82 في المائة من المكاتب القطرية الأدوات المؤسسية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتوعية، مقابل هدف محدد بنسبة  $\leq 75$  في المائة؛ وأتم 98 في المائة من الموظفين التدريب الإلزامي على منع التمييز والفساد والاستغلال والانتهاك الجنسيين والسلوك المسيء، مقابل هدف محدد بنسبة  $\leq 95$  في المائة؛ ونفذت جميع المكاتب مبادرات التوعية المؤسسية بشأن منع السلوك المسيء، مقابل هدف محدد بنسبة  $\leq 90$  في المائة. وتعتبر هذه النتائج عن تركيز البرنامج المستمر على معايير السلوك المتوقعة.

214- وفي إطار أنشطة العلاقات في مكان العمل التابعة لوظيفة الموارد البشرية، قُدم دعم موجه بشأن مسائل مكان العمل والشواغل السلوكية. وعالجت الوظيفة 205 حالات تطلبت تدخل الإدارة، وطبقت 36 حالة تعليق للموظفين كتدابير وقائية بانتظار التحقيق، وفقاً للإجراءات المعمول بها. وبالتوازي مع ذلك، شاركت شعبة الموارد البشرية في قيادة وضع استراتيجية موحدة على نطاق البرنامج بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والمضايقات، مما عزز تدابير الوقاية وتخفيف المخاطر وأطر المساواة. وعززت هذه الأنشطة الحفاظ على بيئة عمل تتسم بالاحترام والأمان خلال عام شهد تغييرات متزايدة.

215- وبالإضافة إلى ذلك، ساعد مكتب التقييم، من خلال تنفيذ سياسة التقييم وميثاقه واستراتيجيته، والمشاركة في آليات الحوكمة مثل الفريق التوجيهي لوظيفة التقييم ولجان التقييم الإقليمية، في الحفاظ على الاتساق في ترتيبات التقييم وتعزيز استخدام الأدلة في صنع قرارات الإدارة. وعلى الرغم من أن هذا العمل لا يرتبط مباشرة بوظيفة إدارة شؤون العاملين، فإنه يساهم بصورة غير مباشرة في المنظومة الأوسع للمساءلة الإدارية التي يقوم عليها الالتزام بمعايير السلوك والأداء المتوقعة على نطاق البرنامج.

**النتائج 2-3: زيادة تنوع القوة العاملة - تحقق**

**216-** حقق البرنامج النتائج 2-3 في عام 2025، مع أداء متفاوت في المؤشرات الثلاثة في إطار هذا الناتج. واستوفت المنظمة الهدف المتعلق بتحقيق أو تجاوز مؤشرات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث تم تحقيق أو تجاوز 50 في المائة من تلك المؤشرات مقابل هدف محدد بنسبة  $\leq 45$  في المائة، مما يعبر عن استمرار المواءمة مع معايير خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين. واستوفى البرنامج أيضا مؤشر التوظيف في استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، مع الحفاظ على الأدوات والممارسات التي تدعم التوظيف الشامل للجميع، بما في ذلك توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للمرشحين منذ أول تعامل لهم مع البرنامج، وتعزيز الوعي بمسائل الإعاقة من خلال شبكات الموظفين.

**217-** وكان التقدم محدودا أكثر في ما يتعلق بمؤشر البرنامج للتكافؤ الداخلي بين الجنسين. ومثلت النساء نسبة 42 في المائة من الموظفين الدوليين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين في نهاية عام 2025، وهي أقل من الهدف المحدد بنسبة  $\leq 47$  في المائة. وتعتبر هذه النتيجة عن بيئة توظيف مقيدة حدثت من فرص زيادة تمثيل المرأة، وإن كانت المنظمة قد حافظت على مستواها المسجل في عام 2024، متجنباً التراجع.

**218-** ويظهر الأداء في إطار الناتج 2-3 بوجه عام استمرار المواءمة المؤسسية مع الالتزامات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التنوع والشمول، مع تأكيد ضرورة تجديد التركيز على التكافؤ بين الجنسين عندما تسمح فرص التوظيف بذلك.

**النتائج 2-4: توفير بيئة عمل تتسم بالرعاية والدعم - تحقق**

**219-** حافظ البرنامج في عام 2025 على بيئة عمل آمنة وتوفر الرعاية، وهو ما تعتبر عنه نسبة الامتثال لإطار إدارة الأمن البالغة 92 في المائة، مقابل هدف محدد بنسبة  $\leq 90$  في المائة. وتعتبر هذه النتيجة عن الجهود المنسقة في وظائف الموارد البشرية والأمن والمرافق للحفاظ على استمرارية القوة العاملة خلال تحول تنظيمي واسع النطاق.

**220-** وساعد الدعم الموجه الذي قدمته شعبة الموارد البشرية لتنفيذ وإدارة المزايا والاستحقاقات والتعاقد الموظفين والمديرين على التعامل مع المراحل الانتقالية، في حين بسطت الخدمات الاستشارية تطبيق وإدارة عمليات الاستحقاقات والتعويضات وتنقلات الموظفين والعقود القصيرة الأجل طوال دورة حياتها. ووفّر تنقيح عملية إنهاء الخدمة بالاتفاق، وعملية تقليص العقود القصيرة الأجل وعقود المنتسبين، وسياسة إعادة التكاليف، توجيهات أكثر وضوحا واتساقا خلال تغييرات القوة العاملة، كما بسطت ترتيبات السفر والمهام المؤقتة المحدثة شروط التوظيف المعقدة.

**221-** وتولت خدمات الأمن في المقر في روما، بما في ذلك قوة الحراسة وآليات الأمن المادي والاستجابة للحوادث، حماية العاملين والمباني والأصول، وفقا لمعايير نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وباستخدام حلول تتسم بالكفاءة من حيث التكلفة وتحديثات البروتوكولات في الوقت المناسب استجابة للتهديدات المتغيرة. وضمنت التحسينات في إدارة المرافق العالمية والعقارات توفير أماكن عمل آمنة وعملية دعمت استمرارية العمليات خلال عام حافل بالتحديات.

**222-** وعززت هذه التدابير مجتمعة بيئة داعمة حققت التوازن بين حماية الموظفين والاستمرارية التشغيلية والحوكمة الواضحة خلال فترة تحول كبير.

**نتيجة الإدارة 3: الدخول في شراكات فعالة - تجاوزت الهدف**

**223-** تم تجاوز الهدف إجمالا في نتيجة الإدارة 3 في عام 2025. وقُيم كل من الناتج 1-3 بشأن "عمل جماعي معزز من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، والناتج 2-3 بشأن "شراكات قطرية تهدف إلى الوصول إلى الأكثر ضعفا"، والناتج 3-3 بشأن "توسيع نطاق الشراكات بموجب التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتسريع وتيرة التقدم الذي تقوده البلدان في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و17" بأنها تحققت أو تجاوزت الهدف. ودعم الأداء القوي في الشراكات مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، والتعاون مع الأمم المتحدة، والمشاركة مع القطاع الخاص، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب، النتيجة الإجمالية.

224- ولم يبلغ مؤشران من مؤشرات الأداء الرئيسية هدفيهما السنويين، وهما: نسبة المخططات الإنمائية في الخطط الاستراتيجية القطرية المتوائمة مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، في إطار الناتج 3-1؛ ونسبة النواتج المحققة في إطار اتفاقات الشراكة، في إطار الناتج 3-2. ويعتبر هذا النقص أساسا عن عوامل خارجية وسياقية، بما في ذلك عدم توافر دورات الخطط الاستراتيجية القطرية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والاضطرابات التي أثرت على الأنشطة التي ينفذها الشركاء. وتُظهر النتائج الإجمالية استمرار قوة البرنامج في الاستفادة من الشراكات لتحقيق العمل الجماعي على نطاق واسع.

### الناتج 3-1: عمل جماعي معزز من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - تجاوز الهدف

225- تجاوز البرنامج ثلاثة من الأهداف الأربعة في إطار هذا الناتج في عام 2025. وبلغت قيمة الاتفاقات مع الحكومات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية 850.9 مليون دولار أمريكي، متجاوزة الهدف المحدد بمبلغ  $\leq 750$  مليون دولار أمريكي، ووُجعت 125 اتفاقية مقابل هدف محدد بما عدده  $\leq 60$  اتفاقية. وساهمت الإيرادات من القطاع الخاص في تقديم 1.24 مليار وجبة مدرسية، متجاوزة الهدف المحدد بما عدده  $\leq 660$  مليون وجبة. غير أن مواءمة المخططات الإنمائية في الخطط الاستراتيجية القطرية مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة المقابلة لها بلغت 85 في المائة، وهي أقل من الهدف المحدد بنسبة 100 في المائة. ويعتبر هذا النقص عن التأخر في وضع الصيغة النهائية لأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والتحويلات في جداول التخطيط الوطنية، والظروف التشغيلية السريعة التغيير. ومع ذلك، واصلت المكاتب القطرية المشاركة في التخطيط المشترك مع الأمم المتحدة وإعطاء الأولوية للمواءمة مع أطر الأمم المتحدة الإنمائية.

226- ودعمت المشاركة مع المؤسسات المالية الدولية العمل الاستشاري في المراحل الأولية، وعززت المواءمة مع متطلبات الضمانات والمتطلبات الائتمانية، ومكنت المكاتب القطرية من هيكلة العمليات المعقدة. وشمل ذلك التعاون في السياقات الهشة والمتأثرة بالأزمات، كما هو الحال في أوكرانيا، حيث عمل البرنامج مع المؤسسات المالية الدولية وشركاء الأمم المتحدة لدعم نهج منسقة تربط المساعدة الإنسانية بأولويات التعافي والتنمية. وساهم البرنامج أيضا في الحوار بشأن السياسات على نطاق المنظومة من خلال تحليل أزمات الأغذية، والإحاطات التحليلية، والمشاركة مع البعثات الدائمة وأعضاء المجلس التنفيذي والشركاء المشتركين بين الوكالات، مما عزز الفهم المشترك للبيئات التشغيلية.

227- وواصلت المشاركة مع القطاع الخاص توسيع قاعدة شراكات البرنامج. وأتاح التعاون مع الشركاء من الشركات والجهات الخيرية تعبئة موارد إضافية، وتكميل التمويل المقدم من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، والمساهمة مباشرة في برامج الوجبات المدرسية والأنشطة الأخرى المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

228- وبالتوازي مع ذلك، نفذ البرنامج 111 برنامجا بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الشريكة وصناديقها وبرامجها، متجاوزا الهدف المحدد بما عدده  $\leq 100$  برنامج، ومعززا العمل المشترك في السياقات الإنسانية والإنمائية والانتقالية.

229- وتُظهر هذه النتائج بوجه عام أداء قويا في إطار هذا الناتج، مما يعبر عن استمرار قدرة البرنامج على تعبئة الشراكات مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة الأخرى واستدامتها، دعما للعمل الجماعي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### الناتج 3-2: شراكات قطرية تهدف إلى الوصول إلى الأكثر ضعفا - تحقق

230- تحقق مؤشران من مؤشرات الأداء الرئيسية الثلاثة في إطار هذا الناتج في عام 2025، حيث بلغ أحدهما هدفه السنوي وتجاوزته الآخر، في حين كان المؤشر الثالث دون التوقعات. واعتمد 74 مكتبا قطريا بوابة شركاء الأمم المتحدة، محققا الهدف البالغ  $\leq 74$  مكتبا. وبلغت نسبة النواتج المحققة في إطار اتفاقات الشراكة 52 في المائة، وهي أقل من الهدف البالغ  $\leq 90$  في المائة. وتعتبر هذه النتيجة عن مزيج من التأخر في الإبلاغ من جانب الشركاء، وتحديات التنفيذ في عدة سياقات، والتعديلات التي أُدخلت على أنشطة الشراكة المقررة خلال العام استجابة لقيود التمويل وتغير الأولويات التشغيلية. وخفف البرنامج هذه الآثار من خلال تعزيز المشاركة مع الشركاء، ونهج التنفيذ على مراحل، ومواصلة دعم المستجيبين المحليين والوطنيين، كما يتجلى في الأداء القوي لناحية المؤشرات المتعلقة بالشراكة.

- 231- وبلغت النسبة المئوية لتمويل البرنامج المخصص للشركاء المتعاونين، الذي تم منحه بشكل مباشر قدر الإمكان للمستجيبين المحليين والوطنيين 59 في المائة، متجاوزة الهدف البالغ  $\leq 25$  في المائة.
- 232- وشمل العمل الداعم للشراكات على المستوى القطري المشاركة على المستوى العالمي مع المنظمات غير الحكومية والشركاء المتعاونين والشركاء الاحتياطيين. وتم إدخال تحسينات على النظم لتبسيط تعديل الاتفاقات على المستوى الميداني، وتبسيط عملية التحقق من الفواتير، وإتاحة التحديث الجماعي لحسابات المستخدمين للشركاء، مما حسن كفاءة إدارة الشراكات وخفّض العبء الإداري على المكاتب القطرية.
- 233- وحافظ البرنامج أيضا على قاعدة شراكات واسعة من خلال مجموعة اللوجستيات، التي واصلت دعم السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المشاركة في الاستجابة لحالات الطوارئ. وأظهرت الاستقصاءات السنوية لرضا المستخدمين أداء قويا في التنسيق وإدارة المعلومات والخدمات اللوجستية المشتركة، مع تحسينات بارزة في عدة بيئات تشغيلية. وأدرجت نتائج هذه الاستقصاءات في استعراضات الأداء في التنسيق على المستوى القطري التي استُرشِد بها في وضع إجراءات متفق عليها بصورة مشتركة لتحسين التعاون.
- 234- وساعدت هذه الجهود مجتمعة في تعزيز الشراكات التشغيلية للبرنامج، ودعم تعاون أكثر قابلية للتنبؤ مع المنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، وتعزيز النظم التي تعتمد عليها المكاتب القطرية لتقديم المساعدة، مع الشركاء، في سياقات إنسانية متنوعة.
- النتائج 3-3: توسيع نطاق الشراكات بموجب التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتسريع وتيرة التقدم الذي تقوده البلدان في تحقيق هدفى التنمية المستدامة 2 و 17 - تجاوز الهدف**
- 235- تجاوز البرنامج هدفه السنوي للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بصورة كبيرة. وحشدت المنظمة 88 شريكا مقابل هدف محدد يبلغ  $\leq 30$  شريكا، مما يعبر عن توسع كبير في المشاركة في بلدان الجنوب العالمي. ودعمت ترتيبات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي العمل الجماعي من خلال التبادلات التقنية والحوار بشأن السياسات مع المؤسسات الوطنية في بلدان الجنوب العالمي، مما عزز المشاركة الأوسع في إطار نتيجة الإدارة 3 وساهم في تعزيز التعاون عبر السياقات التي تُنفَّذ فيها البرامج.
- 236- وأدى الدعم المقدم إلى المكاتب القطرية دورا محوريا في تحقيق هذه النتيجة. وقُدِّمت المساعدة لتيسير التبادلات بين الأقران والتوسط في التعاون مع المؤسسات الوطنية. وساهم هذا العمل في زيادة الملكية الوطنية للبرامج، وشمل دعم 88 شريكا من خلال التعلم والتبادل التقني في جميع المناطق. وشملت التحديات التفاوت في قدرات المكاتب القطرية، والحاجة إلى توجيهات أكثر منهجية ودعم احتياطي لتلبية الاحتياجات المفاجئة، غير أن التنفيذ في مجمله كان قويا.
- 237- وواصل مركز الامتياز في البرازيل العمل كمنصة رائدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حيث حشد الخبرات التقنية ويسر الحوار بشأن السياسات مع الحكومات. ومن خلال التبادلات المواضيعية ومبادرات تعزيز القدرات، دعم المركز البلدان المستفيدة من البرامج في تعزيز النظم الوطنية، وساعد في توسيع عدد وقيمة اتفاقات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع المؤسسات في بلدان الجنوب العالمي. وعلى الرغم من قيود الموارد والمتطلبات العالمية المتنافسة، ظل المركز محركا رئيسيا لمشاركة البرنامج في التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وحافزا للحلول التي تقودها البلدان والابتكار ونقل المعرفة.
- 238- وأدت هذه الجهود مجتمعة إلى توسيع حافظة البرنامج للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز القدرات الوطنية، وتعزيز دور البرنامج في تيسير التعلم والتعاون بين الأقران في بلدان الجنوب العالمي.

#### نتيجة الإدارة 4: التمويل الفعال من أجل القضاء التام على الجوع - تحققت

- 239- تحققت نتيجة الإدارة 4 إجمالا، مما يعبر عن قدرة البرنامج على تكييف نظمه المتعلقة بالتمويل والتخطيط وتخصيص الموارد في سياق انخفاض كبير في توقعات المساهمات. ونقحت توقعات المساهمات لعام 2025 بالخفض من 8 مليارات دولار أمريكي في خطة الإدارة الأصلية للفترة 2025-2027 إلى 6.4 مليار دولار أمريكي، أي بانخفاض قدره 20 في المائة بسبب الحيز

المالي المقيد والتحويلات في السياسات والتدابير المالية والسياسية المتغيرة وغير المواتية في البلدان المانحة. وتحققت الفواتج الثلاثة جميعها في إطار نتيجة الإدارة 4. وفي حين كان الأداء قويا مقابل الأهداف المنقحة لعام 2025 - بما في ذلك تعبئة 6.5 مليار دولار أمريكي من المساهمات - ظلت مستويات التمويل الإجمالية أقل بكثير من تلك المتوخاة أصلا في خطة الإدارة.

240- وفي ظل هذه القيود، لم تبلغ أربعة من مؤشرات الأداء الرئيسية في إطار الناتج 4-2 أهدافها السنوية. ولا تعبر هذه النتائج عن نقاط ضعف في عمليات التخطيط أو الميزنة أو التخصيص، بل عن انخفاض مرونة التمويل، وزيادة التخصيص من جانب الجهات المانحة، وإعطاء الأولوية لأنشطة إنقاذ الأرواح ضمن مظهر موارد إجمالي مقيد بصورة كبيرة. وعلى الرغم من هذه الضغوط، حافظ البرنامج على الاستقرار المالي، وعدل خطط التنفيذ، وحافظ على وظائف التمويل والتخطيط الأساسية في بيئة تمويل عالمية تواجه قيودا شديدة.

#### الناتج 4-1: الحفاظ على تموضع البرنامج وقاعدة تمويل قوية للمنظمة - تحقق

241- في ظل توقعات مساهمات منقحة بصورة كبيرة لعام 2025، تمثل انخفاضا بنسبة 20 في المائة مقارنة بالافتراضات الواردة في خطة الإدارة الأصلية للفترة 2025-2027، حافظ البرنامج على قاعدة تمويل مستقرة واستوفى أهدافه السنوية لتعبئة الموارد والمشاركة مع الجهات المانحة. وبلغ مجموع المساهمات 6.5 مليار دولار أمريكي، متجاوزا التوقعات المنقحة البالغة 6.4 مليار دولار أمريكي، في حين ورد ما نسبته 41 في المائة من المساهمات في الربع الأول من العام، متجاوزا الهدف المحدد بنسبة  $\geq 19$  في المائة. ونما برنامج العمل بنسبة 21 في المائة - أي أكثر من مستوى التمويل - متجاوزا الهدف المحدد بنسبة  $\geq 18$  في المائة، مما يبرز الضغط الناجم عن ارتفاع الاحتياجات التشغيلية مقابل الموارد المتاحة. وحافظ البرنامج على درجة 99 في المائة في مؤشر المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وانخفضت حصة المساهمات من أكبر خمس جهات مانحة إلى 64 في المائة، وهي أقل من الحد الأقصى البالغ  $\geq 65$  في المائة، وظلت مصادر التمويل متنوعة بين البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والحكومات غير الأعضاء في اللجنة، والمؤسسات المالية الدولية، والشركاء من القطاع الخاص، وآليات الأمم المتحدة للتمويل الجماعي.

242- وساهمت العمليات المتعلقة بالسيولة وصرف العملات الأجنبية والاستثمار في تحقيق الاستقرار المالي خلال فترة تقلبات شديدة. وضمنت خدمات الخزنة تجديد الموارد في الوقت المناسب للعمليات الميدانية، وكفاءة معاملات صرف العملات الأجنبية، وإدارة سليمة للمخاطر، في حين حققت حوافز الاستثمار مكاسب عززت الصندوق العام.

243- وواصلت آليات إبلاغ الجهات المانحة دعم مصداقية البرنامج. وأدى الإعداد المبكر للتقارير القطرية السنوية، وتعزيز التنسيق مع المكاتب القطرية والإقليمية، وزيادة الأتمتة، إلى تحسين كفاءة الإبلاغ وضمان الامتثال وتسليم 100 في المائة من التقارير في الوقت المحدد على الرغم من التدقيق المتزايد وأعباء العمل المرتفعة.

244- وساهمت الشراكات مع الجهات المانحة الحكومية الرئيسية بشكل كبير في قاعدة التمويل. وأسفرت المشاركة مع المفوضية الأوروبية عن جمع 647 مليون دولار أمريكي، في حين أدى التواصل المستمر مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان تموضع البرنامج والحصول على مساهمة تمويل بقيمة مليار دولار أمريكي. ووسّعت الاتصالات الرقمية البصمة الرقمية للبرنامج، ودعمت المشاركة الإعلامية الشفافية التشغيلية خلال الأزمات الكبرى وحالات نقص التمويل، بما في ذلك حالات الطوارئ البارزة مثل حالة الطوارئ في قطاع غزة، التي عبأت قدرا كبيرا من الاهتمام العام والدعم من القطاع الخاص.

245- وتوسعت جهود تنويع التمويل في جميع المناطق. وتلقت المكاتب القطرية دعما مصمما خصيصا للوصول إلى صناديق المناخ والتمويل المبتكر والشراكات الجديدة، في حين دفعت المكاتب الإقليمية قدما بالفرص في أسواق الجهات المانحة الناشئة، ولا سيما في منطقة الخليج، حيث نمت مساهمات القطاع الخاص بشكل كبير.

246- وظلت تعبئة القطاع الخاص قوية بين الشركات المانحة والمؤسسات والمنظمات الدينية والأفراد. ودعم الشركاء من الشركات والجهات الخيرية مبادرات متعددة البلدان واستجابات لحالات الطوارئ، في حين ساهمت تبرعات الأفراد ومنصات جمع الأموال الرقمية بشكل أكبر في توسيع نطاق وصول البرنامج.

247- وفي حين تُظهر هذه النتائج أداءً قويا مقابل الأهداف المنقحة، ظلت مستويات الموارد الإجمالية أقل بكثير من تلك المتوخاة أصلا في خطة الإدارة، مما يبرز حجم قيود التمويل التي تعامل معها البرنامج في عام 2025.

#### النتائج 2-4: تخطيط وتخصيص الموارد بفعالية وكفاءة للأولويات التنظيمية ذات الأهمية الاستراتيجية - تحقق

248- عدل البرنامج عمليات التخطيط والميزنة وتخصيص الموارد لمواءمة عملياته مع بيئة تمويل أكثر تعقيدا. وتحقق النتائج 2-4، مما يعبر عن قدرة البرنامج على الحفاظ على الاتساق بين الموارد والأولويات التشغيلية في ظروف تمويل سريعة التغير.

249- وعزز البرنامج عمليات البرمجة المتعلقة بالموارد والتخطيط المالي لدعم المكاتب القطرية في تنقيح خطط التنفيذ وإعادة تخصيص الموارد وإدارة آليات التمويل بالسلف. وساعد توفير التمويل في وقت مبكر من العام والتعديلات على ميزانيات الحوافز القطرية وخطط التنفيذ في تحقيق مواءمة أوثق للأنشطة مع الموارد المتاحة بعد تنقيح توقعات المساهمات العالمية بالخفض.

250- وفي حين تحقق الناتج إجمالا، كانت أربعة أهداف دون المستوى المطلوب. وتتعلق هذه الأهداف بنسبة الأموال المتاحة من خلال آليات التمويل بالسلف؛ والقيمة بالدولار للأموال المتاحة من خلال آليات التمويل بالسلف؛ وحصة الموارد المخصصة على مستوى الحصيلة الاستراتيجية؛ وحصة الموارد المخصصة على مستوى النشاط. ولا يعبر هذا النقص عن نقاط ضعف في عمليات التخطيط أو الميزنة أو التخصيص، بل يعبر أساسا عن انخفاض مرونة التمويل، وزيادة التخصيص من جانب الجهات المانحة، وإعطاء الأولوية لأنشطة إنقاذ الأرواح ضمن مظهر موارد إجمالي يواجه قيودا كبيرة.

251- وبوجه عام، يُظهر الناتج 2-4 أداءً عمليات التخطيط والتخصيص والتنفيذ في البرنامج في التكيف مع بيئة تمويل مُنقحة بصورة جذرية، والحفاظ على الانضباط المالي والاتساق التشغيلي حتى مع انخفاض مجموع الموارد إلى مستويات أقل بكثير من المستويات المقررة أصلا.

#### النتائج 3-4: الاستفادة بشكل فعال من العروض البرمجية للبرنامج من أجل الأنشطة ذات الصلة بالتنمية - تحقق

252- في سياق توقعات المساهمات المنقحة لعام 2025، حافظ البرنامج على تمويله المتعلق بالتنمية من خلال إعطاء الأولوية لصناديق التمويل الجماعي والمساهمات الطوعية المتوائمة مع الأهداف الطويلة الأجل. وتحقق هذا الناتج، مما يعبر عن قدرة البرنامج على حماية الموارد الموجهة للتنمية على الرغم من مظهر تمويل إجمالي مخفض بصورة كبيرة.

253- واستوفى البرنامج أهدافه في ما يتعلق بحصة الموارد الموجهة من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات وحصة التمويل الطوعي للأنشطة المتعلقة بالتنمية، مما يُظهر استمرار المشاركة مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء في ظل ظروف مقيدة. ودُعمت هذه النتائج بأنشطة دعوة موجهة والتعاون على نطاق المنظومة والحفاظ على المنصات الاستراتيجية التي تتيح العمل الجماعي من أجل تحقيق حصائل التنمية.

254- وفي حين ظلت مستويات التمويل الإجمالية أقل من افتراضات التخطيط الأصلية، يبرز تحقق الناتج 3-4 قدرة البرنامج على الحفاظ على التمويل المتعلق بالتنمية والاستفادة منه في بيئة موارد شحيحة، مما يساعد في استدامة أولويات التنمية التي تقودها البلدان إلى جانب استجابته الإنسانية.

#### نتيجة الإدارة 5: الأدلة والتعلم - تحققت

255- تحققت نتيجة الإدارة 5 إجمالا، مما يعبر عن أداء قوي في وظائف التقييم والرقابة وتبادل المعرفة التي تدعم التعلم التنظيمي وصنع القرار المستنير بالأدلة. وتحقق الناتجان 2-5 و3-5 من خلال الاستخدام المنهجي لأدلة التقييم في تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية، وتوسيع الوصول إلى منتجات المعرفة ومنصات التعلم. ولم يتحقق الناتج 1-5، حيث تقيد التقدم على مستوى الحصائل بسبب محدودية التمويل والصدمات الخارجية المتفاقمة، على الرغم من استمرار التنفيذ على مستوى النواتج. وبوجه عام، عمل البرنامج في إطار نتيجة الإدارة 5 على تعزيز توليد الأدلة واستخدامها ونشرها، مما عزز المساءلة والتعلم في السياقات الإنسانية والإنمائية.

**النتائج 1-5: التقدم العام في تحقيق نتائج الخطط الاستراتيجية القطرية – لم يتحقق**

**256-** على مستوى نواتج الخطط الاستراتيجية القطرية، تحقق 83 في المائة من مؤشرات النواتج أو كان في طور الإنجاز، مستوفيا التوقعات ومسجلا تحسنا قدره 18 نقطة مئوية مقارنة بعام 2024. ويعبّر هذا التحسن عن جهود البرنامج المتواصلة لتعزيز نظم رصد النتائج وأدوات الإبلاغ عن الأداء المؤسسي وعمليات إدارة المعلومات التي تدعم تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية. وكان التقدم مدفوعا أيضا بمعايير أوضح للأهداف على مستوى النواتج، وتحسين الموازنة بين النواتج المقررة وترتيبات التنفيذ، واستخدام الموارد المرحلة التي ساعدت في استدامة التنفيذ على الرغم من المساهمات الجديدة الأقل من المتوقع خلال العام. وكان الأداء قويا بوجه خاص في مجالات النواتج مثل الأصول المنشأة أو المعاد تأهيلها، والمساعدة التقنية المقدمة إلى السلطات الوطنية، وتدخلات التغيير الاجتماعي والسلوكي، حيث دعمت افتراضات التخطيط الأفضل موازنة والتتبع المعزز للتنفيذ مقابل الأهداف السنوية.

**257-** وفي المقابل، لم يتحقق سوى 48 في المائة من مؤشرات الحصائل أو كان في طور الإنجاز، وهي نسبة أقل بكثير من الهدف السنوي المحدد بنسبة 85 في المائة وأقل من النسبة المسجلة في عام 2024، وهي 56 في المائة. وكانت النتائج على مستوى الحصائل شديدة الحساسية لقيود التمويل ومحدودية الوصول والصدمات المناخية والاقتصادية والأمنية المتفاقمة، التي عطلت تقديم المساعدة في عدة سياقات أزمة عالية المخاطر وممتدة. وأبلغت المكاتب القطرية العاملة في بيئات مثل تلك الموجودة في الكاميرون والعراق ونيجيريا واليمن وسياقات متعددة في منطقة الساحل عن أداء أضعف في ما يتعلق بمؤشرات الاستهلاك الغذائي واستراتيجيات التصدي والحد الأدنى من التنوع الغذائي - وهي مجالات تتطلب استثمارات مستدامة ومتعدد السنوات ومساهمات من جهات فاعلة متعددة خارج نطاق سيطرة البرنامج المباشرة. وأدى تدهور الظروف التشغيلية في عدة مناطق خلال عام 2025 إلى زيادة اتساع الفجوة بين الأهداف الطموحة على مستوى الحصائل والنتائج القابلة للتحقيق.

**258-** وواصل البرنامج طوال العام الارتقاء بأدوات جمع البيانات المنسقة وعمليات تتبع النتائج ونظم الإبلاغ المؤسسية، مما ساعد في الحفاظ على تغطية عمليات القياس الدقيقة واستمرارية الإبلاغ على مستوى الخطط الاستراتيجية القطرية والمستوى المؤسسي. وعززت هذه الجهود جودة المعلومات المتعلقة بالنتائج واتساقها وشفافيتها، ودعمت تتبعا أكثر موثوقية للتقدم المحرز، حتى مع تزايد القيود على الظروف التشغيلية. غير أن النظم والعمليات المعززة، مع ما وفرته من دعم لتحسين القياس والتنفيذ على مستوى النواتج، لم تكن كافية للتغلب على العوامل الخارجية التي قيدت تحقيق الحصائل.

**259-** وبوجه عام، يُشكّل التباين بين الأداء القوي على مستوى النواتج والأداء الأضعف على مستوى الحصائل الأساس الذي يقوم عليه التقييم الإجمالي للنتائج 1-5 بأنه لم يتحقق. ومع ذلك، عزز مجمل العمل المنجز في إطار هذا الناتج قدرة البرنامج على تتبع الأداء التشغيلي وحسن اتساق وجودة الإبلاغ عن النتائج في كثير من السياقات.

**النتائج 2-5: استخدام توصيات المراجعة والتقييم - تحقق**

**260-** حقق البرنامج في عام 2025 مؤشرين من مؤشرات الأداء الرئيسية الأربعة في إطار هذا الناتج. وشاركت المنظمة في 11 تقييما مشتركا وعلى نطاق المنظومة، متجاوزة الهدف السنوي البالغ  $\leq 8$  تقييما، وواصلت إظهار التزام قوي بالتعلم والمساءلة على نطاق المنظومة. وبلغت نسبة مشاريع سياسات البرنامج ومشاريع خطته الاستراتيجية القطرية التي تشير صراحة إلى أدلة التقييم 100 في المائة، محققة الهدف ومؤكدة الاستخدام المنهجي لأدلة التقييم في تصميم السياسات والبرامج. وغطت التقييمات المشتركة وعلى نطاق المنظومة عمليات إنسانية كبرى، بما في ذلك في الصومال وأوكرانيا، مما دعم التعلم الجماعي والمشاركة المنسقة مع الشركاء من الأمم المتحدة في بيئات تشغيلية معقدة.

**261-** وجاء الأداء دون المستوى المطلوب في المؤشرين المتبقيين. وارتفع عدد توصيات المراجعة الداخلية المتعلقة إلى 482 توصية، متجاوزا الحد الأقصى البالغ  $\geq 392$  توصية، ولم تُنفذ سوى 52 في المائة من توصيات التقييم، وهي أقل من الهدف المحدد بنسبة  $\leq 80$  في المائة. وتعبّر هذه النتائج عن العدد الكبير من التوصيات الجديدة الصادرة خلال العام، إلى جانب قيود التوظيف والأولويات المؤسسية المتنافسة، مما حدّ مجتمعا من وتيرة التنفيذ.

**262-** ودعمت خدمات المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية الأداء في إطار هذا الناتج من خلال تنفيذ خطة العمل السنوية الموافق عليها والاستجابة للمخاطر الناشئة في فترة ضغوط تشغيلية ومالية كبيرة. وركّزت أنشطة المراجعة بصورة متزايدة على

المجالات الأكثر عرضة للمخاطر من خلال إعادة تحديد أولويات تغطية المراجعة والاستفادة بشكل أكبر من التعاقدات الاستشارية. وبُذلت أيضا جهود لاستعادة القدرات المتأثرة بتخفيضات الموارد السابقة، غير أن الفجوات في التوظيف وقيود السفر ظلت تؤثر على التنفيذ. وازداد الطلب على دعم المراجعة والخدمات الاستشارية في الميدان نتيجة لإعادة موازنة القوة العاملة والحاجة إلى تعزيز الرقابة في مناطق متعددة.

263- وواصلت خدمات التفتيش والتحقيق المساهمة في المساءلة التنظيمية. وأتاحت القدرة الموسعة على النشر تحسين الاستجابة في الوقت المناسب لادعاءات سوء السلوك، حيث تم نشر محققين في عدة مراكز عمل خلال الربع الأخير من العام لمعالجة الحالات ذات الأولوية العالية. وتطلبت الزيادة الحادة في الحالات فرزا موحها وتنسيقا وثيقا مع المكاتب القطرية. وفي حين عززت هذه التدابير قدرة البرنامج على إدارة المخاطر المحتملة المتعلقة بالنزاهة، واصلت قيود الموارد التأثير على الجداول الزمنية للتحقيقات.

264- ودفعت وظيفة التقييم قدما باستخدام الأدلة في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج. وركّز العمل على ضمان إتاحة الوصول إلى منتجات التقييم، وتعزيز عمليات الإشارة إلى الأدلة في وثائق السياسات، والحفاظ على المشاركة في التقييمات المشتركة وعلى نطاق المنظومة. وتم تعزيز تتبع توصيات التقييم، إلى جانب تحسينات في جودة التقييمات وحسن توقيتها. وساعدت هذه التدابير في ضمان أن تكون التقييمات ذات صلة وأن تساهم بصورة مجدية في الرقابة والتعلم، على الرغم من أن تنفيذ التوصيات تقدم بوتيرة أبطأ مما كان مقررا.

265- وعززت هذه الجهود مجتمعة اعتماد نتائج المراجعة والتقييم على المستوى المؤسسي، مما عزز المساءلة وصنع القرار المستنير بالأدلة على نطاق المنظمة.

### النتائج 3-5: تبادل المعرفة بشكل أكثر منهجية لدعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة - تحقق

266- تحقق هذا الناتج في عام 2025، مما يعبر عن تقدم مستمر في تعزيز نظم تبادل المعرفة والتعلم ونشر الأدلة في البرنامج.

267- وبلغ عدد المشاركات مع شبكة البرنامج العالمية لممارسي إدارة المعرفة 18 مشاركة، متجاوزا الهدف السنوي البالغ  $\leq 4$  مشاركات. وبالتوازي مع ذلك، بلغت نسبة الزيادة في أنشطة تبادل المعرفة 153 في المائة، متجاوزة بكثير الهدف المحدد بنسبة  $\leq 25$  في المائة، مما يظهر توسعا ملحوظا في التعلم المنظم بين الأقران والتبادل بين الوظائف واستخدام المعرفة المؤسسية في المقر العالمي وجميع المكاتب القطرية. وتعتبر هذه النتائج عن تعزيز ترتيبات حوكمة إدارة المعرفة، وعمل مجتمع نشط من "أنصار المعرفة"، والتوجيهات وإجراءات التشغيل الموحدة المحدثة التي مكّنت الموظفين من توثيق الدروس المستفادة ونشرها وتطبيقها بصورة أكثر منهجية.

268- وكان التقدم قويا أيضا في تعزيز توافر البيانات المصنفة بحسب الجنس وجودتها. وبلغت نسبة المكاتب القطرية التي أبلغت عما لا يقل عن 80 في المائة من المؤشرات المتعلقة بالمستفيدين المصنفة بحسب الجنس 99 في المائة، متجاوزة الهدف المحدد بنسبة  $\leq 95$  في المائة للسنة الثانية على التوالي. ويعبر هذا التحسن عن تحسينات متواصلة في تعريفات المؤشرات وعمليات التحقق من الاكتمال واستخدام أدوات الرصد والإبلاغ الرقمية التي تدعم إنتاج بيانات أكثر اتساقا وجودة عن المستفيدين من العمليات.

269- وبلغت نسبة التقييمات المنجزة التي أُتيحت للجمهور في الوقت المناسب 98 في المائة مقابل هدف محدد بنسبة  $\leq 100$  في المائة، وقيّم هذا المؤشر بأنه تحقق. وفي حين كان هذا الأداء قويا، يعبر النقص عن قيود في القدرات خلال العام، ولا سيما في سياق زيادة حجم التقييمات وإعادة الموازنة المؤسسية الواسعة. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض الوصول إلى منتجات التقييم بنسبة 16.5 في المائة، مقابل هدف نمو محدد بنسبة  $\leq 20$  في المائة. ويعبر هذا الانخفاض عن تحول في طرق تفاعل المستخدمين مع أدلة التقييم، بما في ذلك الانتقال من الاعتماد على التقارير الجامدة إلى اعتماد أشكال مصممة خصيصا وأكثر تفاعلية واستجابة للطلب. واستجابة للتغيرات في احتياجات المستخدمين، طوّر البرنامج نهجا جديدة لنشر الأدلة، بما في ذلك توسيع أدواته لتبادل التعلم، وعقد جلسات تفاعلية مصممة لنشر النتائج، ومواصلة تطوير أدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي لدعم الاسترجاع السريع والموجه لرؤى التقييم.

- 270- ودعمت مبادرات الرصد الرقمي أيضا إنتاج الأدلة والتعلم خلال العام. ومن خلال رصد البرامج عن بُعد، وسّع البرنامج استخدام أدوات الإبلاغ المنسقة والتحليل المقارن بين البلدان في 15 مكتبا قطريا، مما حسن تغطية بيانات الرصد وحسن توقيتها وقابليتها للاستخدام في البيانات التي تواجه قيودا في الوصول. وساهمت هذه النهج الرقمية في تحسين كشف المخاطر، وممارسات رصد أكثر كفاءة من حيث التكلفة، وتعزيز قاعدة الأدلة الإجمالية التي يسترشد بها التعلم المؤسسي وعمليات صنع القرار.
- 271- وعزز البرنامج عموما النظم والممارسات التي تتيح وصولا أكثر منهجية إلى الأدلة وتبادلها وتطبيقها دعما لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، مع إبراز المجالات التي تتطلب مواصلة التكيف مع التطورات في سلوك المستخدمين.

### نتيجة الإدارة 6: الاستفادة من التكنولوجيا - تحققت

- 272- تحققت نتيجة الإدارة 6 إجمالا، مما يعبر عن تقدم متواصل في تعزيز النظم الرقمية التي تدعم التنفيذ التشغيلي وإدارة المستخدمين في بيئة موارد صعبة. وتحقق الناتج 2-6 بشأن "تحسين الحلول التكنولوجية لدعم إدارة المستخدمين"، في حين لم يتحقق الناتج 6-1 بشأن "بيانات أكثر وأفضل لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية".
- 273- وفي حين تحققت نتيجة الإدارة، جاء مؤشران من مؤشرات الأداء الرئيسية في إطار الناتج 6-1 دون المستوى المطلوب. ويتعلقان بعدد البلدان حيث يستخدم البرنامج أو يساهم في منصة معلومات الأمم المتحدة، وعدد معايير مكعب البيانات المالية للأمم المتحدة التي نفذها، مما يعبر عن التحديات المستمرة المتعلقة بقابلية التشغيل البيئي لنظم البيانات، وتعقيد مواءمة النظم المؤسسية مع معايير البيانات على نطاق الأمم المتحدة.

### الناتج 6-1: بيانات أكثر وأفضل لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية - لم يتحقق

- 274- حقق البرنامج مؤشرا واحدا من مؤشرات الأداء الرئيسية الثلاثة في إطار هذا الناتج. وبلغ الامتثال لمعايير أمن تكنولوجيا المعلومات 99 في المائة مقابل هدف يساوي 100 في المائة، مما يعبر عن تحسن مستمر في تطبيق الضوابط الإلزامية في المقر والبيئات الميدانية. وكان الأداء في استيفاء المعايير المتعلقة بالبيانات في منظومة الأمم المتحدة دون التوقعات، حيث نُفذت ستة من معايير مكعب بيانات الأمم المتحدة السبعة ذات الصلة - أي 86 في المائة مقابل هدف يساوي 100 في المائة - وأبلغ عن مساهمات في منصة معلومات الأمم المتحدة في 78 بلدا، مقابل هدف محدد بما عدده 83 بلدا.
- 275- وعزز العمل في مسار جودة البيانات والتحليلات قدرة البرنامج على توليد بيانات عالية الجودة واستخدامها. وأنجزت عمليات استخراج البيانات لعشرة مكاتب قطرية، حيث عولج أكثر من 50 مليون سجل من خلال أداة النفاذ إلى البيانات ودعم الاستخدام الآمن للبيانات عبر عمليات قطرية متعددة في أفغانستان وقيرغيزستان وأوغندا وأوكرانيا. وتم تحسين جودة مجموعات بيانات منصة MoDa 2.0<sup>75</sup> واتساقها، ونُشرت لوحة المعلومات الخاصة بالمطابقة من خلال منصة التحويلات العينية ضمن منصة إدارة التحويلات والمعلومات الخاصة بالمستفيدين (SCOPE) في 14 مكتبا قطريا، مما عزز عمليات التحقق المتبادلة والضمان في ما يتعلق بالتوزيعات. ووسّعت تحديثات أداة RapidPro تدفقات المعلومات في الاتجاهين في عمليات متعددة، وحققت التحسينات في الضمان الرقمي والتحليلات وفورات مؤكدة في التكاليف تجاوزت 1.3 مليون دولار أمريكي.
- 276- ودفع البرنامج أيضا قدما بهيكليته المؤسسية الخاصة بإدارة البيانات، حيث حدد نهجا موحدا وتدرجيا لتحسين اتساق البيانات وقابليتها للتشغيل البيئي وإعادة استخدامها على نطاق المنظمة. وتم تطوير لغة مشتركة للأعمال والبيانات - من خلال تعريفات ومصطلحات وهيكل بيانات موحدة - إلى جانب نماذج مرجعية وضوابط حوكمة، مما عزز الأسس اللازمة للتحليلات والحلول المدعومة بالذكاء الاصطناعي في المستقبل.
- 277- وتم تعزيز نظم إدارة بيانات الإنفاق والأداء من خلال مواصلة نشر المنصات الرقمية وتحسينها، بما في ذلك الأدوات الداعمة لإدارة دورة حياة العقود وعمليات إدارة الموارد الأوسع. وارتقت التحسينات المتوائمة مع دورة التخطيط لعام 2026 بتوافر

<sup>75</sup> تُستخدم لوحة معلومات الرصد المؤسسية في البرنامج، MoDa 2.0، لإدارة بيانات الرصد التشغيلي والتوزيع في العمليات القطرية وتجميعها وتحليلها بطريقة موحدة.

بيانات الإنفاق والأداء واستخدامها، في حين عزز النشر العالمي لأداة تخطيط نفقات المكاتب القطرية الميزة القائمة على الأدلة والرصد على نطاق المقر والمكاتب القطرية.

278- ولم يتحقق هذا الناتج بالكامل بسبب عدم انتهاء البرنامج من المواءمة مع معايير البيانات في منظومة الأمم المتحدة، والحاجة إلى مواصلة الاستثمار في الهيكل المؤسسي لإدارة البيانات وقدرات الإبلاغ على نطاق المنظومة.

#### الناتج 6-2: تحسين الحلول التكنولوجية لدعم إدارة المستفيدين- تجاوز الهدف

279- عزز العمل الداعم لهذا الناتج نظم إدارة المستفيدين والهيكل الرقمي الذي يقوم عليه تقديم التحويلات القائمة على النقد في بيئات تشغيلية متنوعة. وحقق البرنامج مؤشر الأداء الرئيسي الوحيد في إطار هذا الناتج. وتشير التقديرات إلى أن 86 في المائة من التحويلات القائمة على النقد، من حيث القيمة، قدمت من خلال نظم رقمية موثوقة، متجاوزة الهدف المحدد بنسبة  $\leq 80$  في المائة.

280- وتم تعزيز حوكمة الذكاء الاصطناعي من خلال وضع معايير على نطاق المنظمة لتقييم النماذج والضمانات الأخلاقية وذخيرة بيانات قابلة للتوسيع. وتمثلت إحدى المراحل الرئيسية في مبادرة إزالة الازدواجية، التي حذفت أكثر من 400 6 سجل مكرر في مالي، مما حقق وفورات قدرها 430 000 دولار أمريكي وخفض التكاليف التشغيلية بنسبة 50 في المائة. واستُكشفت استخدامات إضافية للذكاء الاصطناعي في التنبؤ بغلات المحاصيل، ووضع نماذج لمعدلات نفوق الماشية، والتنبؤ بمؤشرات الغطاء النباتي، وكشف الحالات الشاذة في تقديم المساعدة، وتطبيقات أخرى في الخطوط الأمامية، مدعومة بضوابط محسنة لحوكمة البيانات وذخيرة بيانات آمنة.

281- وعزز البرنامج أيضا قدرات الضمان الرقمي الضرورية لضمان دقة إدارة بيانات المستفيدين. وأدى نشر لوحة معلومات المطابقة للتوزيعات العينية في منصة إدارة التحويلات والمعلومات الخاصة بالمستفيدين في 14 مكتبا قطريا إلى تحسين التحقق من سجلات عمليات التوزيع وتعزيز عمليات الضمان العالمي. وأدت أدوات الإبلاغ الموحدة والتحسينات في الإجراءات المرتبطة بمنصة MoDa لضمان جودة البيانات إلى مطابقة أكثر موثوقية لبيانات المعاملات على مستوى المستفيدين في إطار جميع الطرائق.

282- ودعمت التحسينات الأوسع في خدمات تكنولوجيا المعلومات الأساسية في البرنامج نظما أكثر أمنا وقابلية للتوسيع وتكاملا لإدارة المستفيدين. وحسن توحيد المنصات الرقمية لإدارة الخدمات في إطار مبادرة ServiceNow حوكمة الأدوات التشغيلية وإمكانية الاطلاع عليها، في حين عزز تحسين البنية التحتية السحابية قدرة النظم على الصمود وكفاءتها من حيث التكلفة.

283- ووسّعت هذه الجهود مجتمعة جودة نظم إدارة المستفيدين الرقمية للبرنامج وموثوقيتها وأمنها، مما يدعم التقديم المأمون والمتسم بالكفاءة للتحويلات القائمة على النقد مع المساءلة، ومكّن البرنامج من تحقيق هدفه في إطار هذا الناتج.

#### نتيجة الإدارة 7: الاستفادة من الابتكار - تجاوزت الهدف

284- تم تجاوز الهدف إجمالا في نتيجة الإدارة 7، مما يُظهر استمرار قوة حافظة الابتكار في البرنامج في تعزيز البرامج والعمليات والأداء التنظيمي. وتحقق كل من الناتج 7-1 بشأن "توسيع توصيف البرنامج كمزود موثوق لحلول التكنولوجيا التشغيلية والابتكار والمشورة"، والناتج 7-2 بشأن "تعزيز برامج البرنامج من خلال الابتكار"، والناتج 7-3 بشأن "تعزيز عمليات البرنامج وإدارته من خلال الابتكار".

285- وعلى الرغم من هذا الأداء القوي الإجمالي، جاء أحد مؤشرات الأداء الرئيسية في إطار الناتج 7-3 - المتعلق بعدد مشاريع الكفاءة الجديدة المطلقة - دون المستوى المطلوب، حيث بلغ 31 مشروعا جديدا مقابل هدف محدد بما عدده 40 مشروعا. ويرجع السبب وراء هذا النقص إلى قيود القدرات والنطاق الطموح للمؤشر. ومع ذلك، تجاوزت وفورات التكاليف المتحققة الأهداف بصورة كبيرة، وأدى الأداء القوي في خدمات الابتكار وتوسيع نطاقها على مستوى البرامج إلى تجاوز نتيجة الإدارة للتوقعات إجمالا.

**الناتج 7-1: توسيع توصيف البرنامج كمزود موثوق لحلول التكنولوجيا التشغيلية والابتكار والمشورة - تجاوز الهدف**

**286-** حقق البرنامج في عام 2025 مؤشري الأداء الرئيسيين في إطار هذا الناتج. ونفذت المنظمة 13 برنامج ابتكار خارجيا مقابل الهدف المحدد بما عدده  $\leq 12$  برنامجا، ووقعت اتفاقات بقيمة 17.2 مليون دولار أمريكي في إطار برنامج التسريع، مقابل هدف محدد بما قيمته  $\leq 6$  ملايين دولار أمريكي. وتعتبر هذه النتائج عن الطلب القوي على خدمات الابتكار والمشورة في البرنامج، وقدرة المنظمة على دعم الشركاء من خلال مشاركات عالية الجودة مع الاسترداد الكامل للتكاليف.

**287-** وواصلت خدمات الابتكار التوسع من خلال تقديم دعم مصمم خصيصا للتسريع صُمم بالتعاون مع الحكومات المانحة وكيانات أخرى من الأمم المتحدة وشركاء من القطاع الخاص. وساعد نهج إدارة الحوافظ في تحديد أولويات المشاريع العالية الأثر وإظهار تقدم قابل للقياس، مما عزز ثقة الشركاء وأتاح اتفاقات أكثر قابلية للتنبؤ. وقدمت وحدة الابتكار والتغيير في الأعمال في البرنامج والتحالف الاستشاري للأمم المتحدة 18 مشاركة في مجال التحول والمشورة لكيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، مما عزز مكانة البرنامج بشكل أكبر كمزود موثوق لحلول تشغيلية قائمة على الابتكار.

**288-** وانطلاقا من هذه الشراكات، دعم البرنامج تحسين الكفاءة التشغيلية وتحقيق المستوى الأمثل والابتكار لوكالات الأمم المتحدة والنظراء الوطنيين. وجمعت المشاركات بين الخدمات الاستشارية التقنية ودعم تصميم الابتكارات والحلول المشتركة الإنشاء المتوائمة مع أولويات الشركاء، مما مكّن البرنامج من الاستفادة من العلاقات القائمة وفي الوقت نفسه توسيع نطاق وصوله من خلال عملاء جدد. وظل الطلب على الابتكارات العملية والقابلة للتوسيع - ولا سيما الابتكارات الرامية إلى تحسين وضوح سلسلة الإمداد ونماذج الخدمات الرقمية وصنع القرار القائم على البيانات - قويا طوال العام.

**289-** وعززت هذه الجهود مجتمعة توصيف البرنامج العالمي كمبتكر ورسّخت دوره كمزود موثوق لحلول التكنولوجيا التشغيلية على نطاق المنظومة الإنسانية والإنمائية، مما ساهم في تحقق الناتج 7-1 بنجاح.

**الناتج 7-2: تعزيز برامج البرنامج من خلال الابتكار - تجاوز الهدف**

**290-** حقق البرنامج مؤشري الأداء الرئيسيين في إطار هذا الناتج في عام 2025. وارتفع عدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم من خلال الابتكارات إلى 132.4 مليون مستفيد مقابل الهدف البالغ  $\leq 45$  مليون مستفيد، مما يعبر عن مواصلة توسيع نطاق المشاريع العالية الأثر في العمليات. وموّلت المنظمة أيضا 84 مشروع ابتكار - وهو عدد يفوق بكثير الهدف البالغ  $\leq 60$  مشروعا - مع الحفاظ على مسار قوي من المبادرات في مراحلها المبكرة ومراحل توسيع النطاق والمتوائمة مع أولويات البرامج.

**291-** وعزز البرنامج إدماج الابتكار في العمليات طوال العام، ودعم توسيع المشاريع العالية الأثر في بلدان ومجالات تقنية متعددة. وكان النمو مدفوعا بتعميم الابتكارات الناضجة في حوافظ المكاتب القطرية، بما في ذلك الحلول التي تحسّن وضوح سلاسل الإمداد، وتحقيق المستوى الأمثل للمساعدة الرقمية، وتعزيز الشمول المالي، وتطبيق أدوات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ والكفاءة التشغيلية. ويسّرت هذه المشاريع تحقيق حصائل البرامج من خلال مساعدة الأفرقة على التكيف مع البيانات المعقدة، وخفض تكاليف المعاملات، وتحسين جودة الخدمات، والوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص لتقديم المساعدة لهم في الوقت المناسب.

**292-** ودعم نهج إدارة الحوافظ الذي اعتمده مسرّع الابتكار في البرنامج تحديدا أكثر منهجية للحلول الواعدة واختبارها وتوسيع نطاقها. وضمنت عمليات الاختيار الموحدة وأطر الرصد ومبادئ صياغة نظريات التغيير أن تعالج المشاريع الممولة التحديات التشغيلية ذات الأولوية وأن تُظهر أثرا يمكن التحقق منه. ويسرّ الدعم التقني المقدم إلى المكاتب القطرية والشركاء التنفيذ الفعال، مما مكّن الابتكارات من الانتقال من مرحلة التجريب إلى التطبيق العملي.

**293-** وعززت هذه الجهود مجتمعة جودة برامج البرنامج وكفاءتها ونطاق وصولها، وعززت منظومة الابتكار في المنظمة، ومكّنت البرنامج من تجاوز جميع أهداف الأداء في إطار الناتج 7-2.

**الناتج 7-3: تعزيز عمليات البرنامج وإدارته من خلال الابتكار - تحقيق**

**294-** حقق البرنامج مؤشرا واحدا من مؤشري الأداء الرئيسيين في إطار هذا الناتج. وبلغت وفورات التكاليف 235.6 مليون دولار أمريكي، متجاوزة الهدف البالغ  $\leq 169.9$  مليون دولار أمريكي، مما يعبر عن تعزيز قياس المبادرات الجارية وتوسيع نطاق

جهود تحقيق المستوى الأمثل للنظم وسيرورات العمل المؤسسية. غير أن البرنامج لم يطلق سوى 31 مشروعا جديدا للكفاءة، وهو دون الهدف البالغ  $\leq 40$  مشروعا، ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى الطابع الطموح للهدف وقيود الموارد التي أثرت على نشر مبادرات جديدة في عام 2025.

295- ومع ذلك، ساهمت جهود الابتكار والتحول في تحسين الفعالية التنظيمية. ومن خلال حافظة الابتكار في الأعمال والمشورة، دعم البرنامج المكاتب القطرية ووحدات المقر في تحديد الاختناقات التشغيلية وإعادة تصميم سيرورات العمل وإدماج الحلول القابلة للتوسيع التي عززت الكفاءة في مختلف الوظائف. وساعدت المشاركة في التحول والمشورة من وحدة الابتكار والتغيير في الأعمال والتحالف الاستشاري للأمم المتحدة المكاتب القطرية في تحديد فرص تحقيق وفورات سنوية متكررة وتحقيق المستوى الأمثل لتدفقات العمل وتعزيز المواءمة مع الجهود الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة.

296- ودفع البرنامج أيضا قدما بمبادرات التحديث الداخلي التي عززت الكفاءة التشغيلية. وساعد تحسين عمليات إدارة الموارد البشرية وتوحيد سير العمل وإعادة هندسة الإجراءات الأساسية في زيادة الاتساق والحد من الازدواجية في الخدمات المؤسسية. وتم تعزيز الأسس اللازمة لتقديم الخدمات المشتركة، مما يدعم التوحيد المستقبلي لوظائف الدعم الإداري والتشغيلي، ويمكن من تقديم الخدمات بصورة مبسطة وأكثر كفاءة من حيث التكلفة.

297- وساهمت هذه الجهود مجتمعة في تعزيز الأداء التشغيلي وتحسين استخدام الموارد وتحقيق نظم دعم أكثر اتساقا على نطاق البرنامج، حتى في ظل قيود التوظيف والاستثمار التي حذت من إطلاق مبادرات كفاءة جديدة.

## 2-4 ميزانية دعم البرامج والإدارة

298- تمت الموافقة على ميزانية دعم البرامج والإدارة في البرنامج على أساس ثلاثة بنود اعتمادات رفيعة المستوى: الاستراتيجية والاتجاه؛ والخدمات المقدمة إلى العمليات؛ والحوكمة والرقابة المستقلة وجمع الأموال. وبلغت ميزانية دعم البرامج والإدارة الأصلية لعام 2025، التي وافق عليها المجلس من خلال موافقته على خطة الإدارة للفترة 2025-2027، 480 مليون دولار أمريكي. وبعد تنقيح توقعات المساهمات بالخفض، وافقت المديرية التنفيذية على تدابير لاحتواء التكاليف لخفض نفقات دعم البرامج والإدارة بنسبة 10 في المائة، على النحو المأذون به بموجب تفويض السلطة المتفق عليه مع المجلس. وقُدِّمت خطة الاستخدام المحدثة التي تعبر عن هذه التدابير إلى المجلس في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2025. وبحلول نهاية عام 2025، أسفر مجموع نفقات دعم البرامج والإدارة مقابل الخطة الأصلية عن احتواء للتكاليف بنحو 47.7 مليون دولار أمريكي، وفقا لمعدل احتواء التكاليف الموافق عليه البالغ نحو 10 في المائة في إطار جميع بنود الاعتمادات.

الجدول رابعا-3: ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب بند الاعتماد، 2025

بند الاعتماد	الميزانية الأصلية (بملايين الدولارات الأمريكية)	خطة الاستخدام (بملايين الدولارات الأمريكية)	النفقات* (بملايين الدولارات الأمريكية)	الوفورات (النسبة المئوية)
الاستراتيجية والاتجاه	109.5		97.6	11
الخدمات المقدمة للعمليات	239.2		214.9	10
الحوكمة والرقابة المستقلة وجمع الأموال	131.3		119.8	9
<b>المجموع</b>	<b>480.0</b>	<b>432.0</b>	<b>432.3</b>	<b>10</b>

\* بما في ذلك الالتزامات التي بقيت معلقة في نهاية العام.

299- حُدِّدت الميزانية الإجمالية في خطة الاستخدام من خلال إدراج التخفيضات في معدلات تكاليف الوظائف المعيارية، والوفورات في الاعتمادات المركزية، والتخفيضات في الموارد الاحتياطية لدعم البرامج والإدارة.

300- ومن إجمالي وفورات دعم البرامج والإدارة البالغة 47.7 مليون دولار أمريكي، تحققت وفورات قدرها 34.1 مليون دولار أمريكي من خلال خفض تكاليف الموظفين بعقود محددة المدة وقصيرة الأجل مقارنة بالميزانية الأصلية، وتحققت وفورات إضافية قدرها 3.8 مليون دولار أمريكي من خلال انخفاض الإنفاق على الخبراء الاستشاريين. وظل التوقف المؤقت عن

التوظيف، الذي بدأ في أواخر عام 2023، ساريا طوال عام 2025. ونفذت الشُّعب والمكاتب أيضا تدابير إضافية لاحتواء التكاليف، بما في ذلك إلغاء الوظائف المقررة، وعدم شغل الوظائف الشاغرة، وإرجاء ترقية الموظفين. وفي فئات الإنفاق غير المرتبطة بالموظفين، تحققت وفورات كبيرة من خلال التخفيضات في السفر في مهام رسمية، وتحسين كفاءة شراء المرافق واللوازم ومعدات تكنولوجيا المعلومات، التي شكَّلت مجتمعة وفورات بنحو 9 ملايين دولار أمريكي.

301- وغطت مخصصات دعم البرامج والإدارة أيضا التكاليف الأساسية للحفاظ على حضور المكاتب القطرية؛ ومعالجة المتطلبات التشغيلية الحرجة التي بلغت تكلفتها نحو 9.5 مليون دولار أمريكي؛ وتعزيز تدابير الضمان والمساءلة؛ والاستجابة للضغوط المالية غير المتوقعة التي تعذرت تليبيتها من مصادر التمويل القائمة. وحُصِّص مبلغ 3.2 مليون دولار أمريكي، وُزَّع على 44 مكتبا قطريا، لدعم نشر الأدوات الرقمية المؤسسية لتعزيز تتبع حركة المخزون على مستوى الشركاء المتعاونين، وتعزيز إدارة التوزيعات العينية، والتحقق من المستفيدين، وتوحيد الاستحقاقات. وحُصِّص مبلغ 4.6 مليون دولار أمريكي لعشرين مكتبا قطريا لمعالجة المتطلبات المالية العاجلة وغير المتوقعة التي ظهرت خلال السنة المالية. وكان الهدف من هذه المخصصات المحددة الحفاظ على الاستمرارية التشغيلية، وقد مكَّنت المكاتب القطرية من تلبية النفقات الأساسية المؤهلة للحصول على تمويل دعم البرامج والإدارة، بما في ذلك الزيادات في تكاليف الموظفين الناجمة عن تطبيق جداول المرتبات المنقحة وما ارتبط بها من تسويات بأثر رجعي. وكانت المخصصات الاحتياطية هذه قصيرة الأجل بطبيعتها وهدفت إلى سد فجوات التمويل الفورية، وضمان الاستقرار خلال عمليات الانتقال، والحفاظ على قدرة البرنامج على الوفاء بالتزاماته في أثناء تأمين التمويل الطويل الأجل وإجراء التعديلات الهيكلية.

#### 3-4 استخدام الجزء غير المخصص من الصندوق العام

302- وافق المجلس، من خلال موافقته على خطة الإدارة للفترة 2025-2027 وعلى تحديث للخطة، على استخدام مبلغ يصل إلى 302.4 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام لتجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة بمبلغ 75 مليون دولار أمريكي؛ وتمويل المبادرات المؤسسية الحاسمة بمبلغ 30.4 مليون دولار أمريكي؛ والاستثمار في نموذج جمع الأموال من الأفراد بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي؛ ودعم المكاتب القطرية في تكيفها مع مستويات الموارد المنخفضة بمبلغ 40 مليون دولار أمريكي؛ وتجديد موارد خطة التأمين الذاتي لتغطية الخسائر المرتبطة بالحرب بمبلغ 70 مليون دولار أمريكي؛ وتمويل مبادرات محددة أخرى أو تكاليف استثنائية. وتُلخَّص نتائج استخدام هذه الموارد في الفقرات التالية.

#### شبكة أمان المكاتب القطرية

303- وافق المجلس على تخصيص مبلغ 40 مليون دولار أمريكي لاستخدامه كشبكة أمان لمساعدة المكاتب القطرية التي واجهت انخفاضا في الموارد في عام 2025. وظل مبلغ إضافي قدره 24.7 مليون دولار أمريكي لشبكة الأمان في عام 2024 غير منقذ ورجل إلى عام 2025. وأدت شبكة الأمان دورا حاسم الأهمية في تمكين المكاتب القطرية من التكيف مع مستويات التمويل المنخفضة مع الحفاظ على برامج عالية الجودة، والوفاء بالقواعد ومعايير الضمان المعمول بها، واستهداف الأشخاص المناسبين، والوفاء بالتزامات البرنامج تجاه موظفيه.

304- وتلقى 22 مكتبا قطريا ما مجموعه 13.9 مليون دولار أمريكي في عام 2025. ودعم مبلغ إجمالي قدره 11.5 مليون دولار أمريكي عمليات إعادة المواءمة التنظيمية، وغطى التكاليف المتعلقة بتخفيض الموظفين والتكاليف التشغيلية الثابتة مثل الإيجار والمرافق. ودعم المبلغ المتبقي البالغ 2.4 مليون دولار أمريكي تصميم خطط عمل الضمانات التي تركز على إدارة الهوية والاستهداف والاستثمارات في مبادرات جودة البيانات.

305- وعلى سبيل المثال، ساعدت المخصصات المقدمة إلى المكتب القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى في معالجة العجز في التكاليف واستدامة استمرارية مساعدات إنقاذ الأرواح في أثناء تكيف المكتب القطري لبرنامج مع مستويات التمويل المنخفضة وانتظار مساهمات جديدة. ويسرت هذه الأموال أيضا الإغلاق المنظم لأحد المكاتب الفرعية، ودعمت التعديلات الداخلية المستمرة، بما في ذلك إعادة هيكلة عمليات سلسلة الإمداد وترشيدها.

### تجديد موارد خطة التأمين الذاتي "التأمين الاحتكاري" لتغطية الخسائر المرتبطة بالحرب

- 306- استُخدمت الأموال لتعزيز الأصول الرأسمالية للتأمين الاحتكاري، لضمان احتفاظ النظام برأس مال كاف - في أعقاب خسائر استثنائية مرتبطة بالنزاعات - ومواصلة قدرته على الوفاء بالتزامات المطالبات. وشكّل تجديد الموارد تدبيراً طارئاً ضرورياً لتحقيق استقرار الصندوق، وتعزيز ملاءة التأمين الاحتكاري ومئاته المالية، وتمكينه من مواصلة العمل كآلية التمويل الرئيسية للمخاطر في البرنامج لتغطية خسائر البضائع في بيئات تشغيلية شديدة التقلب.
- 307- ونتيجة لذلك، تمكّن البرنامج من خلال التأمين الاحتكاري من تخفيف الأثر المباشر للخسائر على ميزانيات البرامج القطرية من خلال استخدامه لتسوية المطالبات المؤهلة. ووفّر التخصيص أيضاً هامشاً لدعم إعادة بناء رأس المال تدريجياً في سياق تقلب أحجام الموارد التشغيلية وانخفاضها، مع إتاحة مواصلة تنفيذ تدابير تكميلية لتخفيف المخاطر، بما في ذلك إنفاذ حدود المسؤولية والمشاركة مع سوق إعادة التأمين. والجدير بالذكر أنه خلال سنة التأمين 2025، نجح التأمين الاحتكاري في نقل جزء من المخاطر المتعلقة بالعنف السياسي إلى سوق التأمين الخارجي، على الرغم من محدودية رغبة السوق في تغطية هذه المخاطر. وساهم نقل المخاطر هذا في خفض صافي التعرضات التي يحتفظ بها التأمين الاحتكاري.
- 308- وعلى الرغم من هذه النتائج والتعديلات التدريجية، تظل التحديات الهيكلية الأساسية قائمة. وتواصل الخسائر المرتبطة بالنزاعات الارتقاع من حيث التواتر والشدة، وتمثل مصدر ضغط مالي كبير على التأمين الاحتكاري. وتتصرف هذه الخسائر كصدمات إنسانية واسعة النطاق أكثر منها مخاطر تأمينية تقليدية، وتتسم بتقلب مرتفع يصعب معالجته باستخدام نهج التأمين المعيارية. وتمتلك العمليات المتأثرة بالنزاعات قدرة محدودة على استيعاب مستويات الأقساط المطلوبة للتعويض الكامل عن هذه المخاطر من خلال التأمين بصورة مستدامة. وفي حين يمكن لإعادة التأمين ومخصصات رأس المال أن توفر تخفيفاً جزئياً في الأجل القصير، فإنها لا تستطيع معالجة الهشاشة الهيكلية الأساسية والتعرض الناجمين عن الخسائر المستمرة المرتبطة بالنزاعات.
- نموذج جمع الأموال من الأفراد**
- 309- استُخدم في عام 2025 كامل مبلغ الاستثمار البالغ 20 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام، وأسفر عن جمع البرنامج 142 مليون دولار أمريكي من الأفراد، بما في ذلك من خلال أفرقة المقر ومنظمات أصدقاء البرنامج.
- 310- وتمثل هذه النتيجة تحقيق 103 في المائة من هدف عام 2025 البالغ 138 مليون دولار أمريكي المحدد في دراسة جدوى الاستثمار المقدمة إلى المجلس، وزيادة بنسبة 23 في المائة على أساس سنوي منذ عام 2024. واستمر طوال عام 2025 نمو عدد المنضمين إلى برنامجي التبرع المنتظم<sup>76</sup> والتبرع لمرة واحدة.
- 311- وواصلت الوسائط الرقمية والإعلانات دفع عجلة النمو، مع تركيز قوي على الأسواق الرئيسية حيث تحقق أعلى العائدات. وإلى جانب الإعلانات الرقمية، اتسع نطاق إعلانات الاستجابة المباشرة عبر التلفزيون في تسعة أسواق وأسفرت عن استقطاب آلاف الداعمين المنتظمين بنجاح. وجُرب الاستقطاب المباشر وجها لوجه في الإمارات العربية المتحدة وجمهورية كوريا، مما أرسى الأساس لمزيد من النمو في عام 2026. وواصل تطبيق ShareTheMeal على الأجهزة المحمولة تعزيز قاعدة إيراداته المستدامة بفضل النمو المطرد في عدد المتبرعين المنتظمين والمتكررين.<sup>77</sup>
- 312- وشكّل التمويل المرن نسبة 22 في المائة من إجمالي مساهمات الأفراد، وهي أقل بقليل من الهدف المحدد بنسبة 30 في المائة، مما يعبر عن زيادة حجم التمويل المخصص لنداءات الطوارئ، بما في ذلك العمليات في قطاع غزة.

<sup>76</sup> المتبرعون المنتظمون هم داعمون أفراد يدعمون البرنامج من خلال تبرعات شهرية منتظمة.

<sup>77</sup> المتبرعون المتكررون هم داعمون أفراد يتبرعون مرة واحدة على الأقل في كل شهر من ستة أشهر مختلفة خلال فترة 12 شهراً.

#### 4-4 المبادرات المؤسسية الحاسمة ومشروع الضمان العالمي

313- المبادرات المؤسسية الحاسمة التي تمّول في العادة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة والجزء غير المخصص من الصندوق العام، هي مبادرات استراتيجية تهدف إلى تعزيز قدرات البرنامج في مجالات البرمجة والعمليات والإدارة. وفي عام 2025، نفذ البرنامج أنشطة في إطار 12 مبادرة مؤسسية حاسمة. ويبين الجدول رابعا-4 المبادرات المؤسسية الحاسمة النشطة في عام 2025، والميزانيات والنفقات الموافق عليها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025.

##### الجدول رابعا-4: المبادرات المؤسسية الحاسمة، 2025 (بملايين الدولارات الأمريكية)

الرصيد غير المنفق	الاستخدام**			الميزانية الإجمالية*	عام البدء	اسم المبادرة المؤسسية الحاسمة
	المجموع	2025	-2021 2024			
0.77	2.14	2.14	-	2.91	2025	اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
2.00	5.77	5.77	-	7.77	2025	التكامل الرقمي والتحديث
0.90	2.25	2.25	-	3.15	2025	واجب الرعاية والشمول
0.63	1.43	1.43	-	2.06	2025	تموضع البرنامج لإتاحة تمويل متنوع
4.62	22.05	9.81	12.24	26.67	2024	الرصد وإدارة الهوية وإمكانية التتبع
-	21.03	9.99	11.04	21.03	2024	تحقيق المستوى الأمثل للعمليات المؤسسية
0.09	7.83	1.88	5.95	7.92	2024	الملاءمة للغرض في المستقبل في مشهد تمويلي متغير
1.49	4.76	0.21	4.55	6.25	2023	تحقيق المستوى الأمثل لنموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه
-	13.41	2.57	10.84	13.41	2023	خارطة طريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن الكفاءة
-	29.01	2.44	26.57	29.01	2022	تنفيذ الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية
0.39	78.92	10.29	68.63	79.31	2022	الاستثمار في العاملين في البرنامج
0.58	9.42	6.67	2.75	10.00	2021	صندوق تعويضات إنهاء الخدمة
11.47	198.02	55.45	142.57	209.49		المجموع

\*الميزانية الإجمالية منذ بدء المبادرة المؤسسية الحاسمة حتى نهاية عام 2025

\*\* بما في ذلك الالتزامات التي ظلت معلقة في نهاية العام.

314- وفي عام 2025، بلغ إجمالي النفقات الفعلية، بما في ذلك الالتزامات في نهاية العام، 55.45 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 83 في المائة من الميزانية المتاحة. ولن تواصل سوى خمس مبادرات مؤسسية حاسمة نشطة في عام 2025 أنشطتها طوال عام 2026، بناء على الأطر الزمنية الموافق عليها؛ أما المبادرات السبع المتبقية فقد حققت أهدافها في السنة المشمولة بالتقرير وسيتم إنهاؤها تدريجياً بعد إقفال الالتزامات المفتوحة التي كانت لديها في نهاية عام 2025. ويقدم الملحق الرابع - باء نظرة شاملة على أداء كل مبادرة مؤسسية حاسمة، بينما تقدم الفقرات التالية ملخصاً موجزاً للإنجازات الرئيسية.

315- ومن خلال المبادرة المؤسسية الحاسمة بشأن "اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام"، عزز البرنامج مصداقية كسوفه المالية واتساقها وقابليتها للمراجعة من خلال تنفيذ المعايير المحاسبية الجديدة للقطاع العام. وعززت المبادرة المؤسسية الحاسمة بشأن "تنفيذ الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية" الإدارة من الموارد إلى النتائج من خلال تطوير نظم التخطيط والميزنة ورصد الأداء والإبلاغ المؤسسية، وتعميم الأولويات الشاملة في عمليات البرنامج.

316- ودفع البرنامج أيضاً قدماً بتطوير نظمه المؤسسية الأساسية وهيكل البيانات وقدرات الأتمتة من خلال مبادرة "التكامل الرقمي والتحديث"، مما حسن قابلية التشغيل البيئي للنظم وجودة البيانات والكفاءة التشغيلية.

317- ووسّعت مبادرة "تموضع البرنامج لإتاحة تمويل متنوع" الوصول إلى تمويل المناخ والتمويل المبتكر وغير التقليدي من خلال تعزيز القدرات القطرية والشراكات والاتصالات الاستراتيجية. وبالتوازي مع ذلك، عززت مبادرة "الملاءمة للغرض

في المستقبل في مشهد تمويلي متغير" قدرة البرنامج على تعبئة تدفقات تمويل متنوعة وإدارتها من خلال متابعة حلول التمويل المبتكر ووضع مقترحات تمويل جاهزة للاستخدام.

318- وساهمت مبادرة "الرصد وإدارة الهوية وإمكانية التتبع" في تعزيز الرقابة على البرامج من خلال توسيع نطاق الرصد عن بُعد، وتعزيز أطر الضمان، وتحسين إمكانية تتبع سلسلة الإمداد من البداية إلى النهاية. وفي الوقت نفسه، دعمت مبادرة "تحقيق المستوى الأمثل للعمليات المؤسسية" تبسيط المشتريات والسفر وإدارة الخدمات من خلال إجراءات موحدة لسير العمل ومنصات رقمية، مما حدّ من التجزؤ وحسّن تقديم الخدمات.

319- وحسّنت مبادرة "خارطة طريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن الكفاءة" الكفاءة والشفافية من خلال المباني المشتركة والخدمات المشتركة وحلول التنقل في الأمم المتحدة، مما حقق وفورات في التكاليف أعيد توجيهها نحو تنفيذ البرامج.

320- وتم دعم تفعيل نموذج تنظيمي من مستويين من خلال مبادرة "تحقيق المستوى الأمثل لنموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه"، التي وضّحت الأدوار ووحدت الدعم العالمي المقدم إلى المكاتب القطرية.

321- وبُذلت جهود لتعزيز السلامة والأمن المهنيين وممارسات مكان العمل الشامل للجميع، مع الحفاظ أيضاً على القدرة التنظيمية من خلال تخطيط القوة العاملة وتنمية المواهب ومبادرات بيئة العمل المتسمة بالاحترام ودعم رفاه الموظفين، وذلك في إطار المبادرات المؤسسية الحاسمتين بشأن "واجب الرعاية والشمول" و"الاستثمار في العاملين في البرنامج".

#### 5-4 مكاسب الكفاءة

322- تهدف مبادرة إصلاح الأمم المتحدة 80 التي يقودها الأمين العام للأمم المتحدة إلى جعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية وسرعة في الحركة في بيئة تواجه قيوداً في الموارد. ومن خلال تبسيط العمليات وتعزيز التعاون بين الوكالات وتحسين تقديم الخدمات، على المستويين العالمي والمحلي، تهدف منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز كفاءتها وفعاليتها.

323- ويعتبر البرنامج الكفاءة من حيث التكلفة حصيلة أداء استراتيجية، وهي إحدى الأولويات الرئيسية للمديرة التنفيذية. ومن خلال قياس مكاسب الكفاءة في التكلفة التي يحققها البرنامج والإبلاغ عنها، يعتبر البرنامج نفسه مسؤولاً أمام الجهات المانحة والمستفيدين عن استخدامه للموارد المالية، إذ إن كل دولار يتم ادخاره يعني أن البرنامج يستطيع الوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص الذين يعانون من الجوع بالمساعدات الغذائية الحيوية.

324- وحقق البرنامج ما مجموعه 235 597 107 دولارات أمريكية من مكاسب الكفاءة من 52 مبادرة. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم خدمات، مثل مركز الأمم المتحدة للحجوزات، إلى كيانات أخرى، مما حقق مكاسب كفاءة لمنظومة الأمم المتحدة وحافظ على تموضع البرنامج كأكبر مساهم في الكفاءة في منظومة الأمم المتحدة.

325- ولمزيد من التفاصيل عن مكاسب الكفاءة المحققة في عام 2025، انظر الملحق الرابع - جيم.

#### 6-4 أبرز نقاط الحوكمة لعام 2025

326- تحديثات بشأن التوظيف وإعادة التنظيم: استمرت عملية إعادة تنظيم المقر التي دخلت حيز التنفيذ في 15 فبراير/شباط 2024 طوال عام 2025، حيث واصلت الإدارات والشعب إعادة تشكيل أفرقتها وأنشطتها لاعتماد الهيكل التنظيمي الجديد والتكيف مع تخفيض ميزانية دعم البرامج والإدارة.<sup>78</sup>

327- وفي هذه المرحلة، ركّزت إعادة المواءمة التنظيمية للمقر العالمي الجديد على تعزيز فعالية المقر في دعم المكاتب القطرية من خلال تحقيق المستوى الأمثل للهيكل القائمة، والقضاء على الازدواجية، ومعالجة التجزؤ، وتحديد الفرص المتاحة لحلول مبسطة أكثر. وتظل المكاتب القطرية في صميم عمليات التنفيذ في البرنامج، مدعومة بهيكل دعم عالمي مبسّط وأكثر اتساقاً.

<sup>78</sup> يُرجى الرجوع إلى تفاصيل تكوين ملاك الموظفين في الملحق السابع.

- 328- وبدأ العمل بنموذج المقر العالمي الجديد في 1 مايو/أيار 2025، عندما اندمج المقر والمكاتب الإقليمية الستة في مقر عالمي واحد، يضم مكتبا للمقر في روما وخمسة مكاتب إقليمية.
- 329- وجمع هذا الاندماج الأفرقة التقنية - التي كانت موجودة سابقا في المكاتب الإقليمية - في وظائف عالمية. ودخل أيضا إطار مساءلة الإدارة الجديد حيز النفاذ، مما أدى إلى إحداث تحول في تسلسل السلطة وإطلاق الأفرقة الوظيفية العالمية.
- 330- وتهدف إعادة المواءمة التنظيمية إلى أن يكون المقر العالمي أكثر بساطة وتكاملا وتعاونًا، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد ويضمن التركيز على دعم العمليات.
- 331- واستمر تنفيذ خطة الضمانات بهدف تعزيز الثقة في الإدارة المالية والرقابة الداخلية والرقابة لدى البرنامج بين الجهات المانحة وهيئات الحوكمة والشركاء. وركزت الإجراءات الرئيسية على تعزيز أطر المساءلة، وتحسين آليات إدارة المخاطر والضمان، وتعزيز الشفافية في التخطيط والإبلاغ. وأحرز تقدم في ترسيخ انضباط مالي أقوى، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات على جميع المستويات التنظيمية، ومعالجة المخاطر النظامية المحددة من خلال عمليات المراجعة والتقييم. وتدعم هذه التدابير مجتمعة قدرة البرنامج على إدارة الموارد المقيدة بصورة مسؤولة مع الحفاظ على الفعالية التشغيلية.

### الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية للفترة 2026-2029

- 332- استشرافا للمستقبل، جرى وضع الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية للفترة 2026-2029 وتمت الموافقة عليهما لتمكين البرنامج من الاستجابة بفعالية للتحديات الإنسانية والإنمائية في المستقبل. واستنادا إلى الدروس المستفادة والأولويات العالمية المتغيرة، يهدف الإطار الجديد إلى زيادة التركيز الاستراتيجي للبرنامج، وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج، والتعبير بصورة أفضل عن مساهمة البرنامج في أهداف التنمية المستدامة. ويوضح إطار النتائج المؤسسية الحصائل والمؤشرات والمساءلة بصورة أكبر، مما يدعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة وتحسين رصد الأداء. وتوفر الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية معا أساسا قويا لتحقيق النتائج على نطاق واسع، والتعامل في الوقت نفسه مع بيئة عالمية متزايدة التعقيد ومحدودة الموارد.